من أسرار تَنَوُّع القراءات القرآنية في سورة (ص)

دراسة بلاغية

تـأليف

حسني السيد محمد التلاوي

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة مختصرة باللغة العربية

القرآنُ الكريمُ كتابُ اللهِ الذي أنزله على خاتم رُسُلِهِ سيدنا محمدٍ (ﷺ)، ليُخرجَ الناسَ من الظلماتِ إلى النور، ولِيَكونَ آيتَهُ الدَّالَّةَ على صِدْقِ نُبُوَّتِهِ، وقد أمر اللهُ (تعالى) بتدبُّرِهِ وفَهْمِهِ، وقد تنوّعتْ القراءاتُ القرآنيةُ الواردةُ فيه، ومنها المتواترُ ومنها الشاذّ، وغالبًا ما تختلفُ المعاني وتَتَنَوّعُ تَبَعًا لِتَنَوُّعِ قراءاته، لكنها لا تتعارض فيما بينها، ولا تتنافى مع عظمة النَّظْمِ القرآنيّ المُعجِز؛ ومجمُوعُها يحتملُه النَّصُّ، ويقتضيه المقامُ، والدارسةُ البلاغيةُ لتلك القراءات خيرُ ما يوضِّحُ مُرادَها، ويبيّنُ سرَّ تنوُّعِهَا، ودَوْرَها في إنتاج المعنى، وسورةُ (ص) من السور المكّيَّةِ التي عُنيَتْ بتوحيدِ المعبودِ، وذِكْرِ الأنبياء وصبرِهم على ما ابتُلوا به، وقد تنوَّعتْ فيها القراءات، فكانت سببًا في زيادة معانيها.

Abstract

The Holy Qur'an is the book revealed by Allah to the seal of His messengers, Muhammad (Peace be upon him), in order to help the prophet guide people away from darkness to light and to help him prove the truthfulness of his prophecy. Almighty Allah has ordered us to contemplate and understand the word of the Qur'an. There has been a variety of Qur'anic readings; some of them are inexorable while others are exotic. Generally, meanings vary/differ according to the various types of readings but they are not either in controversy with each other or incompatible with the greatness of the miraculous Qur'anic rhythm. Moreover, the Qur'anic text could include various interpretations as implied by the context. The rhetoric of those readings can best illustrate their significance and show plainly the motive beyond their variety and their role in the overall meaning. *"Sad*" is a *Meccan Sura*h entitled to the oneness of the Lord, narrating tales of prophets and the hardships they have experienced. Concerning this Surah "Sad", the readings have varied and this variety has enriched the meaning.

المقدمـة

الحمدُ لله الذي أنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، وجعله أمارةً على صدقِهِ ودليلًا، وأمرَ بِقراءته وتَدَبُّرِ كلماته، كما أمر بِتَفَهُّمِهِ وتَأَمُّلِ معانيه، وتَبَصُّرِ أوامرِهِ ونواهِيهِ، ليتيقَّن مَن قرأه أنه كلامُ الله فيعمل بما فيه، ويفوز برضوانه ويتنعَّم بما أعدّه له من أنواع النعيم، قال في محكَم التنزيل: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [سورة النساء الآية ٨٢]، وقال (سبحانه): ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ [سورة محمد الآية ٢٤].

أمّا بعدُ، فهذا البحث عنوانُهُ (مِن أسرار تَنَوُّعِ القراءات القرآنية في سورة ص دراسة بلاغية) آثَرْتُ دراستَه لأسبابٍ منها:

أولًا: الامتثالُ لِمَا تَكَرَّرَ في القرآن الكريم من قوله تعالى ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**﴾، وبعدم تدبُّرِهِ لا يُفهَمُ مُرادُه (ﷻ)، فتُسفَكُ الدماءُ، وتُقَطَّعُ الأرحامُ، وتُؤكلُ الأموالُ بالباطل، ومن كان كذلك فقد خسرَ الدنيا والآخرة.

ثانيًا: بيانُ الدورِ الوظيفيّ الذي يقومُ به تنوُّعُ القراءات القرآنية، وما له من دورٍ في إنتاج المعنى، وأنّ ما تفيدُهُ إحدى القراءات لا يُغنِي عمّا تفيدُهُ الأخرى.

ثالثًا: إظهارُ وظيفة القواعد البلاغية في تحديد فهم المراد من النصوص الشرعية، ومنها القراءاتُ المتنوّعةُ.

رابعًا: الوقوف على أثر تنوُّع القراءات في الآيات التي عُنيت بالردّ على من أنكروا وحدانيته (تعالى)، والتي تحدثت عن ابتلاءات الأنبياء في سورة (ص)، وأخذ القدوة العبرة منهم (عليهم السلام).

وقد تختلفُ القراءةُ عن الأخرى في الموضِع الواحد بحركةِ حرفٍ من الكلمة، بأن يكون مفتوحًا – مَثَلا – في قراءةٍ، ومكسورًا في أخرى، وقد يكونُ الاختلافُ بين القراءتين – أو القراءات – بغير ذلك، بأن يكونَ بإبدالِ حرفٍ أو أكثر مكان حرفٍ أو أكثر، أو بتضعيفِ حرفٍ في قراءةٍ وتركِ هذا التضعيف في أخرى، أو بذِكْرِ حرفٍ في قراءةٍ وتركِهِ في أخرى، أو بصيغةٍ في قراءةٍ تخالفُ ما في قراءةٍ أخرى.

ولمَّا كانت عجائبُ القرآن لا تنقطع، وأسرارُه لا تنتهي، فإنّ تنوُّعَ القراءات في كلِّ موضعٍ يؤدِّي من المعاني المتنوِّعةِ كذلك ما ليس في غيره من المواضع، ولا غرابةَ أن يكون في كلِّ تنوُّعٍ سرٌّ يختلفُ عمّا في غيره من المواضع، لذلك جعلتُ كلًّا منها موضوعًا قائمًا بنفسه، ولولا مخافة التطويل لذكرتُ لكلٍّ منها عنوانًا، لكنني آثرتُ أن يكون ذلك مُضَمَّنًا في ثنايا الحديث عن الموضع إيجازًا وخفاءً، من ذلك: كَوْنُ إحدى القراءتين لِذِكْرِ الوصفِ والأخرى لبيان سببه، أو تكون إحداهما لإثبات الوصف والأخرى للمبالغة فيه، أو تكون القراءاتُ لإفادة حصول الفعل بأطواره المختلفة، أو بأحواله المتفاوتة، أو لِشُمول الحكم كلًّا من المخاطَبِين والغائبين، أو تكون إحدى القراءتين مُصَوِّرةً جانبَ القوة في الفعل والأخرى لجانب الرحمة فيه، أو تفيدُ إحداهما العددَ، والأخرى للكثرة فيه، أو لإثبات الحَدَث وشِدَّتِه، أو ما يترتّب على التنوُّعِ من جعل الكلام خبرًا باعتبارٍ وإنشاءً باعتبارٍ آخر، وما ينشأُ عن ذلك من معانٍ واعتبارات، والعجبُ العجابُ أنّ هذه الاعتبارات بدون استثناء يتسع لها المقامُ، ويقتضيها السياق، فسبحان مَن جعله كتابَهُ العزيزَ آيةً دالّةً على صدق نبيِّهِ (ﷺ)، قال في محكم التنزيل: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا**

عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة العنكبوت الآيتان ٥٠، ٥١].

وقد صدّرْتُ الحديثَ عن كلِّ آيةٍ تناولْتُها بالدراسة برقمٍ يبيّنُ موضعَها في المبحث الذي جاءت فيه، ثم شَفَعْتُ كلَّ آيةٍ برقمها على حسب موضعِها من السورة، مبيّنًا قراءةَ الجمهور والقراءاتِ الأخرى، سواء كانت متواترةً أم شاذّة، مخرِّجًا كلًّا منها من كتب القراءات المعتمدة المشهورة، ولم أترك من القراءات إلا ما كان مترتِّبًا على اختلاف اللغات أو اللهجات.

أمّا القراءاتُ المتواترةُ فقد اعتمدتُ في تخريجها على أربعة كتب هي: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت ٢٨٢هـ)، وكتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمَّى: منتهى الأماني والمَسرَّات في علوم القراءات، للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ).

وأمّا غيرُ المتواترة فكانت مراجعُ توثيقها ثلاثةً، هي: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، والمحتسَب في تبيين وجوه شَوَاذِّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم الهذلي (ت ٤٦٥هـ).

ولمّا كانت بعضُ مصادرِ التوثيق تَذْكُرُ من القُرّاء ما لم يُذكَرْ في غيرها، فقد دفعني ذلك إلى مراجعة كثيرٍ من كتب التفاسير التي تُعنَى بالقراءات مثل: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، والجامع لأحكام القرآن والمُبيِّن لِمَا تَضَمَّنه من السنّة وآيِ الفرقان، للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)،

والدُّرّ المَصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، وفتح القدير، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي (ت ١٢٧٠هـ).

وقد تركت من القراءات ما هو مجرد لغة، كما في قوله تعالى ﴿**وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ**﴾ [الآية ٥٨] قال الزمخشري: "وقُرئ: من شِكله بالكسر، وهي لغةٌ"(١)، وما ليس بصحيحٍ منها، كقراءة عيسى بن عمر: ﴿**ولاتِ حينِ مناص**﴾(٢).

ولم أتعرّضْ لتعريفِ القراءاتِ القرآنيةِ لا في اللغة ولا في الاصطلاح؛ لِشُهرتِها وتداوُلِها بين الناس، والمؤلَّفاتُ التي عُنيت بها أكثرُ من أنْ تُحصر أو تُستَقْصَى، وما يتعلّقُ بذلك من المؤلفات التي كُتِبتْ في أئمة القراءات السبع والقراءات العشر وما زاد عليها، فضلا عما يُسبّبُه التعرضُ لها في هذه الدراسة من زيادة عدد الصفحات في هذا البحث مما هو خارجٌ عن موضُوعه ومقصده.

واللهَ الكريمَ أسألُ أن يتقبل هذا العمل، وأن ينفعَ به، وأن يرحم آباءنا وأمهاتنا، إنه قريبٌ مجيبٌ، وصلى اللهُ على نبينا محمد الذي بلّغ عن ربه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) الكشاف ٥: ٢٧٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧: ٣٦٧، لكن سبقه ذكر الزجاج أن الكسر شاذٌّ شبيهٌ بالخطأ عند البصريين، ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٢١، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٤٥٣، وقال أبو حيان: "وتخريجه مشكل" (الموضع السابق)، وقال السمين الحلبي: "وهي قراءة مشكلة جدا" الدر المصون ٩: ٣٥٢، ٣٥٥.

مواضع الدراسة

(١ –) قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [الآية ١].

﴿**صَادْ**﴾ بسكونِ الدالِ قراءةُ: الجمهور.

﴿**صَادَ**﴾ بفتح الدال قراءةُ: عيسى، ومحبوب، عن أبي عمرو وفِرْقَة.

﴿**صَادِ**﴾ بكسر الدال بغير تنوين قراءةُ: أُبيّ بن كعب، والحسنِ، وابنِ أبي إسحاقَ، وأبي السَّمَّال، وابنُ أبي عبلةَ، ونصرِ بن عاصمٍ[١].

مجموع هذه القراءات يتمخضُ عنه عدةُ تقديرات:

أولًا: على قراءة الجمهور، تقديران:

الأول: على اعتبار أنّ (ص) من الحروفِ المقطَّعَةِ المذكورةِ في أوائلِ بعضِ السَّوَرِ للتحدّي والإعجازِ، فالمعنى على أنْ تُذْكَرَ (ص)، متبوعةً بقَسَمٍ جوابُهُ مقدَّرٌ، يدلُّ عليه ما تضمّنه ذِكرُ هذا الحرفِ مِن التحدّي بأن يأتوا بمثل هذا القرآن، وهو مؤلَّفٌ من الحروف الهجائية التي يؤلّفون منها كلامَهم، قال العلامة جارُ الله: "كأنه قال: والقرآنِ ذِي الذِّكْرِ إنه لكلامٌ مُعْجِزٌ"[٢]، إشارةً إلى هذه السورةِ وغيرِها مما هو مؤَلَّفٌ من الحروف ذاتها، ويؤيّدُ هذا الوجهَ – أعني: كونَها حرفًا من حروف المعجم جيء به للتحدّي والإعجاز – سَكْتُ أبي جعفر في القراءةِ على (ص)[٣].

(١) ينظر: مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ١٢٩، والمحتسب لابن جني ٢: ٢٣٠، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي ٦٢٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨: ١٢١، والبحر المحيط ٧: ٣٦٦، والدر المصون ٩: ٣٤٣.

(٢) الكشاف ٥: ٢٤٠.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢: ٣٦١، وفي مفهوم السكت ١: ٢٤٠.

وعلى هذا الوجهِ يكونُ كلٌّ مِن: **إطلاق** الحرفِ (ص) بدون ذِكرِ أنه مَظْهَرُ تعجيزٍ، و**حَذْف** جوابِ القَسَمِ المشتمِلِ على إثباتِ الإعجازِ لهذه السورةِ وغيرها مِن سُوَرِ القرآنِ، دليلًا على أنّ القَسَمَ الآتي في قولِهِ (والقرآنِ ذي الذكر) منصَرِفٌ إلى إثبات هذا الإعجازِ، وأنّ الأمرَ لا يحتاجُ إلى ذِكرٍ أو إثباتٍ، فالحذفُ هنا كحذفِ الجوابِ في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...**﴾ **[سورة الرعد من الآية ٣١]**، لا كحذفه في قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ...**﴾ **[سورة الزمر من الآية ٧٣]**، الأولُ محذوفٌ لبداهته ووُضوحه؛ فَذِكْرُهُ عَبَثٌ، بخلاف الثاني(١).

وعلى هذه القراءة يكون من بين المعاني المتحقِّقة الدلالةُ على أنّ المقسَمَ عليه – وهو كون هذا القرآن معجزًا – أمرٌ واضحٌ لا يحتاج إلى ذِكْرٍ، مع إيجازٍ في العبارة، وبلا خللٍ في الأداء.

الثاني: على اعتبار أنّ (صادْ) اسمٌ للسورةِ (٢)، وأنّ هذا الاسمَ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ والتقديرُ: (هذه صادْ)، وهو جوابٌ للقَسَمِ الآتي بعدَه مُقَدَّمٌ عليه هو قولُه (والقرآنِ ذِي الذِّكر)، يكون المعنى: (هذه السورةُ مُعَجِّزَةٌ والقرآنِ ذِي الذِّكْرِ)، وبذلك يختلف هذا التقديرُ عن التقدير السابق، فالمُقْسَمُ عليه هنا هو كونُ هذه السورةِ مُعَجِّزَةً، وأنّ أمرَ إعجازِها مدلولٌ عليه بجملةٍ هي: (هذه صادْ) الدالّةِ بهذا الحرفِ على أنها مُعجِّزةٌ مع أنها مُؤَلَّفَةٌ من جنس

(١) فالحذفُ فيه لضيق المقام عن إحاطة العبارة به، ولتذهب فيه النفسُ كلَّ مَذهب.

(٢) (ص): إنْ نُوِيَ بها الهِجاءُ كُتِبَتْ حَرَفًا واحِدًا، وإنْ جُعِلَتْ اسمًا للسورة كُتِبَتْ على هِجاءِ الحرفِ (صاد)، ينظر: المصباح المنير ٣٥٠.

ما يُؤَلِّفون منه كلامَهُم، وذلك من تسميتها صادًا، قال العلّامة جارُ الله: "كما تقولُ: هذا حاتمٌ والله، تريدُ: هذا هو المشهورُ بالسخاءِ واللهِ"[١].

وبهذا التقدير يكون المسندُ إليه وهو اسمُ الإشارة متروكًا ذِكرُه للدلالة على أن سورةَ (صادْ) – كغيرها من سور القرآن – من الشهرة في الإعجاز بما لا يَحتاج إلى تعيينها عن غيرها بالإشارةِ إليها.

وبهذه القراءِة يكون من بين المعاني المتحقِّقة الدلالةُ على أنّ القسَم في الآيةِ غيرُ منصَرِفٍ إلى غير هذه السورةِ الكريمةِ سورةُ (ص)، وأنّ أمرَ إعجازِها ليس كما سبق في الوجه الأول باعتبارِ كونِها مؤلَّفةً من جِنس الحروف التي يُؤَلِّفون منها كلامَهم، بل باعتبارِها سورةً بما تشتملُ عليه من معانٍ ونَظْمِ كلماتٍ وحروفٍ، وأنها في هذا الشأن مشهورةٌ لا تحتاج إلى إشارةٍ أو تعيينٍ.

ثانيًا: على قراءة غير الجمهور، تقديران:

الأول: على فتحِ الدالِ من (صاد): على أنّه قَسَمٌ قد حُذِفَ حَرْفُه وهو الواو، فانتصبَ المُقْسَمُ به وهو (صادَ) على نزع الخافض[٢]، قال العلّامة جارُ الله: "ويجوز أن ينتصبَ بحذفِ حرفِ القَسَمِ، وإيصالِ فعلِهِ، كقولهم: اللهَ لأفْعَلَنّ"[٣]، وبعده قَسَمٌ آخرُ بـ(القرآنِ ذي الذِّكْرِ)، والمقسَمُ عليه في كلٍّ منهما مفهومٌ من السياق، وهو كونُ هذا القرآنِ مُعجِزًا، والتقديرُ: وصادَ، والقرآنِ ذِي الذِّكْرِ إنه لمُعجِزٌ، وبذلك يكون المولى (سبحانه) قد أقسمَ مرةً بـ(صادَ)، بحذف الواو، وكأنّ هذا الحرف الذي يُشارُ به إلى أنّ القرآنَ

(١) الكشاف ٥: ٢٤٠.

(٢) ويجوز أن يكون الفتح في الدال تخلُّصًا من التقاء الساكنين.

(٣) الكشاف ٥: ٢٤٠.

المُعجِزَ مُؤَلَّفٌ مِن جنس ما يُؤلِّفون منه كلامَهم – مِن العظمة والأهمية بما يجعلهُ أهلًا لِأَنْ يُقسَمَ به، ولو لم تُذْكَرْ أداةُ القَسَمِ، ويكون (سبحانه) قد أقسم مرةً أخرى بالقرآنِ ذي الذِّكْرِ، وجوابُ هذا القَسَمِ وهو المُقْسَمُ عليه: كونُ القرآنِ مُعْجِزًا.

الثاني: على كسرِ الدالِ من (ص):

وأمّا على تقدير الكسر فوجهان:

أحدُهما: كما في تقديرِ الفتح السابق، غيرَ أنّ هذا بإضمار الواو، والأول بحذفِها، قال العلّامة جارُ الله: "أو بإضمار حرف القَسَمِ، والفتحِ في موضع الجرّ، كقولهم: اللهِ لَأَفعلَنّ"(١).

والآخَرُ: على أنّ (صادِ) فعلُ أمرٍ من المُصاداةِ بمعنى المُعَارَضَةِ والمُقَابَلَةِ كما قال الزجاج(٢)، والتقديرُ: (صادِ القرآنَ بعملك) أي: قَابِلْهُ به(٣)، والمعنى كما في الكشاف: عارِضْ القرآنَ بعملِكَ، فاعملْ بأوامرِه، وانتَهِ عن نواهِيهِ(٤)، وعلى هذا المعنى تكون الواوُ التي في قوله: ﴿**وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ**﴾ بمعنى (الباء)، فبدلا من أن يُقال: صادِ – أي: عارِضْ – عملكَ بالقرآن، قيلَ: عارضْ عمَلك والقرآنِ، ومجيءُ (الواوِ) بدلًا من (الباءِ) قال به كثيرٌ من النحويّين، وفي تعليل مجيئها بمعناها قالوا: لأنها

(١) السابق نفسه.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣١٩، وينظر: الصحاح ٢٣٩٩ مادة (صدى)، وقال الزَّبِيدِي: "وصَادَاهُ مُصَادَاةً: قابَلَهُ وعَادَلَهُ، وبه فُسِّرَ قولُهُ تعالى (ص) عند من يقول: إنه أمرٌ من المُصَادَاةِ، وقال الأصمعيُّ: المُصَادَاةُ: العنايةُ بالشيءِ" تاج العروس ٣٨: ٤١٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٤٤٩.

(٤) الكشاف ٥: ٢٤٠.

تُشْبِهُهَا مَخْرَجًا ومَعنى؛ فكلاهما من الشفتين، و(الباءُ) للإلصاق و(الواوُ) للجمع[1].

وعلى هذا التقديرِ فلا مذكورَ من التركيب سوى الفعل، وبإضمارِ الفاعل يصيرُ الخطابُ مُوجَّهًا إلى غير مُعيَّنٍ، فيتناولُ كلَّ مَنْ يُخاطَبُ، وحذفُ المفعول – القرآن – دليلٌ على شهرته في ذلك، وأحقِّيَّتِهِ بأنْ تُعرَضَ عليه أعمالُ العباد، وأنه أهلٌ لهذه المعارضة وتلك المقابلة دون سواه، وبحذف الجارّ والمجرورِ المتعلِّقَيْن بالفعل (صادِ)، واللّذَيْن بهما يَتَعَيّنُ المأمورُ بعرضه على القرآن، يُعلَمُ أنّ هذا المأمورَ بعرضِه عليه ومقابلته به، عامٌّ يشملُ كلَّ ما هو من جِنس الأقوالِ والأفعالِ، ويشملُ النيّاتِ، أخذًا من عموم قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ **[سورة الذاريات آية ٥٦]**.

كما أنّ العدولَ عن الباء إلى (الواو) في تعدِّي الفعل (صَادِ) فيه إشارةٌ إلى أنّ معارضةَ الأعمالِ بالقرآن ليست بواجبةٍ على وجه الدقة والتمام، بل يكفي كلًّا بحسب طاقته؛ وذلك لأنّ (الواو) في أصل معناها لمطلق الجمع، بخلاف (الباء) فهي للإلصاق، والإلصاقُ فيه موافقةٌ أكثر من مجرد الجمع.

وهذا المعنى المتحقّقُ بهذه القراءة مناسبٌ لوصفِ القرآن بقوله تعالى: ﴿**ذِي الذِّكْرِ**﴾ بمعنى: ذِي التذكير[2]، فقد ذكَّرَ اللهُ (تعالى) به، كما أنّ

(١) ينظر: الجنى الداني ١٥٤.

(٢) الذِّكْر بمعنى التذكير قاله الضحاك، وهو اختيارُ الطبري، قال: لأن الله أتبع ذلكَ قولَه: (بل الذين كفروا في عزة وشقاق)، ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ٩، وزاد المسير ٧: ٩٨.

تعقيبَ ذلك بالإخبار عن الذين كفروا أنهم في عِزّةٍ وشِقاقٍ[١]، – أي: استكبارٍ عنه، ومخالفته عنادًا ومفارقةً – يناسبُ هذه القراءةَ، ويناسبُ وصْفَ القرآن بأنه ذو تذكيرٍ كذلك، لاسيما وأنّ المرادَ من الذين كفروا رؤساءُ قريش كما قال الإمامُ الرازيُّ[٢]، أي: أنّ اللهَ (ﷻ) جعل القرآنَ الكريمَ تذكيرًا للثقلين بالثواب والعقاب.

وبعدُ، فإذا كان القرآنُ كلُّهُ وسورةُ (صادِ) منه مُقسَمًا من الله (تعالى) عليه أنه مُعجِزٌ، وقد أقسم الله (تعالى) به كذلك على قراءةٍ أُخرى، والعظيمُ لا يُقسِمُ إلا بعظيمٍ، فإنّ ذلك يجعله أهلًا – عند مَن أعملَ عقلَه – لِأَنْ يُجعلَ مِقْياسًا يقيسُ الناسُ عليه أعمالَهم، فيأتَمِرون بأوامره، وينتهون عمّا نهى، فما وَجَدَ العبدُ من أعمالِهِ موافِقًا لتعاليمه داوم عليه، وما وجده مخالفًا لها سارع بتعديله، حتى يفوزَ في الآخرةِ بِعِيشةٍ راضيةٍ كما وعد القرآنُ نفسُه، وقد ثبتَ أنه مُعجِزٌ لجميع الخلائق أن يأتوا بمثله، فهو – إذن – من عنده (ﷻ)، وما فيه من تعاليم وقوانين أحقُّ بالتطبيق.

من خلال هذا التنوُّعِ في القراءة تبيّنَ أنّ إحدى القراءتين تُمَهِّدُ للطلب الذي اشتملتْ عليه القراءةُ الأُخرَى وتُرَغِّبُ في الفعل المأمورِ به، بل تُوجبه، ومن أسرار هذا التنوُّعِ – كذلك – الإشارةُ إلى أنّ القرآنَ مُعجِزٌ، وأنّ إعجازَهُ دليلُ صدقِهِ (ﷺ)، وهذا يؤدِّي إلى الإيمان به، والامتثال لأوامره ونواهيه، وبِهذا التَنَوُّعِ أُدِّيَتْ هذه المعاني مجتمعةً – وما كان لها أنْ تُؤَدَّى بدونه – في عبارةٍ موجزةٍ دون ما غموضٍ أو إخلالٍ.

---

(١) هذا التفسيرُ لقوله تعالى (عزةٍ وشِقاقٍ) قاله الإمامُ ابنُ كثير، ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٧: ٥١.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ٢٦: ١٧٥.

(٢ –): قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [الآية ٢].

﴿فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ قراءةُ: الجمهور.

﴿فِي غِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ بـ(الغين المعجمة والراء) قراءةُ: حماد بن الزبرقان، وسورة عن الكسائي، وميمون عن أبي جعفر، والجحدري من طريق العقيلي(١).

والمعنى: بل الذين كفروا بالله من مشركي قريشٍ في حَمِيَّةٍ – أي: أَنَفَةٍ – ومُشاقّةٍ وفِراقٍ وعداوة لمحمد (ﷺ)، وما بهم ألاَّ يكونوا أهلَ علمٍ بأنه ليس بساحرٍ ولا كذّاب(٢).

وعلى قراءة غير الجمهور أي: غفلةٍ عمّا يجب عليهم من النظر واتِّباع الحقّ(٣).

فالمعنى على قراءة الجمهور: بل الذين كفروا من مشركي قريش في أَنَفَةٍ(٤) عن اتِّباع النبيّ محمد (ﷺ) والإيمان بما جاءهم به، وعلى القراءة الأخرى هم في غفلةٍ(٥)، أي: غافلون عن الحق فلا يتّبعونه، أو كما قال العلامة الآلوسي: "في غفلةٍ عظيمةٍ عما يجب عليهم من النظر فيه"(٦)، وباجتماع هاتين القراءتين يتحقّقُ معنى هو: أن هؤلاء الكفار غافلون، بل في غفلةٍ غارقون فيها قد استوعبتهم، على طريق الاستعارة المكنية، وهذه

(١) ينظر: مختصر شواذ القرآن ١٢٩، والكامل في القراءات ٦٢٨، والبحر المحيط ٧: ٣٦٧، والدر المصون ٩: ٣٤٦.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ١١.

(٣) ينظر: فتوح الغيب ١٣: ٢٣١، والبحر المحيط ٧: ٣٦٧.

(٤) قال الجوهري: "وعَزّ فلانٌ يَعِزُّ عِزًّا وعِزَّةً وعَزَازَةً أيضًا، أي: صار عزيزًا، أي: قَوِيَ بعد ذِلَّةٍ، .. والاسمُ العِزَّةُ، وهي القوةُ والغَلَبَةُ" الصحاح ٨٨٥، ٨٨٦ – مادة (عزز).

(٥) قال الجوهري: "والغِرَّةُ: الغَفْلَةُ" الصحاح ٧٦٨ مادة (غرر).

(٦) ينظر: روح المعاني ٢٣: ١٦٣.

الغفلة المستوعِبَة جعلتهم يرون أنفسهم في عِزَّةٍ، وهم في الواقع ليسوا كذلك، ولكنهم – في الواقع – في تعزُّزٍ وليسوا في عِزَّةٍ حقيقية.

قال الراغب: "والعِزَّةُ التي هي للكافرين هي التَّعَزُّزُ، وهو في الحقيقة ذُلٌّ"(١)، وفرْقٌ بين أن يكون الشخصُ في الحقيقةِ عزيزًا، وبين أن يرى نفسَه كذلك وهو في الحقيقة غيرُ عزيزٍ، ولذلك فسّر الفخر الرازي (العزّةَ) في هذا الموضِع بـ(التعظيم) (٢)، ويُتَمِّمُ هذا المعنى ويؤكِّدُه أنّ الفعل (عَزَّ) من الأضداد(٣)، فالعِزّةُ بذلك صالحةٌ لأنْ يُمدَحَ بها، ويُذَمّ بها كذلك، كهذه العِزّةِ التي فيها هؤلاء الكفار.

وبتنوُّعِ القراءة هنا على النحو المذكور يتحقّق أنّ مُفاد إحدى القراءتين – وهي قراءةُ غير الجمهور – سببٌ في مُفاد الأخرى وهي قراءةُ الجمهور، أي أنّ غفلتهم تسبّبتْ في أنْ رأوا أنفسَهم أعزَّةً، وهو في الحقيقة ليسوا بأعزّةٍ، فبمجموع القراءتين ذُكِرَ كلٌّ من العيبِ وما تسبّب فيه، وفي ذلك عِبرةٌ لمن أراد أن يعتبر، فالعقلاءُ لا يرتكبون ما يوصِّلهم إلى مثل هذه العِزَّةِ وتلك الأنفة.

(١) المفردات ٤٣٣.

(٢) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢٦: ١٧٥.

(٣) قال: "عَزَّ الرجلُ عِزًّا وعَزَازَةً قَوِيَ، .. وعَزَّ: ضَعُفَ، فيكون من الأضداد" المصباح المنير ٤٠٧.

(٣ –): قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [الآية ٣].

المعنى: كثيرًا أهلكنا مِن قبل هؤلاء المشركين من قريش، من أقوامٍ مُقْتَرِنين في زمنٍ واحدٍ(١)، فقولُه (مِنْ قَرْنٍ) تمييزٌ لـ(كَم) الخبرية(٢)، وعندما نزل بهم بهم العذابُ استغاثوا بصوتٍ مرتفعٍ بالتوبة، مُحاوِلين بذلك تأخيرَ العذاب والفرار منه، والحالُ أن ذلك الحِينَ – كما قال ابنُ عباس (ﷺ) – "ليس بحينِ نَزْوٍ ولا فرار"(٣)، والنَّوْصُ في كلام العرب يعني: التأخُّرَ، و(مَناص) مَفْعَل مثل مَقَام(٤)، و(لات) قيل: أصلُها (لا) زِيدتْ عليها التاءُ كما زيدتْ على (رُبّ) و(ثم)(٥)، وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ جملةٌ حاليةٌ من فاعل الفعل: **(نَادَوْا)**، أي: وليس الوقتُ وقتَ تأخُّرٍ ولا فرارٍ ولا مَهرَب(٦).

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بفتحِ التاءِ ونصبِ النونِ: قراءةُ الجمهور(٧)، وتقديرُها على مذهب سيبويه: على أنّ (لاتَ) عَمِلت عملَ (ليس)، واسمُها محذوفٌ، والتقدير: (ولاتَ **الحينُ** حينَ فَواتٍ ولا فِرارٍ)، بمعنى: وليس أحيانُنا حينَ مناص(٨).

---

(١) ينظر في معنى (قرن): المفردات للراغب ٥١٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٨: ٣٢٧.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ١٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧.

(٥) قال أبو البقاء: وأكثرُ العرب يحرك هذه التاء بالفتح، فأما في الوقف فبعضُهم يقف بالتاء، وبعضُهم يقف بالهاء" التبيان ١٠٩٧.

(٦) المَناصُ: الملجَأُ، يُقالُ: ناصَ نَوْصًا – من باب قال – إذا فاتَ وسَبَقَ، ينظر: المصباح المنير ٦٣٠، وقال ابنُ منظور عن قوله تعالى (ولاتَ حينَ مَناص): "أي: ولات حينَ مَهْرَب، أي: ليس وقتَ تَأَخُّرٍ وفِرارٍ" لسان العرب ٤٥٧٦ مادة (نوص).

(٧) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٤٥١.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٧: ٣٦٧، والدر المصون ٩: ٣٤٧.

وعلى هذا التقدير: يكون (المسنَدُ إليه) محذوفًا، للعلمِ به، وبحذفه ينصبُّ النفيُ على (حينِ الفواتِ والفِرارِ)، والتوبةِ مِن بابٍ أوْلَى؛ فانتفاءُ (الفِرارِ من العذاب) دليلٌ على انتفاء قبول التوبة في هذا الوقت.

﴿**وَلَاتُ حِينُ مَنَاصٍ**﴾ بضم التاء ورفعِ النون، قراءةُ: أبي السَّمَّال[1]، **وعلى تقدير سيبويه:** يكون (المُسنَدُ) محذوفًا، والمسندُ إليه (حينُ مناص) اسمُ (لات)، والتقديرُ: ولاتُ حينُ مناصٍ كائنًا لهم، وحَذْفُ المسندِ هنا يفيد أنّ انتفاءَ كونِ هذا الوقتِ وقتَ نداءٍ وتوبةٍ وفرارٍ ليس خاصًّا بهؤلاء فحسب، بل يشمل جميعَ الثقلين، وانتفاؤُهُ عن جميعهم تأكيدٌ لِانتفائه عن هؤلاء، إذْ نفيُ الكلّ يُوجِبُ نفيَ الجزء.

وبذلك يكون مجموعُ المعنى في الوجهين: انصبابُ النفيِ على وقتِ الفرار، وهو يؤكدُ انتفاءَ الفرار وانتفاءَ قبول التوبة كذلك في هذا الوقت، وأنَّ ذلك يشمل هؤلاء و جميعَ مَن عداهم، فـ(قبولُ التوبة) منتفٍ في هذا الوقت، وهذا متحقّقٌ بإحدى القراءتين، وهو منتفٍ عن هؤلاء لانتفائه مطلَقًا، وهذا متحقِّقٌ بالقراءة الأخرى، فهم ليسوا مقبولين، وليس الوقتُ وقتَ قبولٍ، وبذلك يكون منتفيًا بطريقين مختلفين، وهذا يؤكِّدُ انتفاءَه عن هؤلاء؛ ولو أنّ أحدَ المعنيين منتفيًا دون الآخر، بأن يكون المنتفِي الوقتَ، لَتُوُقِّعَ استثناءَهم، أو بأن يكون المنتفِي حصولَهُ لهؤلاء، لتُوُقِّع أنه غير منفيٍّ عن غيرهم، وهذا يبعثُ بالأمل في حصوله لهم، وبالقراءتين يتحقّق الانتفاءُ ويتأكّدَ، وهذا من صُورِ الإيجاز.

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، والبحر المحيط ٧: ٣٦٧، وروح المعاني ٢٣: ١٦٣.

(٤ –): قوله تعالى: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [الآية ٥]. هذا مقولُ الكافرين عن محمدٍ (ﷺ).

﴿**عُجَابٌ**﴾ قراءةُ: الجمهور، وهو بناءُ مبالغةٍ كرجلٍ طُوالٍ وسُراعٍ، في طويل وسريع(١).

﴿**عُجَّابٌ**﴾ بِشَدِّ الجيمِ قراءةُ: علي بن أبي طالب، وأبي عبد الرحمن السُّلَمي، وعيسى، وابن مقسم(٢)، وقالوا: رجلٌ كِرَّامٌ وطَعَّامٌ طَيّاب، وهو أبلغُ من فُعَال المخفَّف(٣).

ويظهر السرُّ في تنوُّع القراءات في هذه الكلمةِ بمعرفةِ درجاتِ الإنكارِ بين أبنيته المختلفة، وهي: عجيبٌ، وعُجَابٌ، وعُجّابٌ، أمّا عن (عجيبٍ): فيُقالُ للأمر: (عجيبٌ) إذا استُكْبِرَ واستُعظِمَ"(٤)، وأمّا (عُجابٌ) – وهي قراءةُ الجمهور – فهو ما جاوزَ حدَّ العجبِ كما قال الخليل(٥)، قيل: "وذلك مثل: الطَّوِيل والطُّوَال، فالطويلُ في الناسِ كثيرٌ، والطُّوَالُ: الأهوجُ الطُّول"(٦)، وأمّا (عُجَّابٌ) – وهي قراءةُ غيرِ الجمهور – فهي أكثر مِنهما مبالغةً وقوةً في الفعل(٧)، قال ابنُ جني: "وأنشدوا:

---

(١) فرّق الخليل بين (عَجِيب) و(عُجاب)، فقال: "أمّا العَجِيبُ فالعَجَبُ، وأمّا العُجَابُ فالذي جاوزَ حدَّ العَجَبِ" كتاب العين ٣: ٩٨.

(٢) ينظر: مختَصَر في شواذّ القرآن ١٢٩، والمحتسب ٢: ٢٣٠، والكامل في القراءات ٦٢٨، والبحر المحيط ٧: ٣٦٩، والدر المصون ٩: ٣٥٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧: ٣٦٩.

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤: ٢٤٣.

(٥) ينظر: كتاب العين ٣: ٩٨.

(٦) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤: ٢٤٤.

(٧) قال الجوهري: "العجيبُ: الأمرُ يُتَعَجَّبُ منه، وكذلك العُجَابُ بالضمّ، والعُجَّابُ بالتشديد أكثرُ منه، وكذلك الأُعجُوبةُ" الصحاح ١٧٧.

والمَرْءُ يُلحِقُهُ بِفِتْيانِ قَوْمِهِ خُلُقٌ كريمٌ وليسَ بالوُضَّاءِ

أيْ: ليس بالوضيءِ"[(١)]، فالصِّيَغُ (عجيبٌ، وعُجَابٌ، وعُجَّابٌ)، الثاني مبالغةٌ في الأول، والثالثُ أكثر مبالغةً.

والدليلُ على ذلك أنه قد جاء في القرآن (عجبٌ) من الكافرين من النوع الأول الذي هو مجرد استعظام دون مبالغةٍ فيه، كما في قوله تعالى: **﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آَمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سورة يونس من الآية ٢]، وكما في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [سورة ق من الآية ٢]**، وكما في الآية السابقة من سورة (ص): **﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾**، لكنّ هذا العجب الذي في أقلّ درجاته ليس مِنْ جَعْلِ الآلهةِ إلهًا واحدًا كما هو واضحٌ، فالمُتَعجَّبُ منه في غير هذا الموضع أقلُّ مما في هذا الموضِع.

وبما أنّ القراءة في هذا الموضع قد تنوّعتْ إلى الصيغتين (الثانية والثالثة) دون الأولى، فإنّ هذا التنوُّعَ قد صوّر التفاوُتَ الواقعَ في استكبار هؤلاء الكافرين واستعظامِهم كونَ الآلهةِ إلهًا واحدًا، غير أنّ ذلك منهم قد انحصر بين أن يكون شديدًا وأن يكون أشدَّ، وقد أفادَ تنوُّعُ القراءة هنا إلى هاتين المذكورتين أمرين، **<u>الأولُ:</u>** أنّ استكبارَ هؤلاءِ أن يدخلوا في دين الله، واستعظامَهم أن تكون الآلهةُ إلهًا واحدًا، لم يكن من النوع الأول الذي أهملتْه القراءات في هذا الموضِع، ولكنه كان شديدًا قويًّا مبالَغًا فيه، **<u>الثاني:</u>** أنهم لم يكونوا في درجةٍ واحدةٍ من الشِّدة في هذا الاستكبار وذاك الاستعظام، بل هم متفاوتون في درجات الشّدّة المختلفة، وما كان لتلك الاعتباراتِ مجتمعةً أنْ تُؤَدَّى لولا هذا التنوُّع المشتمل على صيغ معيّنة.

(١) المحتسب ٢: ٢٣٠.

ومن هنا كان تنوُّعُ القراءة إلى هاتين القراءتين لا غير، مُعبِّرًا عن هذا المعنى الذي يستغرق التعبيرُ عنه ألفاظًا كثيرةً، ولكنه عُبِّر عنه بعبارةٍ أقلّ، مع وفاءٍ بالمعنى.

(٥ -): قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ [الآية ١٥].

أي أنّ هؤلاء المشركين من قريشٍ، الذين استعظموا أن تكون الآلهةُ إلهًا واحدًا، ما ينتظرون[١] إلا صيحةً واحدةً، وهي النفخةُ الأولى في الصُّور، نفخةُ الفزَع التي يأمر اللهُ (ﷻ) إسرافيلَ أن يطوِّلها، فلا يبقى أحدٌ من أهل السموات والأرض إلا فَزِعَ، إلا مَن استثنى اللهُ (ﷻ)[٢].

﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء قراءةُ: الجمهور.

﴿مِنْ فُوَاقٍ﴾ بضم الفاء قراءةُ: السلميّ، وابن وثاب، والأعمش، والأخوين (حمزة، والكسائي)، وطلحة[٣].

على قراءة الجمهور يكون المعنى ﴿فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء يكون المعنى: [ما لها مِن نَظِرَةٍ وراحةٍ وإفاقةٍ][٤]، أخْذًا مِن إفاقة المريض من عِلَّتِه، فهؤلاء إذا سمعوا الصيحةَ الأولى فليس لهم من راحةٍ ولا إفاقةٍ ولا رجوعٍ، **وعلى قراءة غير الجمهور يكون المعنى:** ﴿فُوَاقٍ﴾ بضم الفاء يكون المعنى: ما

(١) ينظر: تفسير البغوي ٧: ٧٤، وإعراب القرآن وبيانه ٨: ٣٣٨.

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٧: ٥٦.

(٣) ينظر: كتاب التيسر في القراءات السبع ١٨٧، والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٦١، وقال الهذلي عن قراءة الفتح : "وهو الاختيار؛ لأنها لغة قريش" الكامل في القراءات ٦٢٨، وينظر: البحر المحيط ٧: ٣٧٣، والدر المصون ٩، ٣٦٣.

(٤) ينظر: الصحاح ١٥٤٦.

لها مِن انتظارٍ، ولا فصْلٍ، ولا انقطاعٍ، أخْذًا من فُواق الناقة، وهو ما بين الحَلْبَتَين، فالناقةُ تُحْلَب ثم تُتْرَكُ ساعةً حتى يجتمعَ اللبن، والفُواقُ: ما بين هاتين الحَلْبَتَين[١]، قال الأعشى: [من البسيط]

حتَّى إذا فِيقَةٌ في ضَرْعِهَا اجتمعت جاءت لِتُرْضِعَ شِقَّ النَّفْسِ لو رَضَعَا[٢]

فالفُواقُ على هذه القراءة على ما يُوحِي به قولُ الأعشَى هو الوقتُ المُستَغْرَقُ في تَجَمُّعِ اللبن في ضَرْعِ الناقة بعد حَلْبِهِ، فإذا نُفِخَ في الصورِ فلا مهلةَ ولا وقت ولو بهذا القَدْر المذكور، يعني: ما لها من انتظار[٣].

والسرُّ في تنوُّع هذه القراءة على ما ذُكِرَ: وصفُ كلٍّ من (الصيحةِ) و(مَن وقعتْ عليهم)، **فالصيحةُ:** لا تنتظر، ولا تتوقّف، ولا تنقطع، **ومَن وقعتْ عليهم:** لا راحةَ لهم، ولا إفاقةَ، ولا رجوعَ، وبذلك يتأكّدُ عدمُ الانفكاك منها، وشمولُها كلَّ من شاء الله لها أن تشملهم.

ومن هذا يمكن القول بأنّ مُحَصِّلةَ قراءةِ الجمهور كالعِلّةِ في مُحَصِّلَةِ قراءة غير الجمهور، وأنّ مجموعَ القراءتين كذِكْرِ الشيء بدليله، فإذا كان حالُ الصيحةِ هكذا فلا بُعْدَ ولا غرابةَ ولا عَجَبَ في أن يكون حالُهُم ما ذُكِرَ، وهو مع ذلك مظهرٌ من مظاهر الإيجاز بديع.

ومما يؤكِّدُ أنّ المقام يتّسعُ لاستيعاب كلا القراءتين ما يأتي:

١ – قصرُ انتظارِ هؤلاءِ على مفعولٍ واحدٍ هو تلك الصيحة التي ما لها

---

(١) وذكر الجوهري أنها تُحْلَبُ ثم تُتْرَكُ سُوَيْعَةً يرضعُها الفَصِيلُ لِتَدُرَّ ثم تُحْلَبُ، الصحاح ١٥٤٦، وقال الزمخشري: "وذلك أنّ الناقة تُحْلَبُ في اليوم خمسَ مرَّاتٍ أو سِتَّ مرَّاتٍ، فما اجتمع بين الحَلْبَتَيْن فهو فِيقَةٌ" أساس البلاغة ٢: ٤٠. وعلى هذا المعنى فالوقتُ قصيرٌ قِصَرَ رَضْعَةِ الفصيل، أو قِصَرَ ما بين الحَلْبَتَين من هذه الخمس أو الستّ.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٦١، ولسان العرب ٣٤٨٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٠، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ٢: ١٧٩.

مِن فواق، قصرًا مُؤَكَّدًا طريقُهُ النفيُ والاستثناء، وهذا يؤكِّد أنه ليس في انتظارهم سوى تلك الصيحة.

٢ – وصفُ هذه الصيحةِ بأنها واحدةٌ، وهذا الوصفُ يفيدُ – كما قال الطاهر – أنها عظيمةٌ مُهلِكةٌ.

٣ – دخولُ (مِن) الزائدة على (فواقٍ)، اسمِ (ما) الحجازيةِ المتأخِّرِ، وهي (مِن) التي تفيد التنصيصَ على العموم[١]، فيتأكّدُ النفيُ الذي أفادته (ما) التي تعمل عمل (ليس)، فلا احتمال لشيءٍ من الفواق وإنْ قلّ.

(٦ –): قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ﴾ [الآية ١٩].

لمّا سأل كفارُ مكةَ رسولَ الله (ﷺ) – على طريق الاستهزاء والاستبعاد – أن يُعجِّلَ لهم ما يستحقونه من الخير والشر[٢] في الدنيا، قال اللهُ تعالى مخاطِبًا نبيَّه (ﷺ):﴿**اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ (١٧) إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ (١٨) وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ (١٩) وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ**﴾، وذَكَرَ (تعالى) أنه سخر الجبالَ لنبيّه داود تُسبِّحُ معه، والطيرَ كذلك[٣].

﴿**وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً**﴾ قراءةُ: الجمهور.

بنصبهما عطفًا على (**الجِبَالَ**)، عَطْفَ مفعولٍ على مفعولٍ، وحالٍ على حالٍ، **المفعولان:** (الجبالُ)، و(الطيرُ)، **والحالان:** (يُسَبِّحْنَ)، و(محشورةً)، كقولنا (ضربتُ زيدًا مكتوفًا وعمرًا مُطْلَقًا) [٤].

﴿**وَالطَّيْرُ مَحْشُورَةٌ**﴾ برفعِهما مبتدأً وخَبَرًا قراءةُ: إبراهيم بنِ أبي عبلة،

(١) ينظر في أنواع (مِن): الجنى الداني ٣١٦.

(٢) هذا المعنى هو المرادُ من قولهم: (عَجِّلْ لَنَا قِطَّنا)، فالقِطُّ هو الكتاب، وهو اختيارُ ابن جرير، وأيّده ابن كثير، ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ٣٩، وتفسير القرآن العظيم ٧: ٥٧.

(٣) وفي مناسبة انتقال الآيات إلى قصة نبي الله (داود) وغيرها ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢٦: ١٨٣، ١٨٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩: ٣٦٥.

والجحدري[١]، قال الفراء: "ولو كانت: و(الطيرُ محشورةٌ) بالرفع، لَمَّا لم يظهرْ الفعلُ معها كان صوابًا"[٢].

على قراءة الجمهور: يكون الكلامُ جملةً واحدةً مُؤَكَّدَةً بـ(إنَّ)، أُسنِدَ فيها إلى الله (ﷻ) تسخيرُ كلٍّ من (الجبالِ والطير) تسبّحُ مع داودَ (عليه السلام)، وبذلك يكون كلٌّ من (الجبال، والطير) قد وقع عليه التسخيرُ من الله (ﷻ)، وكلٌّ من (يُسبّحْنَ) و(محشورةً) حالٌ، الأولى للجبال، والثانيةُ للطير.

وعلى قراءة غيرِ الجمهور: فالكلامُ جملتان، الأولى: ﴿**إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ**﴾، والثانيةُ: ﴿**الطَّيْرُ مَحْشُورَةٌ**﴾[٣]، أُسنِد في الأولى (تسخيرُ الجبال) إلى (الله) (ﷻ)، وفي الثانية أُسنِدَ (الحشرُ) إلى (الطيرِ).

ولمّا كان العدولُ عن الفعلية في (**يُسَبِّحْنَ**) إلى الاسمية في (**مَحْشُورَةً**) دالًّا على أنّ حشرَ اللهِ الطيرَ قد وقع دُفْعَةً واحدةً – وهو أدلُّ على القدرة الإلهية المُطلَقَة، بخلاف التسبيح فإنه يناسبُه الحصولُ شيئًا بعد شيءٍ[٤] – فإنّ التعبير عن حَشْرِهِ (تعالى) الطيرَ عن طريق الجملةِ الاسميةِ الدالَّةِ على الثبات والدوام أنسبُ للمقامِ وأدلُّ على القدرة؛ لِما في ذلك من صعوبةٍ في السيطرة على الطير في نظر المخلوقين، وهذا إنما يتَحقّقُ بقراءة الرفع ﴿**وَالطَّيْرُ مَحْشُورَةٌ**﴾، فالجملةُ الاسميةُ بدلالتها على الثبات والدوام تناسبُ الحشرَ الواقعَ دفعةً واحدةً.

---

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، والبحر المحيط ٧: ٣٧٤، والدر المصون ٩: ٣٦٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠١.

(٣) تَوقَّعَ العلامة الآلوسي أن تكون هذه الجملةُ حالا من ضمير (يُسَبِّحْنَ)، ينظر: روح المعاني ٢٣: ١٧٦.

(٤) ذكر ذلك الشيخ زاده، ينظر: حاشية الشيخ زاه ٧: ١٨٩.

ومما يؤيد ذلك:

١ – ما قيل من أنّ المُقدَّرَ المضافَ إليه (كُلٌّ) في قوله تعالى: ﴿**كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ**﴾: الطيرُ (١).

٢ – الإخبار عن الطير بالمفرد ﴿**مَحْشُورَةً**﴾، إشارةً إلى بلوغِها الغايةَ في الطواعية – كما قال الإمام البقاعي – حتى أنها الشيءُ الواحد(٢).

٣ – ثبوت الحشر للطير في قراءة غير الجمهور جاء على طريق الإخبار بالحشر عنها، أما في قراءة الجمهور فقد ثبت لها على طريق الحالِيّة، والإثباتُ على طريق الإخبار أقوى منه على طريق الحالِيّة، وهذا يناسب الإشارة إلى أنّ أمر حشرها أهون عليه (سبحانه وتعالى).

ومِن هنا تظهرُ عَظَمةُ النَّظْمِ المُعْجِزِ في اختيار التنصيص في جانب الجبال على (تسبيحها)؛ فهو من شأنه أنْ يُستَبعد؛ لأنها جمادات، وفي جانب الطير على (حشرها)؛ وهو من شأنه أن يُستبعد؛ لأنّ الطير من طبعها النفور من بني الإنسان.

فقراءةُ الجمهورِ الإشارةُ فيها إلى أنّ حشرَ الطيرِ حاصلٌ له (عليه السلام) بتسخيرٍ من اللهِ (عز وجل)؛ فالكلامُ على هذا التقديرِ جملةٌ واحدةٌ، و(الطيرَ) مفعولٌ للفعلِ (سَخَّرْنَا)، وقراءةُ غيرِ الجمهورِ الإشارةُ فيها إلى أنّ هذا الحشرَ – مع صعوبته في جانب الطير خاصةً – أسهلُ عليه (عز وجل)، فمع كثرة الطيرِ وطبيعةِ نُفُورِها تُحشَرُ كأنها طيرٌ واحدٌ سرعةً وامتثالا، فالكلامُ على هذا التقدير جملتان، لكلٍّ منهما طرفا إسناد، في الجملةِ الثانية أُسنِدَ

(١) قال الطاهر: "التقدير: كُلُّ المحشورةِ له أَوَّابٌ، أي: كثير الرجوع إليه، أي: يأتيه من مكانٍ بعيدٍ، وهذه معجزةٌ له؛ لأنّ شأن الطير النفور من الإنس" التحرير والتنوير ٢٣: ٢٢٨، وقيل بشمول كلٍّ من الجبال والطير في التسبيح.

(٢) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٦: ٣٥٤.

الحشرُ إلى الطير، وفيها معنى الاستئنافِ، واسمِيتُها واسميَّةُ مُسنَدِها مع استئنافها، وما يفيده ذلك من ثباتٍ، يناسبُ المرادَ من التعبير عن سهولتِهِ وسرعةِ الامتثال فيه، لذلك كانت قراءةُ الجمهور مشيرةً إلى جانب التسخير؛ فالمسند هو الفعل في (سخَّرْنَا)، والمسند إليه هو مرجع الضمير (نا) وهو الله (ﷻ)، وقراءة غير الجمهور مشيرة إلى فعل الحشر؛ لأن المسند إلى الطير هو الحشر.

وهذه المعاني ما كان لها أنْ تُؤَدَّى مجتمِعةً لو لم تتنوَّعْ القراءةُ في هذا الموضع على النحو المذكور.

(٧ –): قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [الآية ٢٠].

شدَدْنا مُلْكَهُ أي: قَوَّيْناه، قيلَ: بالجنود والرجال، وقيل: بالهيبة التي حصلت له بقضيةٍ قضى فيها بين اثنين، والأولَى كما قال ابن جرير وتبعه غيرُهُ ألّا تُخَصَّص واحدةٌ منهما دون الأخرى، اتِّباعًا لِما أخبر به القرآن الكريم(١).

﴿وَشَدَدْنَا﴾ مُخَفَّفًا: قراءةُ الجمهور.

(١) ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ٤٦ – ٤٨، وقال ابن عطية: "عبارة عامة لجميع ما وهبه الله تعالى من قوة وجُنْدٍ ونعمة" تفسير ابن عطية ٧: ٣٣١، وقد ذكر أبو حيان توجيهًا وتعليلاً بعد ذِكره عبارةَ التشديد قال: "وهي عبارةٌ شاملةٌ لِما وهبه الله تعالى من قوةٍ وجندٍ ونعمةٍ" البحر المحيط ٧: ٣٧٤.

﴿وَشَدَّدْنَا﴾ بشدّ الدال: قراءةُ الحسنِ، وإبراهيم بنِ أبي عبلة[١].

وفي بيان سرّ تنوع القراءة هنا نستعمل أربعةَ نصوصٍ:

الأول قاله ابنُ فارس هو: "الشينُ والدالُ أصلٌ واحدٌ يدلّ على قوّةٍ في الشيءِ، وفُرُوعُهُ ترجعُ إليه"[٢].

وعلى هذا يكون معنى (شَدَدْنَا مُلْكَهُ): قَوَّيْنَاهُ.

والثاني قاله الفيومي: "وشَدَّدَ عليه ضدّ خَفَّفَ"[٣].

والثالثُ ما قاله الزَّبِيدي: والمُشَادَّةُ في الشيءِ: التشَدُّدُ فيه والمغالبةُ، ومنه الحديث: (لَنْ يُشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غَلَبَه) أي: غَلَبَهُ الدينُ، أي: مَن يُقاوِمُهُ ويُقَاوِيهِ ويُكلِّفُ نفسَهُ مِن العبادةِ فوق طاقتِهِ، يقالُ: شادَّهُ مُشادَّةً وشِدَدًا: غَلَبَهُ[٤].

والرابعُ ما في المعجم الوسيط: "شَدَّدَ: شَادَّ"[٥].

ومن خلال تلك النصوص الثلاثة الأخيرة نتوصّلُ إلى أنّ معنى (شَدَّدْناه): صعَّبْناه، فتكون قراءةُ التخفيف ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾ مُفِيدَةً أنه (ﷻ) قَوَّاهُ في نفسه، أمّا قراءةُ التشديد ﴿وَشَدَّدْنَا مُلْكَهُ﴾ فتُفِيدُ أنه (ﷻ) قد صَعَّبَ مُلكَهُ على مَن يَرُومُهُ أو يريدُ انتزاعَهُ أو الاعتداءَ عليه، فإحدى القراءتين تُثبتُ

(١) قال الفراء: "اجتمعت القراءةُ على تخفيفها، ولو قرأ قارئٌ (وشَدَّدْنَا) بالتشديد كان وجهًا حسنًا" معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠١، وقال الزجاج: "ويجوز (وشدَّدْنا)، ولا أعلم أحدًا قرأ بها" معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٢٤، وقال الزمخشري: "وقُرِئَ: وشَدَّدْنَا) على المبالغة" الكشاف ٥: ٢٥١، وقال ابن عطية: "وقرأ الجمهور بتخفيف الدال الأولى، وروي عن الحسن شَدُّها للمبالغة" تفسير ابن عطية ٧: ٣٣١، وينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، والكامل في القراءات ٦٢٨، والبحر المحيط ٧: ٣٧٤، والدر المصون ٩: ٣٦٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣:١٧٩.

(٣) المصباح المنير ٣٠٧.

(٤) ينظر: تاج العروس بتغييرٍ خفيفٍ في العبارة ٨: ٢٤٢.

(٥) المعجم الوسيط ٤٧٥.

لمُلكه (عليه السلام) القوةَ، والأخرى تُثبتُ لذاته المَنَعةَ، وكلٌّ منهما لا يُغني عن الأخرى؛ فقد يكون قويًّا في نفسِه ومع ذلك يُعتَدَى عليه في ماله وما يملكه، وحينئذٍ فلا قيمة لقوته ولا فائدةَ فيها، وقد يكون مالُهُ وملكُهُ في مأمَنٍ، غيرَ أنه هيّنٌ ضعيفٌ لا هيبة له، فبالقراءتين معا كمل المعنى، واحتُرِسَ عن فهم ما مرّ.

ومما يناسبُ قراءةَ التشديد: ما ذكره محيي السنة عن ابن عباس (ﷺ) "كان – يعني: نبيَّ الله داودَ – أشدَّ ملوك الأرض سلطانًا، كان يحرُسُ مِحرابَه[١] كلَّ ليلةٍ ستةٌ وثلاثون ألفَ رجُلٍ"[٢]، وما قاله الفخر الرازي: "وكان أشدَّ ملوك الأرض سُلطانًا"[٣]، ومما يناسبُ قراءةَ التخفيف ما ذكره الرازي له كذلك من الصفات الدينية: كالصبرِ، والتأمُّلِ التامِّ، والاحتياطِ الكاملِ[٤] وما قاله القرطبي: "قوَّيْناه حتى ثَبَتَ" يناسب قراءةَ التخفيف، وقولُهُ: "والمُلْكُ عبارةٌ عن كثرة المِلْك"[٥] يناسبُ التشديدَ، ومما يشمل القراءتين ويوافقهما ما قاله ابنُ كثير: "جعلنا له مُلكًا كاملاً من جميع ما يحتاجُ إليه الملوك"[٦].

فالشِّدَّةُ تعني التقويةَ، والتشديدُ يعني التصعيبَ، والقراءتان تفيد إحداهما أحدَ المعنيين، والأخرى تفيد الآخر منهما.

(١) المراد بالمحراب: الغرفة، ينظر: حاشية الشيخ زاده ٧: ١٨٩.

(٢) هو الإمام البغوي، ينظر: تفسير البغوي ٧: ٧٦.

(٣) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢٦: ١٨٧.

(٤) ينظر: السابق الموضع نفسه.

(٥) الجامع لأحكام القرآن الكريم ١٨: ١٤٩.

(٦) تفسير القرآن العظيم ٧: ٥٨.

(٨ –): قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [من الآية ٢٢].

﴿**خَصْمَانِ**﴾ بفتح الخاء: قراءةُ الجمهور.

و﴿**خِصْمَانِ**﴾ بكسر الخاء: قراءةُ أبي زيد الجراد عن الكسائي(١).

أمّا عن قراءة الفتح: فلمّا كان قولُهُ: (**خَصْمَانِ**) مرفوعًا بإضمار (نحن خَصْمانِ)(٢)، بمعنى (فريقان خصمان) كلٌّ واحدٍ منهما خَصْمٌ(٣)، وكان بفتح الخاء وصفًا بالمصدر(٤)، كان الإخبارُ به مفيدًا للمبالغة، كما في قولنا: رجلٌ عدلٌ، قال الإمام الجوهري: "الخَصْمُ معروفٌ، يستوي فيه الجمعُ والمؤنَّثُ؛ لأنه في الأصل مصدرٌ، ومن العرب مَن يُثَنِّيهِ ويَجمعه فيقول: خَصْمان، وخُصومٌ"(٥)، وهذا ما تُفيدُه قراءة الفتح، قال أبو البقاء في توجيهها: "والفتحُ وصْفٌ بالمصدر"(٦)، فالوصفُ بالمصدرِ دليلٌ على شدةِ الخُصومة التي كانت بينهما، يشهد لذلك: تسوُّرُهم محرابَه (عليه السلام)، ودخولُهم عليه في غير الوقت الذي كان قد جعله لِفَضِّ الخصومات، وحذفُهم المسندَ إليه الدالُّ على شِدَّةِ غَضَبِهم، فقالوا: (خصمان) دون

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، والبحر المحيط ٧: ٣٧٥، ٣٧٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠١.

(٣) ينظر: النكت والعيون للماوردي ٥: ٨٦، والكشاف ٥: ٢٥٣.

(٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العُكْبَري ٢: ٣٩٢.

(٥) الصحاح ١٩١٢، ونقله عنه الزبيدي في تاج العروس ٣٢: ١٠١، قال الراغب: "وأصلُ المخاصَمَة المخاصَمَة أن يتعلق كلُّ واحدٍ بخَصْمِ الآخر، أي: جانبه، وأن يَجْذِبَ كلُّ واحدٍ خُصْمَ الجُوالِقِ مِن جانِبٍ" المفردات ١٩٩، والجُوالِقُ: الشُّوَالُ عند العامة، والجمعُ جَوَالِقُ وجَوالِيق، ينظر: المعجم الوسيط ١٤٨، ١٤٩.

(٦) ينظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء ٢: ٣٩٢.

(نحن خصمان)، وإخبارُهم عن هذا المسندِ إليه المحذوفِ بخبرين[١] كلاهما يدلُّ على شِدَّة الخصومة بينهما هما: (خَصْمان) و(بغَى بُعضُنا على بعضٍ)، وأمرُهُ ونَهيُهُ (عليه السلام) بما لا يليق بمثله، (فاحكم بيننا بالحق) أي: بالعدل، (ولا تُشْطِطْ) أي: ولا تَجُرْ ولا تُسرف في حكمك بالميل مع أحدنا كما قال ابن جرير[٢]، وهذه الاعتباراتُ يُناسبها قراءةُ فتحِ الخاء؛ لدلالتها على المبالغة في الخصومة التي كانت بينهم.

وأمّا قراءةُ الكَسْرِ (خِصْمان): فإنه لمّا كان لغةً بمعنى المُخاصِمِ والخَصِيمِ كما قال أبو البقاء[٣]، كان الإخبارُ به عن المسند إليه المحذوف (نحن) إخبارًا بمفردين اثنين، كلٌّ منهما خصيمُ الآخر، وهذا المعنى يتطلَّبُهُ قوله: ﴿**إِنَّ هَذَا أَخِي**﴾ **[سورة ص من الآية ٢٣]**، وكذا ما رُوي من أنّ التحاكُمَ كان بين ملَكين، ولا يمنع من ذلك أن يصحبهما آخرون[٤]، وما جوَّزه بعضُهُم من أنّ الضمائر المجموعة قد يُرادُ بها التثنية كما ذكر الشهاب[٥].

فإحدى القراءتين تدلّ على أنّ التخاصُمَ إلى داودَ كان من اثنين، والأخرى تدلُّ على أنّ هذا التخاصُمَ كان شديدًا، لذلك كانت كلُّ واحدةٍ منهما مُكَمِّلَةً للأخرى، وكانت المعاني الكثيرة في عباراتٍ قليلة.

---

(١) قال السمين الحلبي: "(بغى بعضُنا على بعض) يجوز أن تكون جملةً مفسِّرَةً لحالهم، وأن تكون خبرًا ثانيًا" الدر المصون ٩: ٣٦٨.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ٥٦.

(٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء ٢: ٣٩٢.

(٤) الكشاف ٥: ٢٥٤.

(٥) حاشية الشهاب ٧: ٣٠٥، ونقل القرطبي عن الخليل قولَه: "كما تقول: نحنُ فعلْنا، إذا كنتما اثنين" اثنين" الجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٦٢.

(٩ –): قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [من الآية ٢٢].

﴿**وَلَا تُشْطِطْ**﴾ مفكوكًا من (أَشَطَّ) رباعيًّا: قراءةُ الجمهور.

﴿**وَلَا تَشْطُطْ**﴾ مفكوكًا من (شَطَّ) ثلاثيًّا: قراءةُ أبي رجاء، وابنِ أبي عبلة، وقتادة، وهي قراءةُ الحسنِ، والجحدري، وأبي حيوة،(١)

﴿**وَلَا تُشِطَّ**﴾ مُدغَمًا من (أَشَطَّ) رباعيًّا، كقراءة من قرأ ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [سورة المائدة من الآية ٥٤]: قراءة قتادة(٢)،

﴿**وَلَا تُشَطِّطْ**﴾ من (شَطَّطَ): قراء قتادة كذلك.

﴿**وَلَا تُشَاطِطْ**﴾ بضم التاء وبالألف على وزن: تُفاعِلْ) مفكوكًا: قراءة زِر بن حُبَيْش(٣).

أما على قراءة الجمهور ﴿**وَلَا تُشْطِطْ**﴾ من (أَشَطَّ) إذا أَبْعَدَ غيرَه(٤)، فالمعنى: (لا تُبْعِدْ)، هكذا بتركِ مفعول الإبعاد، وهذا يَحتمل أن يكون المرادُ به النهيَ عن إبعادِ صاحبِ الحقِّ عن حقِّه، وإبعادَ الحقِّ عن صاحبه، قال ابنُ فارس: "ويقالُ: أَشَطَّ فلانٌ في السَّوْمِ إذا أبعَدَ وأتى الشططَ، وهو مجاوزةُ القَدْرِ، قال جلَّ ثناؤه: (ولا تُشْطِطْ)، ويقال: أشَطَّ القومُ في طلب فلانٍ إذا أمْعَنُوا وأَبْعَدُوا"(٥)، وهذا المعنى يؤيِّدُه تفسير

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٦٠، والكشاف (بدون نسبة) ٥: ٢٥٤، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٣٦، والبحر المحيط ٧: ٣٧٦، والدر المصون ٩: ٣٦٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط (الموضع السابق)، والدر المصون (الموضع السابق).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، ١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢: ٤٢٠، والموضع السابق نفسه من كلٍّ من: البحر المحيط، والدر المصون.

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٣٦.

(٥) معجم مقاييس اللغة ٣: ١٦٦.

الأخفش (لا تُشْطِطْ) بقوله (لا تُسرِف) على ما حكاه عنه الماوردي[١]، وهكذا تفيد هذه القراءةُ تلك المعانيَ مع هذا الإيجازِ في العبارة.

وأمّا على قراءة ﴿وَلَا تَشْطُطْ﴾ فالمعنى: (لا تَبْعُدْ) [٢]، وهو فعلُهُ لازمٌ، قال أبو البقاء: "وما فيه مِن شَطَّ يَشُطُّ"[٣]، والمُرادُ على هذه القراءة نَهيُه عن أن يبتعدَ (ﷺ) عن الحقِّ في الحكم بينهم، بأن يتركه هو، فإذا كان المعنى في القراءة الأولى نهيَه عن إبعاد غيرِهِ، فإنه على هذه القراءةِ نهيُهُ عن بُعْدِه هو، فلا يُبعِدُ الحقَّ ولا يَبْعُدُ هو عنه.

وأمّا على قراءة ﴿وَلَا تُشَطِّطْ﴾ أي: لا تظلِمْ كثيرًا، فالمعنى: نهيُهُ عن الإكثار من الظلم، قال أبو البقاء: "والتشديدُ للمبالغةِ في الكثرةِ"[٤]، وهذا نهيٌ آخرُ باعتبارٍ آخر، أضافتْهُ هذا القراءة.

وأمّا على قراءة ﴿وَلَا تُشَاطِطْ﴾ على صيغة المفاعلة فالمعنى نهيُهُ (ﷺ) عن أن يظلمَ أحدَهما وإنْ ارتكب ما يُغضِبُ نفسَهُ (ﷺ)؛ فهذا يُعدُّ ظلمًا منه له، فليس الأَوْلَى له أن يقابلَ ظُلْمَهم بظلمٍ، وهذا معنى نَهْيِهِ عن الشطط على صيغة المفاعلة.

ومن علامات نهْيِهِم إياه عن جميع أنواع الظلم استقصاءً وُرُودُ قراءتيْ (الفكِّ والإدغامِ): (تُشْطِطْ) و(تُشِطَّ)، وقد قاسهما السمين الحلبي[٥] على

(١) ينظر: النكت والعيون ٥: ٨٦.

(٢) قال الجوهري: شَطَّتْ الدارُ تَشِطُّ وتَشُطُّ شَطًّا وشُطُوطًا: بَعُدَتْ" الصحاح ١١٣٧، وينظر: المحتسب ٢: ٢٣١.

(٣) إعراب القراءات الشواذّ ٢: ٣٩٢.

(٤) إعراب القراءات الشواذّ ٢: ٣٩٣، وينظر: الدر المصون ٩: ٣٦٩.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩: ٣٦٨، ٣٦٩.

قراءتَيْ الفكّ والإدغام في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ **[سورة المائدة من الآية ٥٤]**(١).

ومن هنا كان السرُّ في تنوُّع تلك القراءات إفادةَ هذه المعاني الكثيرةِ مجتَمِعةً، بما فيها من نَهْيٍ عن الظلم بأنواعه، شأنَ المتحاكِمِين إلى حاكمٍ ليفصلَ بينهم، لا سيما أنّ ذلك – على ما قيل – كان تنبيها له (ﷺ) عن أن يكون ظالما، ولولا هذا التنوُّعُ في القراءات ما كان لتلك المعاني من تأدية إلا بالتعبير عنها لفظًا، وهذا خارجٌ عن أسلوب القرآن المعجز الخالي عن جنس الريب.

(١٠ –): قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾ [من الآية ٢٣].

﴿**تِسْعٌ وَتِسْعُونَ**﴾ بكسر التاء فيهما: قراءة الجمهور.

وفتْحُهُما: قراءةُ الحسن وزيد بن علي، وهي قراءةُ ابن مسعود(٢).

لمّا كان كلٌّ من (أسماءِ الأرقامِ الدالّةِ على الجمع من الثلاث إلى العشر) و(أسماءِ العقود من العشر إلى المائة) متنوّعًا بين فتح فائه وكسرها، وكان المفتوحُ منها أكثرَ، وكان كلٌّ من الـ(تِّسْعِ) والـ(تِّسعين) من مكسور الفاءِ، والمكسورُ منها أقلُّ = كان الجمعُ بين فتحِ الفاءِ وكسرِها(٣)

(١) في هذا الموضع: قرأ نافع وابن عامر بالفكّ (يرتَدِدْ)، والفكُّ لغة الحجاز، والباقون بالإدغام (يرتدَّ)، وهي لغة تميم، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ٤١٢، ٤١٣، وفي علة كلٍّ من الفك والإدغام عند كلٍّ منهما ينظر: الدر المصون ٤: ٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) ينظر: مختصر الشواذ ١٣٠، والمحتسب ٢: ٢٣١، ومن كتب التفسير: إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٦٠، والكشاف ٥: ٢٥٤، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٣٨، والبحر المحيط ٧: ٣٧٦، والدر المصون ٩: ٣٦٩.

(٣) قال ابن جني: قد كثر عنهم مجيءُ الفَعْل والفِعْل على المعنى الواحد، نحو البَزْر والبِزْر، والسَّكْر والسِّكْر، ..فلا يُنكَر – على ذلك – التَّسْعُ بمعنى التِّسْع" المحتسب بإيجاز ٢: ٢٣١، وينظر: حاشية الشهاب ٧: ٣٠٥، وحاشية القونوي ١٦: ٣٨٦، وروح المعاني ٢٣: ١٨٠.

من الـ(تِّسْعِ) والـ(تِّسعين) على لسان المظلومِ المتضرّرِ الشاكي – بما تفيدُهُ قراءةُ الفتح من الإشارة إلى الكثرة – مُشْعِرًا باستِكْثارِ هذا المظلوم ما عند الظالم وما في حَوزَتِهِ، فلم يكن منه ذِكْرٌ لهذا العدد فحسب، بل واستكثارٌ لما تحت يده، والظالمُ مع ذلك يستقلُّه ويطمع فيما هو أقل منه، وبذلك يظهر ما أفاده تنوُّعُ القراءة في هذا الموضع مِن ذِكرٍ للعدد، وأنه كثيرٌ لا ينبغي لصاحبه أن يتعدّاه فيطمع فيما هو قليلٌ لغيره.

فضلا عن قلته بجانب ما عنده.

كما أنّ في تنوُّعِ القراءة في هذا الموضعِ، وما تضيفه قراءةُ الفتح التي تناسب الكثرةَ من أسماء هذه الأعداد = إشارةً إلى أنّ ما عند هذا الظالمِ كثيرٌ، يستوعبُ أنواعَ ما عند غيره، فكان عليه أن يقنع بما يملكه.

(١١ –): قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [من الآية ٢٣].

﴿**وَعَزَّنِي**﴾ بتشديد الزاي: قراءةُ الجمهور.

﴿**وَعَزَنِي**﴾ بالتخفيف: قراءةُ أبي حيوة وطلحة(١).

﴿**وَعَازَّنِي**﴾ بألف مع تشديد الزاء: قراءةُ عبيد الله، وأبي وائل، ومسروق، والضحاك، والحسن، وعبيد بن عمير، وذكر أبو جعفر النحاس أنّ ابن مسعودٍ قرأ بها(٢).

---

(١) قال ابن جني: "أراد (عَزَّنِي) فحذف إحداهما تخفيفًا كقول أبي زُبيد:

خلا أنّ العِتاقَ من المطايا أَحَسْتُ به فهنَّ إليه شوسُ

المحتسب ٢: ٢٣٢، والأصلُ: (أَحْسَسْتُ) فحذفت السينُ تخفيفًا.

(٢) ينظر: مختصر الشواذ ١٣٠، والمحتسب ٢: ٢٣٢، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٦٠، والكشاف ٥: ٢٥٥، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٣٩، والبحر المحيط ٧: ٣٧٦، والدر المصون ٩: ٣٧٠.

هذه الجملةُ معطوفة على التي قبلها وهي: ﴿**فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا**﴾، ومادةُ (العين والزاء) تدلُّ على شِدَّةٍ وقوةٍ وما ضاهاها مِن غلبةٍ وقهرٍ[١]، يُقال: عَزَّهُ يَعُزُّهُ[٢]، وقال الراغب: "وَعَزَه كذا: غَلَبَهُ، وعَزَّنِي في الخطاب أي: غَلَبَنِي"[٣]، والخطابُ: مصدرٌ، وهو ما كان من الكلام بين متكلِّمٍ وسامعٍ، بخلاف (الكلام)، فهو أصواتٌ متتابعةٌ لمعنًى مفهومٍ، ففي (الخطاب) معنى النقاشِ والجدالِ والأخْذِ والردّ، وبذلك تكون القراءاتُ الثلاثُ قد شملتْ أطوار النقاش الذي يقع في مثل هذه الأحوال.

بيان ذلك أنّ قراءة (عَزَنِي) بالتخفيف تصوِّرُ الطورَ الأول وهو بدايةُ طلبِهِ، وهي في العادة تكون أخفَّ الحالات شِدَّةً وقهرًا، حيث طلب مَن له تسعٌ وتسعون نعجةً ممن له نعجةٌ واحدةٌ أنْ يكفُلَها ويَعُولَها بدلا منه، وهذه الحالةُ يُناسبُها قراءةُ التخفيفِ، ولمّا كان (الخطابُ) إنما يكون بين متكلمٍ وسامعٍ، فهذا يعني أنّ المُشتَكِي قد أظهر تمنُّعًا وعدمَ رِضًا عن هذا الطلب، وهذا يصوِّرهُ قراءةُ المُفاعلة (عَازَّنِي)، ولمّا كانت الغلبةُ لهذا المعتدِي الظالمِ في كلِّ الأحوال، لا سيما بعد الطلب الأول وما أعقبه من جدالٍ بينهما: كانت القراءةُ الثالثة وهي قراءة التضعيف (وَعَزَّنِي) – وهي قراءةُ الجمهور – مصوِّرةً القهرَ والغلبةَ التي دفعتْ هذا المظلوم إلى رفع شكواه إلى الملك الحاكم ليقضي بينهما[٤].

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤: ٣٩.

(٢) ينظر: الصحاح ٨٨٦، والمحكم ١: ٧٩.

(٣) ينظر: المفردات ٤٣٣.

(٤) قال ابن جرير: "يقول: وصار أعزَّ مني في مخاطبته إياي؛ لأنه إذا تكلم فهو أبينُ مني، وإن بطش كان أشدَّ مني فقهرني" تفسير الطبري ٢٠: ٥٩، ويوحي تعبير ابن جرير بـ(إذا) في جانب التكلُّم، وبـ(إنْ) في جانب البطش: أنّ ما تحقّق وقوعُهُ بالفعل ما كان إلا مخاطبةً وقعتْ بينهما.

ومن هنا كان تَنَوُّعُ القراءةِ في هذا الموضِعِ مُصَوِّرًا أحوالَ النِّقاش المختلفةَ، والتدرُّجَ فيها من طَوْرٍ إلى ما يليه، والخطابَ الذي دارَ بين طالبِ النعجةِ الطامعِ في ضَمِّها، وبين صاحبها الحريص عليها، المتمسِّك ببقائها في حوزته، ولولا هذا التنوُّعُ في القراءات ما صُوِّرَتْ تلك المراحلُ والأحوالُ، ولا شكّ في مطابقةِ هذا التنوُّعِ مقتَضَى الحال؛ إذْ لا يكادُ يخلو مثلُ هذا النقاشِ وذاك الجدلِ من مثل هذه الأحوالِ والتدرُّجِ فيها.

(١٢ –): قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ [من الآية ٢٤].

﴿لَيَبْغِي﴾ قراءةُ: الجمهور[١].

وقُرِئَ: ﴿لَيَبْغِيَ﴾ بفتح الياء[٢].

وقُرِئَ: ﴿لَيَبْغِ﴾ كقراءة الجمهور، لكن بحذف الياء، قال الزمخشري: "اكتفاءً منها بالكسرة"[٣].

أمّا قراءةُ الجمهور: فالفعلُ (يَبْغِي) مرفوعٌ، و(هو وفاعلُه وما تعلّق به): خبرُ (إنّ)، وقد اقترن هذا الخبر باللام المزحلَقَةِ، وهي أحدُ عناصر التأكيد، وبذلك تكون هي و(إنّ) مع اسميَّة الجملةِ: عناصرَ تأكيدٍ لنسبة البَغْيِ إلى كثيرٍ من الخُلطاء بعضِهم على بعض.

(١) البغيُ: طلبُ تجاوز الاقتصاد فيما يُتَحَرَّى، تَجَاوَزَهُ أوْ لم يتجَاوَزْهُ، المفردات ٧١.

(٢) عن الذماري: لَيَبْغِيَ بفتح الياء الأخيرة، ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٤١٠.

(٣) الكشاف ٥: ٢٥٩، وينظر: البحر المحيط ٧: ٣٧٧، والدر المصون ٩: ٣٧١، وعن أهل الشام: لَيَبْغِ بحذف الياء، المرجع السابق.

وأمّا على قراءة فتح الياء الأخيرة: فَفَتْحُها لبناء الفعل لاتِّصالِهِ بنون التوكيد المحذوفة، واللامُ واقعةٌ في جوابِ القسم، والتقدير: وإنّ كثيرًا من الخُلَطَاء واللهِ لَيَبْغِيَنْ بعضُهم على بعضٍ)[1]، كما في البيت المنسوب إلى طرفة: [من المنسرح]

اضْرِبَ عنك الهمومَ طارقَها ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

أي: اضْرِبَنْ[2]

وهذه القراءةُ قد زادتْ على قراءة الجمهور باثنين من عناصر التأكيد هما: القسمُ والنونُ.

وأمّا قراءةُ حذف الياء فلا فرق بينها وبين قراءة الجمهور إلا في هذا الحذف، وهو للتخفيف، وقد يكون هذا التخفيفُ مشيرًا إلى صورةٍ ثالثةٍ هي أقلُّ درجاتِ التأكيد، وهي تناسبُ أقلَّ درجات الإنكار.

وبذلك تكون المؤكِّداتُ التي صَحِبَتْ هذا الحكمَ الذي اشتمل عليه هذا الخبرُ متفاوِتةً، وهي على كلِّ حالٍ كثيرةٌ، تناسبُ حالَ هذا المَشْكُوِّ ومَن على شاكلته، وهو بسؤاله أخاه نعجتَه الواحدةَ يرى أنه لا يخالِفُ العادةَ، فهو – إذن – يُنكِرُ أنْ يكون ذلك منه بَغْيًا على خَلِيطِه وظلمًا، وهذا يلزم منه إنكارُه وُقوعَ البَغْيِ من بعضِ الشركاء على بعضٍ، والبلاغةُ تقتَضِي التأكيدَ للمُنكِر بِقدر إنكارِهِ، وتَفاوُتُ المؤكِّداتِ قِلّةً وكثرةً يناسبُ أحوالَ مَن على شاكلةِ هذا المَشْكُوِّ الظالم الغالب، ولمّا كانت أحوالُ هؤلاء متفاوتةً في قوةِ ذلك الإنكارِ، كان تنوُّعُ القراءاتِ في هذا الموضِعِ مطابقًا لما

(١) ينظر: الدر المصون ٩: ٣٧١.

(٢) قال ابن جني: "ويُقال إنه مصنوع" المحتسب ٢: ٣٦٧، وينظر: الكشاف ٥: ٢٥٩، وفتوح الغيب للطيبي ١٣: ٢٧٠، وخزانة الأدب للبغدادي ١١: ٤٥٠.

تقتضيه أحوالُهم المختلفةُ في درجةِ الإنكارِ، وقد قيل بأنّ هذا الخبرَ يُحتمَلُ أن يكون ابتداءَ كلامٍ غير محكيٍّ عن داود (عليه السلام)[١].

(١٣ –): قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [من الآية ٢٤].

﴿فَتَنَّاهُ﴾: قراءةُ الجمهور، وقراءةُ ﴿أَفْتَنَّاهُ﴾: التي قرأ بها الضحاك لغةٌ فيها[٢].

﴿فَتَّنَّاهُ﴾: بِشَدِّ التاءِ والنُّونِ، قراءةُ: عمر بن الخطاب، وأبي رجاء، والحسن بخلافٍ عنه.

﴿فَتَنَاهُ﴾: بتخفيف التاء والنون، قراءةُ: أبي عمرو، وقتادة، وعبيد بن عمير[٣].

فعلى قراءة الجمهور ﴿فَتَنَّاهُ﴾ يكون الفعلُ (فَتَنَ) المُتَعَدِّي – من باب (ضَرَبَ) – الواقعُ على نبيّ الله داود (عليه السلام) مُسنَدًا إلى المتكلِّمِ المُعظِّمِ نفسَه، وهو اللهُ (عز وجل)، وهو (سبحانه) الفاعلُ الحقيقيُّ لهذا الفعل، فإسنادُهُ إليه حقيقيٌّ، وهذه القراءةُ على الأصل، فأفادت عِلْمَ[٤] داودَ (عليه السلام) أنّ الله

(١) ذكر الشهاب الخفاجي أنه يحتمل أن يكون هذا الحكمُ من كلام داود (عليه السلام)، وأن يكون ابتداءَ كلامٍ ليس محكيًّا عنه، ينظر: حاشية الشهاب ٧: ٣٠٦.

(٢) قال السمين: "يقال: فَتَنَهُ وأَفْتَنَهُ أي: حَمَلَهُ على الفتنة" الدرّ المصون للسمين الحلبي ٩: ٣٧٢، وأنكر الأصمعيُّ (أَفْتَنَ) ينظر: فتوح الغيب ١٣: ٢٧١.

(٣) ينظر: مختصر الشواذ ١٣٠، والمحتسب ٢: ٢٣٢، ٢٣٣، والكشاف ٥: ٢٦٠، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٤٠، والجامع لأحكام القرآن والبحر المحيط ٧: ٣٧٧،

(٤) قال الفراء: وكلُّ ظنٍّ أدخلتَهُ على خبر فجائزٌ أن تجعله عِلْمًا، إلا أنه علمٌ بما لا يُعايَن" معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٤.

(تعالى) هو الذي ابتلاه واختبره[1] بهذه الحكومة التي قضى فيها، وفيها من التعظيم من شأن هذا الابتلاء ما فيها، بسبب إسناده إلى الله جلّ وعزّ.

وأمّا على قراءة ﴿فَتَّنَّاهُ﴾ بتضعيف (التاء والنون) فالإسنادُ فيها كالذي مرّ، غيرَ أنها زادت ما أفاده التضعيف، وهو المبالغةُ في شِدَّةِ الفتنةِ وقوّتُها، بمعنى أن ذلك الابتلاءَ كان قويًّا شديدًا، وبما أنّ الفعلَ (فَتَنَ) من باب ضرب، فتضعيفُهُ ينهضُ أن يكون دليلًا على أنه مُضَمَّنٌ معنى نَبَّهْناهُ ويَقَّظْنَاه، وبذلك يكون قوله (فَتَّنَّاهُ) مؤَدِّيًا معنى كلٍّ من: (الابتلاءِ)، و(ثمرةِ الابتلاء)، وهي ما يترتّبُ عليه من التنَبُّهِ والتيقُّظ.

وأمّا على قراءة ﴿فَتَنَّاهُ﴾ فالألفُ ضميرُ الخصمين[2]، والفعلُ مُسنَدٌ إلى المَلَكَيْن، وهو إسنادٌ إلى السبَبِ بدلاً من إسناده إلى فاعله الحقيقيّ، وهذا الإسنادُ يُظهِرُ دورَ هذين الخَصْمَين اللذَيْن تحاكما إلى داود (عليه السلام) في هذا الاختبار، فهما اللذان أُرسِلا لتنفيذ ما أراده ربُّ العزة (سبحانه)، فالله (تعالى) هو الذي اختبره، لكن بواسطة هذين المَلَكَيْن أو هذين الرجلَيْن على ما هو مشهورٌ من خلافٍ عند المفسرين.

وبتنوُّعِ القراءةِ في هذا الموضِعِ على هذا النحوِ أُدِّيَتْ عدةُ معانٍ مجتمعةً هي: الاختبار، وأنه كان شديدًا، وأنه كان عن طريقِ مَلَكَين، وذلك عن طريق حمل الكلام على الإسناد الحقيقي مرّةً، والمجازيّ أُخرَى، وكذا عن طريق صيغةِ المبالغةِ، كلُّ ذلك قد تحقّق، وما كان له أن يتحقّق لو لم تتنوَّعْ القراءةُ فيه على النحو المذكور.

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٧٢، والصحاح ٢١٧٥.

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢: ٤٢١.

ولو أُفرِدَتْ واحدةٌ من تلك القراءات لاقتصر الأداءُ على ما تحمله القراءةُ من اعتبار، فلو اكتُفِيَ بقراءة الجمهور، لظُنَّ أنّ الفتنةَ كانت منه (سبحانه) بغير واسطة، وأنّى ذلك؟ ولو أُفرِدَتْ قراءةُ (فَتَّنَّاه) لفُقِدَ ما يدلّ على التدرُّج الذي مِن شأنه أن يكون في مثل ما نحن فيه، ولو أُفرِدَتْ قراءةُ (فَتَنَاه) بإسناد الفتنة إلى المَلَكَيْنِ لَفُقِدَ ما يدلُّ على الفاعل الحقيقيّ، وهو الله (ﷻ)، وبتنوُّع القراءة رُوعِيَتْ تلك المعاني وأُدِّيَ جميعُها.

(١٤ –): قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [الآية ٢٦].

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بفتح الياء: قراءةُ الجمهور.

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بضمّ الياء: قراءةُ ابن عباس والحسن بخلافٍ عنهما وأبي حيوة[١].

أمّا على قراءة الجمهور: فالفعلُ الواقعُ في أوّلِ جملةِ الصلةِ لازمٌ، والمعنى: الضالُّون الحاكمون بغير العدل لهم عذابٌ شديدٌ بسبب تركِهم العدلَ في القضاء، وأمّا على قراءة غير الجمهور فالفعلُ مُتَعدٍّ، والمعنى: المُضِلُّون غيرَهم لهم عذابٌ شديدٌ ...، ولمّا كانت جملةُ الصلة كالعلّةِ في

(١) ينظر: مختصر الشواذ ١٣٠، والكامل في القراءات ٦٢٨، وقال النحاس: "ولو ضممتَ الياءَ كان متعدّيًا" إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٤٦٢، وينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٤٣، وقال ابنُ الجوزي: "وقرأ أبو نُهيك وأبو حيوة وابن يعمر: (يُضِلُّون) بضم الياء" زاد المسير ٧: ١٢٤، ونُسِبَتْ هذه القراءة إلى: (ابن عباس والحسن وأبي حيوة) في كلٍّ من: البحر المحيط ٧: ٣٧٩، والدر المصون ٩: ٣٧٣، وروح المعاني ٢٣: ١٨٧.

الحُكم بأنّ لهؤلاء عذابًا شديدًا بسبب حكمهم بغير الحق، والذي تمّ بإسنادِ قولِهِ تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ إلى الموصول (الذين)، كان النظرُ في هذه الصلة مهمًّا لِتُعرَفَ فَتُجْتَنَب.

ولمّا كانت قراءةُ الجمهور بمنطوقها، قاضيةً بأنّ هذا الحكمَ ثابتٌ لـ(الضالّينَ) بسبب ضلالهم، وكان الإضلالُ بذلك مظنَّةَ الخروج عن هذا الحكم، كانت القراءةُ الأخرى دافعةً لهذا الظنّ الخطأ، والعكسُ صحيحٌ؛ إذْ لو كانت قراءةُ ضم الياء وحدَها، لَظُنَّ – بمنطوقها – أن المُضِلّين هم المستحقُّون لهذا الحكم دون الضالّين، لذلك كان كلٌّ من القراءتين بمثابةِ التكميلِ لمعنى الأخرى؛ ليكون الحكمُ شاملا كلاًّ من الضالّين والمُضِلّين، ومثابةِ الاحتراسِ اعتقادِ أنّ أحدَ الصنفين جديرٌ بالحكم دون نظيره.

وبذلك تكون قراءةُ الضمّ كالاحتراس لقراءة الفتح؛ إذْ ربما يُظنّ أنّ العذابَ الشديدَ خاصٌّ بالضالّين دون المُضِلّين، ويكون الاكتفاءُ بهذه القراءة كالدعوى بأنّ الضلال هو الذي يستوجب هذا الحكم، كما أنّ قراءة الفتح كالاحتراس لقراءة الضم؛ إذْ ربما يُظنّ أنّ هذا العذاب خاصٌّ بالمُضِلّينَ دون الضالّين، فبمجموع القراءتين كَمُلَ المعنى، واحتُرِسَ عن أنْ يُفهَمَ انفرادُ أحدِ الصنفين بالحكم دون الآخر[1].

ومما يؤيدُ ذلك أنّه لا يكاد يوجد ضلالٌ بدونِ مُضِلٍّ[2]، كما أنّ الجملةَ الأولى – التي جاءت هذه مفصولةً عنها على الاستئناف البياني؛ لوقوعها منها موقع التعليل – قد اشتملت على كلٍّ من المُضِلِّ والضالّ ﴿..الْهَوَى

(١) قال أبو حيان عن قراءة الضم: "وهذه القراءةُ أعمُّ؛ لأنه لا يُضِلُّ إلا ضالٌّ في نفسه، وقراءةُ الجمهور أوضح" البحر المحيط ٧: ٣٧٩.

(٢) قال ابن سيده: "وأَضَلَّهُ: جعله ضالًّا" المحكم ٨: ١٥٤.

﴿فَيُضِلَّكَ﴾، (الهوى، والحاكم)، فمن الأَوْلَى أن تكون جملةُ العِلّةِ مثلَها (الحاكم، ومن يتبعه) ولولا ذلك لجاءت جملةُ التعليل بالبناء للمجهول (إنّ الذينَ يُضَلُّون).

ومن هنا كان السرُّ في تنَوُّعِ القراءة في هذا الموضعِ شمولَ الحكم كلًّا من الصنفين، وإظهارَ أن كلّ ضالٍّ يتأتَّى منه الإضلالُ، وأنّ كلَّ مُضِلٍّ ضالٌّ، فهذان المعنيان لا يكادان ينفكَّان، وذلك كلُّهُ بأوجز عبارة.

(١٥ –): قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الآية ٢٩].

﴿مُبَارَكٌ﴾ بالرفع: قراءة الجمهور.

﴿مُبَارَكًا﴾ بالنصب على الحال: قراءة(١).

(كتابٌ) مخبرٌ به عن (هذا) المُضمَرِ، والمشارُ إليه هو القرآن، و(كتابٌ) مصدرٌ(٢) من الفعل كَتَبَ بمعنى قَضَى(٣)، وهو أنسبُ للمقام؛ لما سبقه مِن قضاءِ داودَ (عليه السلام) بين الخصمين، وجملةُ (أنزلناه) صفةٌ للكتاب خصَّصَتْهُ بكونه منزَّلاً من عند الله (عز وجل)، **وعلى قراءة الجمهور**: يكون (مباركٌ)(٤) مُنْبِئًا عن إسنادٍ آخر، سواءٌ كان خبرًا لمبتدأٍ مقدّرٍ أم للمبتدأ

(١) ينظر: الكشاف ٥: ٢٦٣، والدر المصون ٩: ٣٧٣، والبحر المحيط ٧: ٣٧٩، وفتح القدير ٤: ٥٦٧، وروح المعاني ٢٣: ١٨٩، ونسبها الكرماني لابن عمير، ينظر: شواذ القراءات ٤١١.

(٢) قال الجوهري: "وقد كَتَبْتُ كَتْبًا وكِتابًا وكتابةً" الصحاح ٢٠٨.

(٣) قال الزمخشري: "ومن المجاز: كُتِب عليه كذا: قُضِيَ عليه" أساس البلاغة ٢: ١٢١.

(٤) والقول بأنه نعتٌ – كما في التبيان لأبي البقاء ١١٠٠، والبحر المحيط ٧: ٣٧٩ – مرجوحٌ؛ لسبقه بنعتٍ غيرِ صريحٍ وهو (أنزلناه)، قال السمين: ".. لأنه لا يتقدم عند الجمهور غيرُ الصريح على الصريح"، الدر المصون ٩: ٣٧٣، ٣٧٤.

المُضْمَرِ في أول الآية، المُقَدَّرِ بـ(هذا)، والذي أُخبِرَ عنه بقوله (كتابٌ)[1]، وبذلك يكون القرآن محكومًا عليه أولًا بأنه قضاءٌ من الله، بمعنى أنه واجبٌ تطبيقُ ما فيه من أوامرَ ونواهٍ، ومحكومًا عليه ثانيًا بأنه مباركٌ؛ لأنه – كما قال ابن عطية –: يُورِثُ الجنةَ، وينقذ من النار، ويحفظ المرءَ في حال الحياة الدنيا، ويُسبِّبُ رِفْعَةَ شأنه في الآخرة[2].

وأمّا على قراءة غير الجمهور: فـ(مُبَارَكًا) منصوبٌ على الحالِية، من الضمير المفعول في جملة (أنزلناه) التي وُصِفَ بها (كتابٌ) الذي أُخبِر به عن الاسم المشار به إلى القرآن، وبذلك يكون قولُه تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا...**﴾ جملةً واحدةً، ويكون اتِّصافُ القرآن بالبركة حالَ نزوله، فـ(مُبارَكًا) حالٌ لازمة[3].

وفي ضوء القراءتين معًا يكون القرآن محكومًا عليه بالبركة على وجه الثبوت؛ لِمَجيئه مُسندًا في جملةٍ اسمية، وهذا المعنى تُؤدِّيه قراءةُ الجمهور، ومحكومًا عليه بالبركة من وقت نزوله؛ إذْ إنّ صاحب الحال هو المفعول في (أنزلناه)، وهذا المعنى تُؤَدِّيه قراءةُ غير الجمهور، وبذلك تكون إحدى القراءتين مكمِّلةً للأخرى، فهو مباركٌ منذ نزوله، وعلى وجه الدوام والثبوت الذي لا ينقطع، ولا تُؤدِّي كلٌّ منهما ما تؤديه الأخرى، أو أنّ إحداهما تُثْبِتُ أنّ البركة ثابتةٌ له بدون انقطاعٍ ولا تجدُّدٍ، والأخرى تُثبِتُ أنها ملازمةٌ له منذ نزوله ولن تنفكّ عنه فيما يستقبل من الزمان.

---

(١) وأجاز الطاهر أن يكون (كتابٌ) مبتدأ، وجملةُ (أنزلناه) صفته، و(مباركٌ) خبره، التحرير والتنوير ٢٣: ٢٥١.

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٤٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧: ٣٧٩، والدر المصون ٩: ٣٧٣.

ومن آثار تنوُّعِ القراءة في هذا الموضِعِ الربطُ بين كونِ القرآنِ مفروضًا، وبين كونه مباركًا، حيث أُخبرَ بهما عن اسم الإشارة المُضْمَرِ المشار به إليه، فكأنه ما فُرِضَ إلا لبركته، أيْ: لِفَوْزِ من يُطَبِّقُهُ بالجنةِ ونجاتِهِ من النار، وهذا على قراءة الجمهور، أما على قراءةِ غيرِ الجمهورِ فالربطُ بين كونِ القرآنِ مُنْزَلًا من عند الله، وبين كونه مُبارَكًا، فقولُهُ (مباركًا) حالٌ من المفعولِ في (أنزلناه) وهو القرآنُ، وذلك على قراءة غير الجمهور.

وبمجموع القراءتين يكون القرآنُ مفروضًا لكونِهِ مباركًا، ومباركًا لأنه مُنْزَلٌ من عند الله ، ولولا هذا التنوُّعُ في القراءةِ ما أُدِّيَتْ تلك المعاني بتمامها.

(١٦ –): قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الآية ٢٩].

﴿لِيَدَّبَّرُوا﴾: بالغيب والتشديد، قراءةُ: الجمهور، والأصلُ: لِيَتَدَبَّرُوا.

﴿لِتَدَبَّرُوا﴾: بالخطابِ مع تخفيف الدالِ، وعلى حذفِ إحدى التاءين، قراءةُ: أبي جعفر وعاصم، وقرأ بها علي بن أبي طالب(١).

على قراءة الجمهور يكون المعنى: لِيَدَّبَرَ(٢) هذا القرآنَ مَن أرسلناك إليهم مِن قومِك يا محمد، وعلى القراءة الأخرى: لِتَتَدَبَّرَهُ أنت يا محمد وأتباعُك(٣)،

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٥٥٣، والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٦١، وإتحاف فضلاء البشر ٢: ٤٢١، ومختصر الشواذ ١٣٠، ومن التفاسير: تفسير الطبري ٢٠: ٧٩، والبغوي ٧: ٨٨، والكشاف ٥: ٢٦٣، وزاد القرطبي (شيبة)، وذكر أنها قراءةُ علي، الجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٨٩، وينظر: البحر المحيط ٧: ٣٧٩، والدر المصون ٩: ٣٧٣.

(٢) عن الحسن: تَدَبُّرُ آياتِه: اتِّباعُهُ، ينظر: تفسر البغوي ٧: ٨٨، والقرطبي ١٨: ١٨٩، وقال الزمخشري: "وتَدَبُّرُ الآيات: التَّفَكُّرُ فيها: الكشاف ٥: ٢٦٣.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ٧٩.

وعلى قراءة الجمهور يكون الأسلوبُ قد تحوَّل من خطاب النبيّ (ﷺ) في (أنزلناه إليك) إلى الغيبة في (لِيَدَّبَروا)؛ تنصيصًا على المخالفين لانصرافهم عنه، وفيه إيماءٌ إلى سرعة امتثال الذين آمنوا بالنبي (ﷺ) وصدّقوا قوله، وعلى قراءة غير الجمهور يكون الخطابُ مُوَجَّهًا إلى النبيّ (ﷺ) وأتباعِهِ، وفي ذلك رفعٌ لشأنهم وتشريفٌ لهم، كما أنّ هذه القراءة بمثابة الاحتراس لقراءة الجمهور، حتى لا يُظنَّ بأن العلة من نزول القرآن أن يتدبّره هؤلاء دون النبيّ (ﷺ) ومَن حوله من المؤمنين، وحتى لا يُظنّ بأنّ العلةَ مِن نزوله أن يتدبّرَهُ النبيّ (ﷺ) ومَن تبعه دون من يُرادُ بهم الإيمانُ به، فتَدَبُّرُهُ واجبٌ على كلِّ مَن بلغه، ولو اكتُفي بإحدى القراءتين دون الأخرى لَما أُدِّيَ هذا المعنى بتمامه، فبتنوُّعِ القراءة قد أُدِّيَتْ معانٍ، وصُوِّرَتْ فوائدُ ما كان لها أن تُؤَدَّى وتُصَوَّرَ إلا بها.

(١٧ –): قوله تعالى: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [الآية ٣٣].

﴿**مَسْحًا**﴾ قراءةُ: الجمهور.

﴿**مِسَاحًا**﴾ على وزن (قِتَالًا) قراءةُ: زيد بن علي[١].

أصل مادة (مسح) في اللغة: ١ – إمْرَارُ الشيءِ على الشيءِ بَسْطًا، ويقال: مَسَحْتُهُ بيدي مَسْحًا[٢]، وفي أساس البلاغة: "وامْسَحْ عَنْ فَرَسِكَ:

(١) البحر المحيط ٧: ٣٨٠، والدر المصون ٩: ٣٧٧.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٣٢٢، والصحاح ٤٠٤، والمحكم ٣: ٢١٨، ولسان العرب ٤١٩٦.

فَرْجِنْهُ"[١] يُقال: فَرْجَنَ الدابَّةَ بالفِرْجَوْنِ: نَظَّفَ جِلْدَها به، والفِرْجَوْنُ: المِحَسَّةُ، وهي آلةٌ من حديدٍ لها أضراسٌ يُزالُ بها الغبارُ عن الدَّابّةِ[٢].

٢ – ويقال: مَسَحَ يدَهُ بالسيف: قَطَعَها، ومسَحَ عُنُقَهُ، وبها، يمسحُ مَسْحًا: ضَرَبَهَا، وقيل: قطعَها[٣].

فللمسح في اللغةِ معنيان، أحدهما: إمرارُ الشيءِ على الشيء بسطًا، والآخر: الضربُ والقطعُ.

هذا في اللغة.

أما علماءُ التفسير فقد اختلفوا في المراد بالمَسْحِ تبعًا لما عند علماء اللغة:

١ – فمنهم مَن يرى أنّ سليمانَ (عليه السلام) قد مَسَح من الخيل سوقَها وأعناقَها بيده؛ حُبًّا لها وإكرامًا، واختارهُ الفخرُ الرازي ونافح عنه، ودلّل على قبوله بإصرارٍ وإطنابٍ[٤]، وهو الذي اختاره ابنُ جريرٍ من قبل[٥]، ويؤيد هذا المعنى قولُ بعضِهم: بل غسلا بالماء[٦].

٢ – والجمهورُ على أنّه عقرَها وضَرَبَ أعناقها؛ توبةً منه وتقرُّبًا إلى الله (عز وجل)، حيث كانت سببًا في تأخيره ذِكرَ ربِّه عن موعدِهِ[٧].

---

(١) أساس البلاغة ٢: ٢١١.

(٢) ينظر: تاج العروس ٣٥: ٥٠٤، والمعجم الوسيط ٦٧٩، ١٧٣.

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٣٢٢، وقال الراغب: "ومَسَحْتُهُ بالسيف كنايةٌ عن الضرب.." المفردات ٦٠٥، وينظر: لسان العرب ٤١٩٧.

(٤) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢٦: ٢٠٥ – ٢٠٧.

(٥) قال ابنُ جرير: "وهذا الذي ذكرناه عن ابن عباسٍ أشبهُ بتأويل الآية؛ لأنّ نبيَّ الله لم يكن – إن شاء الله – ليعذِّبَ حيوانًا...، ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ٨٧.

(٦) ينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٤٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٥، وتفسير الطبري ٢٠: ٨٦، والكشاف ٥: ٢٦٤.

تقديرُ التركيب – على قراءة الجمهور –: طَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا بالسوق والأعناق[١]، وذلك أَخْذًا من لفظ المفعول المطلَق المستعمل وهو (مَسْحًا)، وطفق: بمعنى: شرع، أو كما قال ابنُ عطية: دام يفعل[٢]، وهذا التقديرُ يصحُّ حملُهُ على كلا المعنيين (المسح باليد حبًّا وإكرامًا – والضرب بالسيف)، غير أنّ قراءة زيد بن عليٍّ (مِساحًا) تُقوّي اختيار المعنى الأول وهو المسح باليد حبًّا وإكرامًا؛ لأنّ المعنى الثاني لا يستقيم في هذا السياق على هذه القراءة؛ إذْ لا يُتصوَّرُ قتالٌ بين طرفين أحدُهما الخيلُ الصافناتُ الجِيَادُ.

وفي المقابل يستقيم المعنى، فالمفاعلة تتأتى في (المسح) الذي يكون باليد، ويؤيّدُ ذلك:

١ – ما جاء في كتب اللغة من أنّ معنى (المَسْحِ) – مطلَقًا –: إمرارُ اليد على الشيء، ولم يُجْعَلْ كنايةً عن الضرب إلا مُقَيَّدًا بذِكْر (السيف)[٣]، والسيفُ لم يُذكَرْ في الآية.

٢ – المضارعُ المقدَّرُ في خبر (طَفِقَ) على قراءة (مِسَاحًا) يناسبُ معنى الذي يكون باليد حُبًّا وإكرامًا، دون ما هو بمعنى (القتل)، فبعد أنْ ذَكَر الزمخشري في معنى المسح الحقيقي (إمرار اليد على الشيء) جاء في معانيه المجازية قولُهُ: "وماسَحْتُهُ: صافَحْتُهُ، والْتَقَوْا فَتَماسَحُوا: فتصافحُوا"[٤]، وهذه المعاني – بما تتضمّنه من يدٍ، وإمرارٍ لها – أقربُ

(١) الباء في (بالسوق) مزيدة كالتي في قوله تعالى: (وامسحوا برءوسكم)، وحكى سيبويه: مَسَحْتُ رأسَهُ وبِرأْسِه بِمَعْنًى واحدٍ، وقد تكون للإلصاق، ينظر: البحر المحيط ٧: ٣٨٠، والدر المصون ٩: ٣٧٧.

(٢) تفسير ابن عطية ٧: ٣٤٦.

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٣٢٢، والمفردات للراغب ٦٠٤، ٦٠٥.

(٤) أساس البلاغة ٢: ٢١٢.

للمسح الذي يكون حبًّا وإكرامًا، دون ما هو بمعنى القتل.

٣ – مَنْ ردُّوا الرأي الذي اختارهُ ابنُ جرير واستدلّ له الفخرُ قالوا في التعليل: قد يكون في شرعهم جوازُ مثلِ هذا القتلِ، و(قد) في هذا السياق لا تفيد التحقيق.

يُضافُ إلى ذلك ما يترتب عليه من عدم التناسُب بين ما قاله ربُّ العزة (سبحانه) في مُفْتَتَح الحديث عن نبيّه سليمان كقوله (تعالى): (نِعْمَ الْعَبْدُ) وقولِه: (إِنَّهُ أَوَّابٌ)، كيفَ يُقالُ ذلك في حقه (عليه السلام) ويتأتى منه أنه أخطأ ونسيَ ذِكرَ ربه، وأنّه في رجوعه وندمه يقتل ما لا دخل له في هذا الذنب!

ومن هنا تظهرُ فائدةُ هذا التنوُّعِ في القراءةِ إلى هاتين القراءتين، فالمَسْحُ بمعنى القتل يُبْعِدُهُ ما سبق، والمِساحُ – بما يُصَوِّرُهُ من رضوخ الخيل وسكونها وراحتها بهذا الفعل – أشبهُ بمشاركتها إياه في المسح، فهي أقربُ للمفاعلة، ولو كانت القراءةُ الواردةُ (مَسْحًا) لا غيرُ، لكان القتلُ هو المتبادَر، وهذا لا يتناسبُ مع نبيّ من أنبياء الله؛ إذْ ما ذنبُ الخيلِ في ذنبٍ وقع منه؟ ولو كانت القراءةُ (مِسَاحًا) لا غيرُ لظُنَّ أنّ الفعلَ قد كان مشارَكَةً منه ومن الخيل، لكن بالقراءتين معًا فُهِمَ أنّ الفعلَ قد كان من نبيّ الله، وأنه كان مسحًا باليد إكرامًا وحُبًّا.

والمعنى على هذا الوجه أنّ الخيلَ عُرِضَتْ عليه وهو في صلاةٍ، فأشار إليهم فأزالوها عنه، فلما فرغ من صلاته قال: إني أحببتُ حبَّ الخير – أي: الذي عند ربي – عن ذِكْرِ ربي، أي: بسبب ذِكْرِ ربي، فكأنه يقول: فشغلني ذلك عن رؤية الخيل، فطفق يمسحُ أعناقَها وسوقَها محبّةً لها[١]، وهذا هو الذي يناسب أنبياءَ الله عليهم السلام.

(١) تفسير ابن عطية ٧: ٣٤٦.

(١٨): قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [الآية ٣٦].

﴿**فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ**﴾ بإفراد (الريح): قراءةُ الجمهور.

﴿**فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيَاحَ**﴾ بالجمع: قراءةُ الحسن، وأبي رجاء، وقتادة، وأبي جعفر[١].

وقد ذُكِرَتْ (الريحُ) التي سُخِّرَتْ لنبيّ الله سليمان قبل هذا الموضع من القرآن مرتين: قولُه تعالى: ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا**﴾ [سورة الأنبياء من الآية ٨١]، وقولُه تعالى: ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ**﴾ [سورة سبأ من الآية ١٢]، وفي ثلاثتها قرأ العامّةُ بالإفراد، وقُرئ بالجمع، وعامّةُ المواضع التي جاءت فيها مفردةً هي فيها للعذاب، وكلُّ موضع جاءت فيه بلفظ الجمع فعبارةٌ عن الرحمة، هكذا عند الراغب[٢]، وإنما قال: (عامّة المواضع) لمجيئها مفردة في غير العذاب كما في سورة يونس، في قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ**﴾ **[سورة يونس من الآية ٢٢]**.

في سورة (ص) جاء الحديث عن الريح إجابةً لدعوةٍ من سليمان (عليه السلام) هي قولُهُ: ﴿**رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي**﴾ [سورة ص من الآية ٣٥]، وكان الجواب بتسخير الريح له، تجري في لُيُونَةٍ وسهولةٍ، ﴿**رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ**﴾[٣]، والرُّخاء كما قال الفراءُ: "اللينة التي لا تعصف"[٤]،

(١) في الكشاف ٥: ٢٧٠ بدون نسبة، ونُسبت قراءة الجمع إلى الحسن وأبي رجاء، والإفراد إلى الجمهور في تفسير ابن عطية ٧: ٣٤٩، وينظر: زاد المسير ٧: ١٣٩، وينظر: البحر المحيط ٧: ٣٨١، ٣٨٢، والدر المصون ٩: ٣٧٩.

(٢) ينظر: المفردات ٢٧٢، ورأي ابن عطية

(٣) قال الراغب: "الرُّخاء: اللينة"، ينظر: المفردات ٢٥٤، والمصباح المنير ٢٢٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٥.

والريحُ في هذا السياق لا تكون عذابًا؛ لأن ريح العذاب تكون شديدةً ملتئمةَ الأجزاء كما قال السمين نقلا عن ابن عطية[١]، فعُلم من ذلك أنّ (الريح) هنا ليست للعذاب.

وفي سورة الأنبياء ما يستوجب أن تكون هذه الريحُ شديدةً قويةً، كوصفِها بالعُصُوفِ في قوله تعالى: ﴿**وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً**﴾، والريحُ العاصفُ تكسرُ الشيءَ فتجعله كَعَصْفٍ، والعَصْفُ هو الذي يُعْصَفُ من الزرع[٢]، ولِما قيل من أنها كانت لإرهاب العدوّ[٣]، وكذلك مما يستوجب أن تكون هذه الريحُ شديدةً قويةً ما رُوِيَ عن عظمةِ كرسِيِّه، مِن أنه كان يحمل أربعةَ آلافِ فارسٍ، وفيه الشياطين، وأنّ ريح الإعصار تُقِلُّه من الأرضِ حتى يحصل في الهواء، ثم تتولاه الرُّخاءُ، وهي اللينة القويّةُ المتشابهةُ، ليس فيها دُفَعٌ مفرطة، فتحمله حيث أصاب[٤].

ولمّا كانت هذه الريحُ تجري بأمره رُخاءً، فتتبدّل أحوالُها حسبما أصاب، تَقْوى وتَهدَأ حسبما يريد، وهذا مما يتطلّبُه عظيمُ مُلْكِه، كان تنوُّعُ القراءة في (الريح) بين الإفرادِ الذي يصوِّرُ القوةَ، والجمعِ الذي يصوِّرُ الرحمةَ مما يقتضيه الحال؛ حتى لا يُظنّ بأنها واحدةٌ منهما دون الأخرى، وقد جاءت ريحُ سليمان في مواطنها الثلاث بالقراءتين؛ وهذا من مؤكِّدات كونها متعدِّدة الأغراض.

(١) ينظر: الدر المصون ٢: ٢٠٧.

(٢) ينظر: المفردات ٤٣٨، والمصباح المنير ٤١٤.

(٣) ينظر: نظم الدرر ١٦: ٣٨٤.

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٤٩، ٣٥٠.

(١٩): قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [الآية ٤٠].

﴿وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ بالنصب: قراءة الجمهور.

﴿وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ بالرفع قراءةُ الحسن وابن أبي عبلة.(١)

على قراءة الجمهور يكون الخبرُ واحدًا، وهو إخبارٌ بأنَّ سليمانَ (عليه السلام) له عند الله (تعالى) أمران: قُربةٌ(٢)، وحُسْنُ مَرْجِعٍ ومصيرٍ، ومما تحقِّقُه هذه القراءةُ: دخولُ حُسْنِ المَرجِع والمصيرِ في ضمن الخبر المؤكَّدِ بـ(إنّ)، مع ما يفيده تقديمُ الجار والمجرور (له) من تأكيدِ فَوْزِهِ (عليه السلام) بهاتين الجائزتين العظيمتين (الزلفى، وحُسن المآب)، وكذلك ما يفيده تقديمُ الظرف المضاف إلى رب العالمين (عندنا) مِن تعظيمٍ لأمرِ ما فاز به (عليه السلام)، فلا قُرْبى ولا حسن مرجع عند أحد كهذا الذي عند الله رب العالمين، فضلا عن صدق الوعد والوفاء به.

أمّا على قراءةِ غير الجمهور فالكلامُ خبران تامّان، الأول: ﴿إِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾، والثاني: ﴿حُسْنُ مَآبٍ لَهُ﴾، وُصِلَ بينهما لِما بينهما من توسُّطٍ بين الكمالين؛ فبين المسندِ إليه فيهما مناسبةٌ؛ إذْ كلٌّ منهما عطاءٌ ومِنحةٌ، والمسندُ فيهما مُتَّحِدٌ، وهو تحقُّقُ ذلك له، ففي الإسنادين حُكمٌ على كلٍّ من: (الزلفى) و(حُسنِ المآب) بالثبوت والوقوع لنبيّ الله سليمان (عليه السلام)، وفي هذا تأكيدٌ لكلا الأمرين كلٌّ بمفرده: الحكمُ بـ(الثبوتِ لهذا النبيّ) على (الزلفى)، و الحكمُ بـ(الثبوتِ لهذا النبيّ) على (حُسْنِ المآب).

(١) ينظر: البحر المحيط ٧: ٣٨٢، والدر المصون ٩: ٣٨٠، وروح المعاني ٢٣: ٢٠٥.

(٢) هكذا عند ابن جرير، ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ١٠٣، وقال الطاهر: "قربَى على أنه مصدر أو اسم مصدر" ينظر: التحرير والتنوير ٢٣: ٢٤١.

كما أنّ في هذه القراءةِ تقديراتٍ في الخبر المتروكِ ذِكرُه، فقد يكون المعنى على تقديرِهِ مُقَدَّمًا، وقد يكون على تقديرِهِ مؤَخَّرًا، كما أنّ هذه القراءةَ تفتح المجال للذهن في نوع المقدَّرِ، فقد يكون التقديرُ: (وحسنُ مآبٍ كائنٌ له)، أو (وحسنُ مآبٍ ينتظره)، أو (مُنْتَظِرُهُ) وغيرَ ذلك مما يُظنُّ أنه مرادُ الله (ﷻ)، فضلا عن أنّ تعدُّدَ الأَخبارِ فيه زيادةُ عطاءٍ، وتكثيرُ مِنَحٍ.

وقد ظهر انفرادُ كلٍّ من القراءتين من المعاني والاعتبارات، فكلٌّ منهما – إذن – بمثابة التكميل للأخرى، وهذا نوعٌ من الإيجاز عجيبٌ، لا يكاد يوجد في سوى القرآن الكريم.

ومع أنّ هذا الجزاء من الله (تعالى) قد قيل بِنَصِّهِ في حقّ داودَ (عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿**فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ**﴾ [سورة ص الآية ٢٥]، إلا أنه لم يُقرَأ فيه بغير النصب في قوله ﴿**وَحُسْنَ مَآبٍ**﴾، وهذا يعني أنّ ما تؤديه القراءتان من المعاني إنما هو خاصٌّ بسليمانَ دون والده (عليهما السلام)، وفي ذلك إشارةٌ إلى علوِّ مكانة سليمان على أبيه شيئا، يؤيّدُ ذلك أنّ هذا النصّ في حقِّ داود (عليه السلام) كان مسبوقًا بقوله تعالى: ﴿**فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ**﴾، وقد حكى القرآنُ عنه أنه **[اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ]** [سورة ص من الآية ٢٤]، أمّا في جانب سليمان (عليه السلام) فمع أنّ القرآنَ قد حكى عنه أنه قال: ﴿**رَبِّ اغْفِرْ لِي**﴾، فإنه لم يُذكر في حقه: (فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ)، كما ذُكر في حقّ أبيه، إنما قيل: ﴿**فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً..**﴾.

ومما هو كالدليل على ذلك ما ذُكِر ثناءً على (سليمان) من قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ**﴾ [سورة ص من الآية ٣٠][1]، ولم يُذكَر مثلُه مع أبيه (عليهما السلام)، وإن كان مذكورًا مع بنيّ الله (أيوب) (عليه السلام)؛ لِما اختُصَّ به من الصبر على البلاء في كلٍّ من: الجسد والمال والأهل والولد، مع كثرة الرجوع والأوْبِ إلى الله (عز وجل)، فقال في حقه: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾ [سورة ص من الآية ٤٤].

ومن هنا كان تعدُّدُ القراءة في قوله تعالى – في حقّ سليمان (عليه السلام) –: ﴿**وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ**﴾ ما بين الفتح والضم مما يقتضيه المقامُ ويتطلبه السياق.

(٢٠): قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [الآية ٤١].

﴿**نَادَى رَبَّهُ أَنِّي**﴾ بفتح الهمزة: قراءةُ الجمهور.

﴿**نَادَى رَبَّهُ إِنِّي**﴾ بكسرها: قراءةُ عيسى بن عمر[2].

على قراءة الجمهور الكلامُ جملةٌ واحدةٌ، فالمفعولُ لقوله (وَاذْكُرْ) الموجَّهُ إلى محمدٍ (ﷺ) هو: (عبدَنا، أيوبَ، حالَهُ وقتَ نِدائهِ ربَّه بسبب مَسِّهِ من الشيطان بنُصْبٍ وعذابٍ)، على أنَّ (أيوب) عطفُ بيانٍ أو بدلٌ من (عبدنا)، و(حاله ..الخ) بدل اشتمال من (أيوب)، والنداء بمعنى

(١) قال ابن كثير: "وقوله (نعم العبد إنه أواب): ثناءٌ على سليمان (عليه السلام) بأنه كثير **الطاعة والعبادة والإنابة** إلى الله عز وجلّ" تفسير القرآن العظيم ٧: ٦٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٦٤، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٥١، والبحر المحيط ٧: ٣٨٣.

الدعاء[١]، و(أنَّ) ومدخولُها منصوبٌ بنزعِ الخافضِ وهو باءُ السببية[٢]، وفي هذه القراءةِ تركيزٌ على النداء وما تسبَّبَ في صدوره منه (عليه السلام).

وأمّا على قراءة غير الجمهور – وهي بكسر همزة (إنَّ) – فما كان سبَبًا في ندائه ربَّه صار جملةً قائمةً بذاتها، بتقدير الفعل (قال) قبلها[٣]، وبفصل هذه الجملة عن التي قبلها وهي قوله (نادَى ربَّهُ) تكون الثانية من الأولى بمثابة **عطف البيان** مِن متبوعه، وبذلك يكون النصُّ قد ذُكِر مُبهَمًا مرّةً، ومُوَضَّحًا أخرى، ولا مراعاةَ فيه للمتلقِّي وما قد يدور في ذهنه مِن سؤال، أو تكون بمثابةِ **الجواب على سؤالٍ** أثارتْه الأولى في ذهن المتلقِّي كقولنا: ماذا قال في ندائه؟ وعليه يكون للمتلقِّي اعتبارٌ في هذا البيانِ، ودوْرٌ في ذاك التوضيح، وعلى كلٍّ من التقديرين في هذه القراءة يكون نداؤُهُ (عليه السلام) ربَّهُ قد ذُكِر مرتين، مُبْهَمًا ثم مُوَضَّحًا، وهذا يشيرُ إلى عِظَمِ ما أصابه، فقد ابتُلِيَ (عليه السلام) بلاءً شديدًا في جسده، وفي ماله، وفي أهله، وفي ولده، وكان حالُهُ الصبرَ والاستغفار، وما ذُكِر في كتب التفاسير فيما يخصّ هذه البلايا كافٍ في معرفة عِظَمِها وثِقَلِها[٤].

ومهما يكن من شيءٍ فكلٌّ من القراءتين قد أَدَّى من المعاني ما لم تُؤَدِّهِ الأخرى، فإذا كانت إحداهما عبّرتْ عن النداء مرّتين، وأظهرتْهُ في صورتين على ما مرّ، فالأخرى قد ذَكَرَتْهُ وبيَّنتْ عِلَّتَهُ، وفي ذلك بيانٌ لما

(١) ناديتُهُ مناداةً ونِداءً من باب قاتَلَ: إذا دَعَوْتَهُ، – ودعوتُ اللهَ: ابتهَلْتُ إليه بالسؤال، ورَغِبْتُ فيما عنده من الخير، المصباح المنير ٥٩٩، ١٩٤.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ١٣: ٢٩٣، ونظم الدرر ١٦: ٣٨٩، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش ٨: ٣٦٦.

(٣) ينظر على سبيل المثال: تفسير ابن عطية ٦: ١٩١ عند تفسير الآية ٨٣.

(٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢: ٣٩٦، والدر المصون ٩: ٣٨٠.

اختُصّ به نبيُّ الله أيوب (عليه السلام) من مكانةٍ جزاءَ صبرِهِ على بلائه، وكثرةِ استغفاره وأَوْبِه إلى ربِّه، حتى اختُصَّ دون غيره بقوله تعالى: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾ [سورة ص من الآية ٤٤]، ومما يدلُّ على ذلك تنوُّع القراءة في الحديث عنه (عليه السلام) في سورة الأنبياء على النحو الذي تنوعتْ إليه هنا[١]، قال تعالى: ﴿**وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**﴾ [سورة الأنبياء الآية ٨٣].

(٢١): قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾[٢] [الآية ٤٥].

﴿أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ بثبوت (الياء) في ﴿الْأَيْدِي﴾ قراءةُ: الجمهور.

﴿أُولِي الْأَيْدِ وَالْأَبْصَارِ﴾ بغير ياءٍ قراءةُ: ابن مسعود، وعبد الله، والحسن، وعيسى، والأعمش.[٣]

أمّا (الأبصار) فالمرادُ بها: البصر في أمر الله، فهم ذوو بصيرة فيما يُقَرِّبُ إلى الله (عز وجل)، قال أبو جعفر: "فأمّا الأَبصارُ فمُتَّفَقٌ على تأويلها أنها البصائر في الدين"[٤].

---

(١) قرأ الجمهور بالفتح، وعيسى بن عمر بالكسر، ينظر: الكشاف ٤: ١٦٠، والبحر المحيط ٦: ٣١٠، والدر المصون ٨: ٢٨٩.

(٢) لم يُذْكَرْ معهم إسماعيل (عليه السلام) لأنهم ابتُلُوا وصبروا، وهو لم يُبْتَلَ، إبراهيمُ صبر على إلقائه في النار، وإسحاقُ على الذبح، ويعقوبُ على ذهاب بصره، وقيل بفقد الولد، ينظر: النكت والعيون ٥: ١٠٥، وتفسير القرآن لأبي المُظَفَّر السمعاني ٤: ٤٤٧، وإن كان هذا مخالفًا لما عليه الجمهور.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٦، والمحتسب ٢: ٢٣٣، والكشاف ٥: ٢٧٥، وزاد المسير ٧: ١٤٦، والبحر المحيط ٧: ٣٨٥، والدر المصون ٩: ٣٨٢، وفتح القدير ٤: ٥٧٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٤٠٦، وتفسير الطبري ٢٠: ١١٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٣٦، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٤٦٦، والمحتسب ٢: ٢٣٣.

وأمّا (الأيدي) – على قراءة الجمهور – فَجَمْعُ (يَدٍ)، والمرادُ بها: القوةُ في الدين، وقيل: النعمةُ، فهم أصحابُ النِّعَم، واللهُ (تعالى) قد أنعم عليهم، وقيل: أصحاب النِّعَم والإحسان، فقد أحسنوا وقدَّموا خيرًا(١).

وأمّا (الأيْدِ) – على قراءة غير الجمهور – فقيل: المعنى كما في قراءة الجمهور وحُذِفَتْ الياءُ تخفيفًا(٢)، وقيل: المعنى (القوةُ)، فهم أُولُو قوةٍ شديدةٍ وأعمالٍ سديدةٍ(٣)، مِن الفعل (آدَ)، يُقالُ: آدَ الرجُلُ يَئِيدُ أَيْدًا: إذا اشتَدَّ وقَوِيَ، ويُقالُ: أَيَّدَهُ اللهُ: قَوّاهُ، قال الجوهري: "... والأَيْدُ والآدُ: القوة، .. وتقولُ: أَيَّدْتُهُ تَأْيِيدًا، أيْ: قَوَّيْتُهُ"(٤).

فعلى قراءة الجمهور: يكون المرادُ بالـ(الأَيْدِي): (الأعمال الشرعية)، ويناسبهُ كونُ (الأَبصار) بمعنى: (العلوم الشرعية)، وعلى قراءة غير الجمهور يكون المرادُ بالـ(الأَيْدِ): (القوة في الطاعة)، ويناسبه كونُ(الأبصار) بمعنى (البصيرة في الدين)، والمعنيان لا يُستَغْنَى بأحدهما عن الآخر؛ فلا فائدة في القوة في الأعمال إذا لم تكن مطلوبةً شرعًا، ولا قيمة للأعمال الشرعية إذا لم تكن صحيحةً قويةً.

وإذا كانت قراءةُ الجمهور فيها تأكيدٌ على جانب الأداء للأعمال عن طريق التعبيرِ المجازيّ، حيث أُطلقتْ (الأيادي) – التي هي جمعُ (يدٍ) وهي الجارحة – على الأعمال مجازًا مرسَلاً بعلاقة الآلية، وإنما يؤكِّدُ هذا

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٣٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨: ٢٢٤، والبحر المحيط ٧: ٣٨٥.

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٥٥.

(٣) ينظر: نظم الدرر ١٦: ٣٩٦.

(٤) ينظر: حاشية الشيخ زاده ٧: ٢٠٩، وينظر: معجم مقاييس اللغة ١: ١٦٣، والصحاح ٤٤٣ – مادة (أيد).

التجوُّزُ أداءَ الأعمال لما فيه من ذِكر الآلة، وذِكرُها كالدليل على أداء مهمَّتها؛ إذْ لا فِعْلَ – في عُرْفِ البشر – بدون آلةٍ من أعضاء الجسم، ولِما فيه كذلك من ذِكْرِ السبب، وهو كالدليل على تحقُّقِ المُسبَّب، واختُصَّتْ (الأيادي) بالذِّكْر لِما يتحقَّقُ بها دون غيرها من جلائل الأعمال، كما أنّ في التعبير بالسببِ والآلةِ عن الأعمال إشارةً إلى التعميم في الأعمال، فهي كثيرةٌ ومتنوّعةٌ، ولا يكاد يحصُرها عَدٌّ، بخلاف ما لو ذُكِرتْ الأعمال فلن تُذْكَرَ كلُّها، وإذا ذُكِرتْ طال الكلامُ.

أقول: إذا كانت قراءةُ الجمهور فيها تأكيدٌ على جانب (الأداء للأعمال)، فإنّ في قراءةِ غيرِ الجمهور تأكيدًا على جانب (القوةِ في تلك الأعمال)، تعبيرًا حقيقيًّا نَصِّيًّا وضعيًّا، ومن هنا كان تنوُّعُ القراءة في هذا الموضع منبِّهًا على ضرورة أداءِ الأعمالِ الشرعيةِ وعلى القوّةِ في أدائها، ومُحذِّرًا من فَقْدِ شيءٍ منهما؛ إذْ لا غناء بأحدهما عن الآخر، ومن لم يتحقّقْ ذلك عنده فكأنه لا يَدَ له ولا بصر[1]، ولذلك أُمرَ نبيُّنا (ﷺ) بأن يأخذ العبرة من هؤلاء الأنبياء المذكورين.

ومما يستدعي أن يكون المعنى المراد هو مجموع ما تحقَّق بهاتين القراءتين ما تضمنته الآية التالية من معنًى، حيث اشتملت على أنّ السبب في كون هؤلاء الأنبياء المذكورين بهذه الحالة هو ما سيأتي بيانُه في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ**﴾.

(١) قال الزمخشري: "كأنّ الذين لا يعملون أعمالَ الآخرة ولا يجاهدون في الله، ولا يفكرون أفكارَ ذوي الديانات ولا يستبصرون: في حكم الزَّمْنَى الذين لا يقدرون على إعمالِ جوارحهم، والمشلوبي العقول الذين لا استبصار بهم" الكشاف ٥: ٢٧٥، وينظر: حاشية الشهاب ٧: ٣١٥.

(٢٢): قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [الآية ٤٦].

﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ بتنوين ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ قراءةُ: الجمهور.

﴿بِخَالِصَة ذِكْرَى الدَّارِ﴾ بغير تنوين قراءةُ: أبي جعفر، وشيبة، والأعرج، ونافع (من السبعة)، وهشام[١].

المعنى على قراءة الجمهور: جعلناهم لنا خالصين[٢]، أيْ: اصطفيناهم دون غيرهم، بسبب خَصلة خالصةٍ لا شَوْبَ فيها، قال الزمخشري عن هذه الخَصلةِ الخالصةِ: "ثم فسّرها بـ(ذِكْرَى الدار)، شهادةً لـ(ذِكْرَى الدار) بالخُلوص والصفاء وانتفاء الكُدُورَةِ[٣] عنها"[٤]، وعلى ذلك فـ(ذِكْرَى الدار) قد يكون منصوبًا على أنه مفعولٌ لـ(خالصةٍ) وهي مصدرٌ بمعنى (الإخلاص)، أو على أنه مفعول لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: أعني، وقد يكون مرفوعًا على أنه فاعل لـ(خالصةٍ) وهي مصدرٌ بمعنى (الخلوص)، أو على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُهُ: هي، وقد يكون مجرورًا على أنه بيانٌ أو بدلٌ من (خالصةٍ) [٥].

---

(١) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٦١٣، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٥٥، والبحر المحيط ٧: ٣٨٥، ٣٨٦، والدر المصون ٩: ٣٨٣.

(٢) قال النحاس: "جعلناهم مخلَصين ومخلِصين .." ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٦٧..

(٣) الكُدُورَةُ والكَدَرُ مصدران للفعل كَدُرَ يَكْدُرُ، وهو خلاف الصفو، ينظر: الصحاح ٨٠٣، ٨٠٤ مادة (ك د ر).

(٤) ينظر: الكشاف ٥: ٢٧٥، ونسخة حاشية الطيبي عليه أكثر دقة في هذا الموضع، ينظر: فتوح الغيب ١٣: ٢٩٨.

(٥) ينظر: زاد المسير ٧: ١٤٦، والبحر المحيط ٧: ٣٨٥، ٣٨٦، والدر المصون ٩: ٣٨٣، وحاشية الشيخ زاده ٧: ٢١٠٠، ٢١١. .

والمعنى على قراءة غير الجمهور بإضافةِ (خالصةِ) إلى (ذِكْرَى الدار): إمّا للبيان؛ لأن الخالصة تكون ذِكرى وغير ذِكرى[1]، وبهذه الإضافة يكون هؤلاء الأنبياء قد تحقّق لهم كونُهم أُولي الأيدي والأبصار – على ما سبق – بسبب ثبوتِ ذِكْرِهم الدارَ الآخرةَ، فهم قد انتفى عنهم أمران، الأول: عدمُ ذِكرِهم الدارَ الآخرةَ، الثاني: ذِكْرُهم غيرَها، وبانتفاء: (عدمِ ذِكرِهم إياها)، و(ذِكرِهم غيرَها) هذا يتأكَّد ذِكرُهم تلك الدارَ الآخرةَ.

وبتنوُّع القراءة هنا يكون قد تحقّق من المعاني ما لا يتحقّقُ بدون هذا التنوُّعِ؛ إذْ على قراءة الجمهور – بتنوين (خالصةٍ) – يكون الكلامُ في تقدير جملتين، الأولى: إنّا أخلصناهُم بخصلةٍ خالصةٍ، وكأنّ سائلاً سأل: وما هذه الخَصلةُ الخالصةُ؟ فجاءت الثانيةُ: هي ذِكرى الدار، جوابًا على هذا السؤال، وفي ذلك بيانٌ بعد إبهامٍ[2]، أو تفصيلٌ بعد إجمالٍ[3]، وهذا – مع تنوين (خالصةٍ) يفيد التعظيمَ من شأن (ذِكرِهم تلك الدارَ الباقية)، وقيل الجنة، فبهذه القراءةِ يكون التركيزُ والاهتمامُ على (ذِكرى الدار)، وهو يبيّنُ قدرَها ومكانتَها في تعبير الذكر الحكيم.

وأمّا على قراءة غير الجمهور ففيه ما يشير إلى انتفاء ما يقابلُ ذِكرَهُم الدارَ الآخرةَ، فهم لا يشوبون ذِكرَها بذكر غيرها، ولا هم يسكتون عن ذِكرها، وهذا بمثابة قول أحدنا: (وَحْدَهُ) و(لا شريك له) بعد قوله: (أشهد أن لا إله إلا الله)، تأكيدًا لكلٍّ من المُثْبَتِ والمَنْفِيّ، وهو بمثابة ما تميّز به طريقُ العطف بـ(لا) و(بل) على باقي طرق القصر من النَّصِّ على

(١) ينظر: الدر المصون ٩: ٣٨٣.

(٢) ينظر: روح المعاني ٢٣: ٢١٠.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ٢٣: ٢٧٨.

المَنْفِيّ مع النَّصّ على المُثْبَت[١]، ولا غرابة في هذا الاهتمام الشديد بشأن (ذِكْرِ الدار الآخرة أو الجنة)؛ فلا أغلى منها من غايةٍ، وما نال **إِبْرَاهِيمُ وَإِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ**﴾ الحكمَ بكونِهم: ﴿**أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ**﴾ إلا بسبب تَصْيِيرهم مخلصين، وما نالوا ذلك إلا بسبب ذِكرِهم الدائمِ للدارِ الآخرةِ، وما أُمر نبيُّنا محمد (ﷺ) بأن يذكرهم ويعتبر بحالهم في قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ**﴾ إلا بما بلغوا به هذه الدرجةَ وتلك الغايةَ.

(٢٣): قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [الآية ٤٩، ٥٠].

﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ بِنَصْبِ كلٍّ مِن ﴿جَنَّاتِ﴾، و﴿مُفَتَّحَةً﴾: قراءةُ الجمهور.

﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ مُفَتَّحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ برفعهما: قراءةُ زيد بن علي، وعبد الله بن رفيع، وأبي حيوة[٢].

المعنى على قراءة الجمهور جاء في تركيبٍ واحدٍ، تقديرُهُ: (حُسنُ المآبِ المتمثِّلُ في جناتٍ دائمةٍ[٣] مُفَتَّحةَ الأبوابِ: مُعَدٌّ ومُستَقِرٌّ للمتقين)، وقد أُكِّدَ هذا الخبرُ بـ(إنّ، واسميةِ الجملة، واللامِ المزحلَقةِ)، وقد جاء كلٌّ من (كَوْنِ

(١) ينظر: المطول ٢١٠، ٢١١، ٢١٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧: ٣٨٧، والدر المصون ٩: ٣٨٦، وروح المعاني ٢٣: ٢١٣.

(٣) قال الجوهري: "وَعَدَنَتْ الإبلُ بِمَكانِ كذا: لَزِمَتْهُ فلم تَبْرَحْ، ومنه (جَنَّاتُ عَدْنٍ) أيْ: جناتُ إقامة" الصحاح ٢١٦٢، وقال الراغب: "(وجنّاتُ عَدْنٍ) أي: استقرارٍ وثباتٍ" المفردات ٤٢٣.

حُسنِ المآبِ جناتِ النعيمِ) و(كَوْنُ هذه الجناتِ مُفتَّحةَ الأبواب لهم) في صورةِ قيودٍ تابعةٍ في هذا التركيب(١).

أما على قراءة غير الجمهور فقد جاء الكلامُ على جملتين، أو ثلاثِ جُمَلٍ، تقديرُ الجملتين: (إنّ للمتقين لحسنَ مآب)، (جناتُ عدنٍ مُفَتَّحةٌ لهم الأبوابُ)، وتقديرُ الثلاث: (إنّ للمتقين لحسنَ مآب)، (هو جناتُ عدنٍ)، (هي مُفَتَّحةٌ لهم الأبوابُ)، في الأولى من الجملتين: أُسنِدَ إلى (حُسنِ المآب) (كونُه مستقِرًّا للمتقين)، وهو مؤكَّدٌ بعناصره المذكورة، وفي الثانية منهما: أسنِدَ إلى (جناتِ عدنٍ) (كونُها مفتَّحةَ الأبواب للمتقين).

وأمّا على كون الكلام ثلاثَ جُمَلٍ فالأُولى: أُسنِدَ فيها إلى (حُسنِ المآب) (كونُه مستقِرًّا للمتقين)، والثانيةُ: أُسنِد فيها إلى (حسنِ المآب) (كونُهُ جناتِ عدْنٍ)، والثالثةُ: أُسنِدَ فيها إلى (جنّاتِ النعيمِ) (كونُها مُفَتَّحةً لهم الأبوابُ).

في قراءة الجمهور: الدوامُ والاستمرارُ محكومٌ بهما مرةً واحدةً على الخبر مجمَلًا، وفي قراءة غير الجمهور على تقدير كونه جملتين: الدوامُ والاستمرارُ محكومٌ بهما على أمرين، **الأول:** (استقرار حسنِ المآب للمتقين)، **والثاني:** (تفتُّحُ أبواب جناتِ عدن)، وعلى تقدير كونه ثلاثَ جُمَلٍ: الدوامُ والاستمرارُ محكومٌ بهما على ثلاثةِ أمورٍ: **الأول:** (استقرارُ حسنِ المآب للمتقين)، **والثاني:** (كونُ حُسنِ المآب جنّاتِ عدْنٍ)، **والثالث:** (كونُ جناتِ النَّعيمِ مفتَّحةً لهم الأبواب).

(١) على أنّ (جناتِ النعيم) بدل أو عطف بيان من (حسن المآب)، و(مفتَّحةً) حال من (جنات النعيم)، والأبواب: بدل اشتمال من نائب الفاعل في (مفتَّحةً).

ففي الأولى: تأكيدٌ لثبوت (الاستقرار للمتقين) لحُسن المآب، وفي الثانية: تأكيدُ أنّ المرادَ من (حُسنِ المآب) جناتُ عدن، وفي الثالثة: تأكيدُ تَفَتُّحِ أبواب جناتِ عدن للمتقين.

فقراءةُ الجمهور أكّدت استقرارَ (حسنِ المآبِ) – وهو جناتُ عدن مفتَّحةً لهم الأبواب – للمتقين، كما أفادت دوامَه واستمرارَهُ، أمّا قراءةُ غير الجمهور فقد أفادت – فوق التأكيد – دوامَ كلّ حُكمٍ من الحُكمين أو الثلاثة على حِدة، ومن هنا يكون تعدُّدُ القراءات قد أفاد هذين الحكمين مرتين، إحداهما على طريق الإجمال، والأخرى على طريق التفصيل، وهذا مما يتطلّبه السياق؛ وذلك أنّ هؤلاء المتحدَّث عنهم قد ذُكِر حالُهم في الدنيا فيما سبق من آياتٍ، وفي هذه الآيةِ حديثٌ عنهم بما ينتظرهم في الآخرة، فلا غرابةَ بأن يُؤكَّدَ – على وجه الدوام والاستمرار – ما ينتظرهم مرتين، إحداهما إجمالا، والأخرى تفصيلاً؛ حتى لا يُظنّ بأنّ (جناتِ عدْنٍ) و(تفتُّحَ أبوابها) ليسا دائمين دوامَ (حسنِ المآب)؛ لأنّ (حسنَ المآب) عامٌّ يشملُ جناتِ عدنٍ وتَفَتُّحَ أبوابها، وغيرَهما، فلو لم يُؤكَّد دوامَهما على وجه التفصيل والإفراد، لظُنّ أنهما غير داخلين في حكم (حسن المآب) من الدوام والاستمرار، كلُّ ذلك بإيجازٍ في العبارةِ ووُضُوحٍ في الدلالة.

(٢٤): قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [الآية ٥٣].

﴿**مَا تُوعَدُونَ**﴾ بتاء الخطاب قراءةُ: الجمهور.

﴿**مَا يُوعَدُونَ**﴾ بياء الغيبة قراءةُ: ابن كثيرٍ وابنِ محيصن، وأبي عمرو ويعقوب(١).

قراءةُ الجمهور التي بالخطاب جاءت على العدول؛ إذ الأصلُ أن يجري الكلامُ في هذا الموضع على الغيبة ليوافق ما قبله، وهما في موضوعٍ واحدٍ، فقبل قولِهِ (تعالى): ﴿**هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ**﴾ جاء قولُهُ تعالى: ﴿.. **وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مُتَّكِئِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ**﴾ **[سورة ص الآيات ٤٩ - ٥٢]**، ثم تحوّل الأسلوبُ إلى الخطاب بدلًا من موافقته ما قبله مما جاء على طريق الغيْبة، وبهذا التحوُّلِ يصير الكلامُ أحسنَ تطريةً لنشاط السامع وإيقاظًا للإصغاء إليه مِن إجرائه على أسلوبٍ واحدٍ على حدِّ تعبير صاحب الكشاف، أما قراءةُ غيرِ الجمهور فقد جاءت على مقتضَى الظاهر، لأنّ أسلوبَ (الغيبةِ) في الفعل ﴿**يُوعَدُونَ**﴾ موافقٌ لما قبله.

ولئن كانت التطريةُ(٢) مُتحقِّقةً على قراءة الجمهور، فإنها ليست مقصودةً لِذاتها، بل بما تؤديه من معنًى لا يتحقَّقُ إلا بها، وبأداء الأسلوب هذا المعنى تتحقّق التطرية والغرابة، وهذا التحوُّلُ في الأسلوب قد أفاد التعظيمَ من شأن هؤلاء وزيادةَ الاهتمام بهم، فالالتفاتُ إليهم وخِطابُهم فيه تقديرٌ لهم وزيادةُ تكريمٍ، كيف لا وقد أقبل عليهم (سبحانه) ليخاطبهم بلا

(١) ينظر: الكتاب المُوضَح ١١٠٤ (المجلد الثالث)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨: ٢٢٨، والبحر المحيط ٧: ٣٨٧، ٣٨٨، والدر المصون ٩: ٣٨٦، ٣٨٧ وروح المعاني ٢٣: ٢١٤.

(٢) قال الزَّبِيدِي: "طَرَّاهُ تَطْرِيَةً: جَعَلَهُ طَرِيًّا، والطَّرِيُّ كَغَنِيٍّ: الغَضُّ، والطَّرِيُّ كَغَنِيٍّ: الغريب" تاج العروس ٣٨: ٤٨٩.

وسيط؟ وبذلك تتحقّق التطريةُ ويتحقّق النشاطُ وتتحقّق الغرابةُ، لا سيما وأنّ هذا الكلامَ قد أدَّى هذه المعانيَ بغير ألفاظها التي وُضِعت لها في أصل اللغة، حيث عُبِّر عنها بالعدولِ والتحوُّلِ والالتفات.

وإذا كانت هذه المعاني قد أُدِّيَتْ بقراءة الجمهور، فإن لقراءة غيرهم دورًا لا يُؤَدَّى بدونها، وهو أنّ الخبر الذي اشتمل عليه قولُه تعالى: ﴿**هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ**﴾ قد يُظنّ أنه موجّهٌ لغير مَن سبق الحديثُ عنهم في الآيات التي قبل هذه، أو لهم ولكلّ مَن يصحّ خطابُهم في كلِّ زمانٍ وفي كلِّ مكانٍ، لكن بقراءة الغَيبة يكون المتحدَّثُ عنهم قبل هذه الآيةِ هم المقصودين بهذا القول، وبذلك يكون من أسرار تنوُّعِ القراءة هنا ما أحدثه التحوُّلُ والالتفاتُ من اعتباراتٍ ومعانٍ، مع التأكيد على هؤلاء المتقين المتحدَّث عنهم قبلُ، ولكلِّ مَن على شاكلتهم في كل زمانٍ ومكانٍ.

(٢٥): قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [الآية ٥٧].

﴿**وَغَسَّاقٌ**﴾ بتشديد السين قراءةُ: حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم(١).

﴿**وَغَسَاقٌ**﴾ بتخفيف السين: قراءة الباقين وهم الجمهور: (ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر(٢).

واختُلِف في إعراب هذا الموضع على أقوالٍ كثيرة أشهرُها على التقديم والتأخير، أو الاعتراض(٣)، والتقدير: هذا حميمٌ وغساقٌ، على الابتداء

(١) قال أبو حيان: "وقرأ ابن أبي إسحاق، وقتادة، وابن وثاب، وطلحة، (وحمزة، والكسائي، وحفص)، والفضل، وابن سعدان، وهارون عن أبي عمرو: بتشديد السين، البحر المحيط ٧: ٣٨٨.

(٢) ينظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٥٥، والتيسير في القراءات السبع ١٨٨، والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٦١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٤١٠، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٤٦٩، والدر المصون ٩: ٣٨٧ – ٣٨٩، وحاشية الشهاب ٧: ٣١٧.

والإخبار، ثم جاء قولُه: فليذوقوه استئنافًا.

وقد نقل الإمام الرازي عن أبي علي الفارسي: أنّ المختارَ عنده هو قراءةُ التخفيف[١]، لكن قيل بأنّ المُثَقَّل صفة كالجبّار والضرّاب على وجه المبالغة، وأنّ المُخَفَّف اسمٌ لا صفة، واحتجوا على ذلك بأنّ (فَعَّالًا) بالتثقيل في الصفات أغلب منه في الأسماء، وبأنّ (فَعَالًا) بالتخفيف في الأسماء أغلب منه في الصفات[٢].

وفي ضوء ذلك يقال: إنّه على قراءة التخفيف – وهي قراءةُ الجمهور – يكون (غَسَاقٌ): اسمًا لهذا النوع من العذاب، سواءٌ كان الزمهريرَ، أم ما يجري من صديد أهل النار، أم عينًا في جهنم، أم ما يسيل من دموعهم[٣]، وعلى قراءة غير الجمهور: يكون مشيرًا إلى كثرةِ ما يلاقونه من هذا النوع من العذاب وشِدَّتِهِ وتكرُّرِه، إذْ ربما ظُنّ بأنه سيكون قليلًا أو مرةً واحدةً، فبتنوُّع القراءة هنا يكون قد عُبِّرَ عن الاسم والصفة والحال جميعًا، يؤيّدُ ذلك ما يُوحِي به الفعلُ في قوله تعالى: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ من التجدُّد والحدوث المتكرر، ولولا هذا التنوُّعُ في القراءة لَمَا أُدِّتْ تلك المعاني، فالقراءةُ الثانيةُ من الأُولَى كالاحتراس والتبيين، مع تقليلٍ في العبارة مُفيدٍ غير مخلٍّ.

(١) قال الرازي نقلا عن أبي علي: "لأنه إذا شُدِّد لم يَخْلُ من أن يكون اسمًا أو صفةً، فإن كان اسمًا فالأسماءُ لم تجئ على هذا الوزن إلا قليلًا، وإن كانت صفةً فقد أُقيم مقام الموصوف، والأصلُ ألا يجوز ذلك" تفسير الفخر الرازي ٢٦: ٢٢١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٩: ٣٨٩.

(٣) ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٧: ١٥٠.

(٢٦): قوله تعالى: ﴿وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [الآية ٥٨].

﴿وَآخَرُ﴾ على الإفراد قراءةُ: الجمهور.

﴿وَأُخَرُ﴾ بضم الهمزة على الجمع قراءة: الحسن، ومجاهد، والجحدري، وابن جبير، وعيسى، وأبي عمرو[١].

على قراءة الجمهور: تقدير الكلام: (ولهم عذابٌ آخرُ مِن شِكله أزواجٌ)، وعليه يكون لفظ (آخَرُ) نعتًا للمبتدأ (عذابٌ)، وخبرُهُ إما (لهم)، وإمّا (أزواج)، و(مِن شكله) صفةٌ للمبتدأ، وعلى هذا يكون المعنى المرادُ أنّ لهؤلاء الطاغين عذابًا من نوع آخر غير المذكور الذي هو من جنس ما يدخُل بطونَهم، ويقوّي ذلك: القولُ بعطف (آخرُ) على (حميم وغساق)، قال الزجاج: "وعذابٌ آخرُ من شَكْلِهِ"[٢]، ويكون المُسوّغُ للإخبار عن الواحد بالجمع أنّ هذا الواحد – وهو الزمهرير[٣] – رُتَبٌ من العذاب، منه القويُّ ومنه الأقوى، فكأنهم – كما قال ابنُ عطية –"جعلوا كلَّ جزءٍ منه زمهريرًا"[٤]، فالعذابُ على هذه القراءة نوع من العذاب غير ما يدخل بطونَهم.

وعلى قراءةِ غيرِ الجمهورِ: (أُخَرُ) – جمعُ (أُخرَى) – نعتٌ لمحذوفٍ تقديرُهُ (أنواع)، أي: أنواعٌ أُخَرُ غير السابقة التي هي (الحميم والغساق)، أي: لهم حميمٌ وغساقٌ وأغذيةٌ أُخَرُ من ضرب ما ذُكِر، فقراءةُ الجمهور

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ٥٥٥، وكتاب التيسير في القراءات السبع ١٨٨، والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٦١، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٥٨، والبحر المحيط ٧: ٣٨٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٣٣٩.

(٣) عن ابن مسعودٍ أنّ العذاب المراد هنا هو الزَّمْهَرِيرُ، ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨: ٢٣١، و"الزَّمْهَرِيرُ: شِدةُ البرد"، ينظر: لسان العرب ١٨٦٨.

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٥٨، والبحر المحيط ٧: ٣٨٨.

تتناول جنسًا من العذاب آخر غير جنس ما يدخل بطونَهم، وقراءةُ غيرِ الجمهور تتناول أنواعًا أُخرَ مما يدخل بطونهم غير (الحميم والغساق)، ولو أُفْرِدَتْ قراءةُ الجمهور: فقد يُفهَمُ أنّ هؤلاء سيكون لهم جنسان من العذاب، أحدهما: مما يدخل بطونهم، والآخر: من غير ما يدخل البطون، بلا تعرُّضٍ لتنوُّعه ولا تعدُّده، ولو أُفْرِدَتْ قراءةُ غير الجمهور: فقد يُفهَمُ أنّ عذابَ هؤلاء سيكون أنواعًا متعدِّدة، غير أنها من جنسِ ما يدخل بطونهم لا غيره، وبتنوُّعِ القراءةِ في هذا الموضِع أُدِّيت تلك المعاني مجتمعةً، فضلا عما يترتّبُ على ذلك مِن المبالغة في عذابهم، ولا شكَّ في أنّ كلًّا من القراءتين قد أدَّى من المعاني ما لم تُؤدِّهِ الأخرى، وهذا سرٌّ من أسرارِ تنوُّعِ القراءة في هذا الموضِع.

(٢٧): قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ﴾ [الآية ٦٣].

﴿**أَتَّخَذْنَاهُمْ**﴾ بهمزة الاستفهام: قراءةُ: الجمهور أبي جعفر، والأعرج، والحسن، وقتادة، وباقي السبعة: (ابن كثير، ونافع، وابن عامر).

﴿**اتَّخَذْنَاهُمْ**﴾ بصلة الألف قراءةُ: أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب[1].

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ٥٥٦، وكتاب التيسير في القراءات العشر ١٨٨، والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٦٢، ٣٦٣، والحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٢٤٨، ٢٤٩، وشرح الهداية للمهدوي ٤٩٥، والكتاب المُوضَح ١١٠٦، والبحر المحيط ٧: ٣٨٩، والدر المصون ٩: ٣٩٢، ٣٩٣.

على قراءة الجمهور بهمزة الاستفهام قبل الفعل يكون كلامُ هؤلاء الطاغين مشتمِلاً على ثلاثة أمور: **الأول:** استفهامُ تعجُّبٍ وتَحَسُّرٍ في قولهم: ﴿**مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ**﴾؟ (أي: معهم في النار، كأنهم ليسوا معهم فيها)، وهم الأراذلُ الذين لا خير فيهم ولا جدوى[١]، وإنما كانوا كذلك عندهم لأنهم لم يتَّبِعوهم.

الثاني: إنكارُهم – على أنفسهم – الاستسخارَ منهم في الدنيا، وذلك باستفهامهم بقولهم: ﴿**أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا**﴾؟ – أو سُخريًّا – بحسب المعنى المترتب على تَنَوُّعِ القراءة فيه، بهمزة الاستفهام الداخلة على الفعل الماضي، وقد سقطتْ لأجلها همزة الوصل مِن أوّله، واقترن بهذا الفعل ضميران، أولُهما فاعلُهُ والثاني مفعولُهُ الأول.

الثالث: إضرابُهم عن هذا الاستفهام الإنكاري – على طريقة: (دَعْ ذلك) – إلى استفهامٍ إنكارِيٍّ أبلغ من السابق، حيث أنكروا – على أنفسهم – زَيْغَ أبصارِهم وضَعْفَ أفهامِهم في الدنيا، حتى خفي عليهم كونُ هؤلاء المؤمنين على الحقّ، وأنه كان عليهم – أي: (الطاغين) – أنْ يَتَّبِعُوهُمْ، وذلك قولُهُ تعالى: ﴿**أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ**﴾؟

وعلى قراءةِ غيرِ الجمهور وهي بهمزة الوصل في الفعل ﴿**اتَّخَذْنَاهُمْ**﴾، يكون قوله تعالى: ﴿**اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا**﴾ – جملةً خبريةً[٢] وُصِفَ بها الرجالُ المؤمنون في قوله تعالى ﴿**لَا نَرَى رِجَالًا**﴾ بعد وصفهم بقولهم ﴿**كُنَّا**

(١) ينظر: الكشاف ٥: ٢٧٨.

(٢) على هذه القراءةِ أيضًا يُحملُ الكلام على أنه استفهامٌ كما في قراءة الجمهور السابقة، على أن تكون أداتُه محذوفةً دلَّت عليها (أم) في قوله: (أم زاغت عنهم الأبصار)، ينظر: فتح القدير للشوكاني ٤: ٥٨٢.

نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ – وبذلك يكون كلامُهم ذا شِقَّيْن: **الأول:** (ما لنا لا نرى معنا في النار رجالاً كنا نعدُّهم – ونحن في الدنيا – من أهل النار، وقتَ أنْ كنّا نراهم على ضلال، ونتّخِذُهُم سِخْرِيًّا؟)، **الثاني:** (بل أزاغت عنهم أبصارُنا فلا نراهم في النار مع أنهم فيها؟).

فعلى قراءة الجمهور يكون الكلامُ مشتملاً على:

١ – استفهامٍ تعجبٍ وتحسُّرٍ في قولهم: (ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدُّهم من الأشرار). **٢ –** استفهامٍ يُنكرون به استسخارَهم من هؤلاء الرجال المؤمنين. **٣ –** استفهامٍ يُنكرون به زيغَ أبصارِهم وتعطيلَ أفهامهم عن اتِّباعِ هؤلاء الرجال في إيمانهم، بدلا من ازدرائهم وتحقيرهم.

وعلى قراءة غير الجمهور يكون الكلامُ مشتملا على:

١ – استفهامٍ تعجبٍ في قولهم: (ما لنا لا نرى رجالا كنا نعدُّهم من الأشرار اتَّخَذْناهم سِخريًّا).

٢ – استفهامٍ تعجبٍ من أنهم قد يكونون معهم في النار، لكنهم لا يرونهم.

وبتنَوُّعِ القراءة في هذا الموضع يكون قد تحقَّقَ من المعاني ما لا يتحقّقُ مجموعًا بدونه، فمن المعاني التي تحقّقت هنا:

١ – تصويرُ اعترافِهم بأنهم اتَّخَذُوا هؤلاء المؤمنين سِخريًّا في الدنيا، وازدَرَوْهُم واحتقروهم، وأنّ هذا ما كان ينبغي.

٢ – تصويرُ حَيْرَتِهم وتردُّدِهم بين أن يكون هؤلاء المؤمنون في النار معهم ولكنهم لا يرونهم، وبين أن يكونوا في الجنة.

٣ – إنكارُهم ما وقع منهم من استسخارِهم هؤلاء الذين آمنوا، وازدرائهم والتكبرِ عليهم.

٤ – اعترافُهم بأنهم كانوا مُعطِّلِي أدوات الإدراك في الدنيا وإنْ كانت صحيحة في الواقع، لكنهم لما لم يُدركوا الحقَّ الواضح صاروا وكأنها معطَّلةً لديهم.

٥ – وبتنوُّع القراءة هنا صوَّرت الكلماتُ رأيَ الطاغين المعاندين فيما رأوه في الآخرة، وفيما كانوا عليه في الدنيا بعد أن عاينوا النار ودخلوها.

وهذه المعاني المضطربةُ المتنوِّعةُ الأليمةُ تناسب دخولهم النار وليس لهم يومئذٍ مِن شفيعٍ ولا صديقٍ حميمٍ.

(٢٨): قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ﴾ [الآية ٦٣].

﴿**سِخْرِيًّا**﴾ بكسر السين قراءةُ: الحسن، وأبي رجاء، وعيسى، وابن محصن، وباقي السبعة (ابنِ كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم).

﴿**سُخْرِيًّا**﴾ بضم السين قراءةُ: عبد الله، وأصحابه، ومجاهد، والضحاك، وأبي جعفر، وشيبة، والأعرج، و(نافع، وحمزة، والكسائي)[١].

مع أنّ صيغتَي الكسر والضم لم يفرّق بينهما في المعنى كثيرٌ من العلماء[٢]، فهناك مَن فرّق بِجَعْلِ المكسورةِ بمعنى التَّهَزُّؤِ، والمضمومةِ بمعنى السُّخْرَة[٣]، وهذا الرأيُ هو الأولى بالقبول؛ لأنه قد قُرِئَ بالقراءتين

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ٥٥٦، وكتاب التيسير ١٦٠، ١٨٨، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٦٢، ٣٢٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨: ٢٣٥، والبحر المحيط ٧: ٣٨٩.

(٢) قال ابن سيده: "سَخَّرَهُ يُسَخِّرُهُ سِخْرِيًّا وسُخْرِيًّا: كَلَّفَهُ ما لا يُرِيدُ وقَهَرَهُ.. وسَخِرَ منه وبه سَخْرًا وسَخَرًا وسُخْرًا وسِخْرِيًّا وسُخرِيًّا وسُخْرِيَّةً: هَزِئَ به" المحكم والمحيط الأعظم ٥: ٧٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢: ١٢٤، وتفسير البغوي ٥: ٤٣١، والكشاف ٤: ٢٥٢، والقرطبي ١٥: ٩٤، وينظر: المفردات للراغب ٣٠٠.

في سورة (المؤمنون)[١] وهنا في سورة (ص)، بخلاف ما في سورة الزخرف فبالضم لا غير[٢]، ووجه الاستدلال بذلك أنّ السياق في سورة الزخرف يناسبه قراءةُ الضم لا الكسر، قال ابنُ الجزري: "واتفقوا على ضمّ السين في حرف الزخرف لأنه من السُّخرة لا من الهُزْءِ"[٣]، وذلك لأنّ الله (تعالى) إنما رفع بعض الناس على بعضٍ لِيَخدِمَ بعضُهم بعضًا، لا ليسخر بعضُهم من بعضٍ، ففي سورة الزخرف أراد الله أن يتّخذ بعضُنا بعضًا سُخْرِيًّا، بخلاف ما هنا، فقد أنكر من سمّاهم القرآنُ بـ(الطاغين) على أنفسهم أنهم اتخذوا الرجال الذين آمنوا سخريًّا، وفي سورة (المؤمنون) يعنِّفهم الله (تعالى) لاستهزائهم بعباده المؤمنين.

فعلى قراءة الإخبار في قول الطاغين: (اتَّخَذْناهُم) تكون قراءةُ كسر السين من (سِخْرِيًّا) مُفيدةً أنهم قد وَصَفُوا هؤلاء الرجال الذين كانوا يعُدُّونهم من الأشرار بأنهم كانوا محلّ سخريةٍ منهم واستهزاء، وتكون قراءةُ الضم مفيدةً أنهم قد وصفوهم بأنهم كانوا يستخدمونهم، لِيُؤدُّوا لهم أعمالَهم، وهذا يحتملُ أن يكون بأجرٍ وأن يكون بدون أجرٍ.

وعلى قراءة الاستفهام في قول الطاغين: (أَتَّخَذْناهُم) تكون قراءةُ كسر السين من (سِخْرِيًّا) مُفيدةً أنهم يسألون على وجه الإنكار: أتخذناهم في الدنيا محلّ سخريةٍ وتهكُّمٍ؟ وتكون قراءةُ ضَمِّهَا مفيدةً أنهم يسألون على وجه الإنكار: أتّخذْناهم في الدنيا خَدَمًا لنا؟

---

(١) قوله تعالى: (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ) سورة المؤمنون الآية ١١٠.

(٢) قوله تعالى: (**وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا**) سورة الزخرف من الآية ٣٢.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢: ٣٢٩.

فقد زادت المعاني والاعتبارات والأحوال بتنوُّع القراءة بين كسر السين وضمها ضِعفَ ما لو كانت على قراءةٍ واحدةٍ، وهذا يناسب حال هؤلاء الطاغين وسوء ما يلاقونه من عذابٍ وخيبة، فضلا عمّا أفاده من تلازمٍ بين استعمال العُمال وما يصحبه غالبًا من تهكم بهم واستهزاء.

(٢٩): قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ [الآية ٦٤].

١ – ﴿تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ برفع **(تَخَاصُمُ)** مضافًا إلى **(أَهْلِ)** قراءةُ: الجمهور.

٢ – ﴿تَخَاصُمٌ أَهْلُ النَّارِ﴾ بالتنوين ورفع (أهلُ) قراءة: ابن محيصن.

٣ – ﴿تَخَاصُمَ أَهْلِ النَّارِ﴾ بنصب (تَخاصُمَ) وجرّ (أهلِ) قراءةُ: ابن أبي عبلة.

٤ – ﴿تَخَاصَمَ أَهْلُ النَّارِ﴾ فعلا ماضيًا، و(أهلُ) فاعلا قراءةُ ابن السميقع[(١)].

المرادُ بهذا الخبرِ التأكيدُ على تحقُّقِ ما سبق ذِكْرُهُ مما سيقع من حوارٍ وتخاصُمٍ بين الكفار في نار جهنم يوم القيامة، لذلك جاء الخبر مؤكَّدًا بغير واحدٍ من المؤَكِّدات على ما يأتي، وبغير واحدٍ من الطرُق حسب تنوُّع القراءات في هذا الموضع.

١ – أما على قراءة الجمهور: فقد تنوَّع المعنى تبعًا للأَوْجُهِ الجائزةِ في إعراب لفظ (تخاصُمُ)، فعلى القولِ بأنّه **(بدلٌ)** من قوله (حَقٌّ) – كما عند

(١) ينظر: مختصر الشواذ ١٣٠، والكامل في القراءات٦٢٩، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٦١، وزاد المسير ٧: ١٥٣، والبحر المحيط ٧: ٣٩٠، والدر المصون ٩: ٣٩٤، وفتح القدير ٤: ٥٨٢، وروح المعاني ٢٣: ٢١٩.

النحاس وغيره[١] – يكون قد أُخبِر عن قوله (ذلك) – المشارِ به إلى ما سبق ذِكرُهُ من الحوار الذي سيقع بين الكفار بعضهم البعض يوم القيامة وهم في النار – بقوله (حَقٌّ)، وبذلك يكون قد حُكم على وقوع هذا الحوار يومئذٍ بأنه حقٌّ، ولمّا كان قولُهُ (تَخَاصُمُ أَهلِ النارِ) بدلا من الخبر وهو قولُهُ (حَقٌّ)، وكان [المبدلُ منه ليس في حكم السقوط حقيقةً][٢]، كان المحكومُ به على ما سيقع بين الكفار من حوارٍ هو أنه (حقٌّ) مرّةً، وأنه (تخاصُمٌ) أخرى، وبذلك يكون الغرضُ من هذا الإسنادِ أمرين، **أحدُهما:** الحكمُ بِتَحَقُّقِ وُقوعه، **والآخرُ:** أنه تخاصُمٌ لا مجرَّدَ حوارٍ، وبذلك يكون هذا التركيبُ – على هذه القراءةِ، وعلى هذا الوجه الإعرابيّ – قد أفاد كلًّا من المعنيين السابقين، مع إيجازٍ في العبارة غير مُخِلٍّ، فضلا عما صاحَبَ هذا الإسنادَ من عناصر التأكيد[٣].

وعلى القول بأنّ قولَه (تَخَاصُمُ) عطفُ بيانٍ لقوله (حَقٌّ) يكون المخبَرُ به عن (هذا الذي سيقع بينهم مِن حوارٍ في النارِ يوم القيامة) هو كونُه حقًّا، وأنّ (التخاصُمَ) توضيحٌ وبيانٌ لهذا الحقِّ، فالمحكومُ به في وجه البدليّة أمران، وفي وجه عطف البيان أمرٌ واحدٌ أُتْبِع بما يوضِّحه، وبهذا يكون التخاصُمُ بيانًا وتوضيحًا للحقّ، فالمحكومُ به – حينئذٍ – على ما سيقع بينهم – يومئذٍ – هو كونُه تخاصُمًا لا شيء غير التخاصُم، مرّةً

(١) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣: ٤٧١، وتفسير ابن عطية ٧: ٣٦١، والتبيان للعكبري ١١٠٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨: ٢٣٥، والدر المصون ٩: ٣٩٤.

(٢) روح المعاني ٢٣: ٢١٩.

(٣) إنّ، واسمية الجملة، واللام المزحلقة.

على وجه الإبهام والعموم بقوله: (حقٌّ)، ومرةً أخرى على وجه الإيضاح والتعيين بقوله: (تخاصُمُ).

وعلى القول بأنّ قولَه (تَخاصُمُ) بدلًا من قوله (ذلك) على الموضع يكون المسندُ إليه قد ذُكِرَ مرّةً باسم الإشارة الذي يدل على حضوره وتعيينه، وأُخرى باسمه الصريح، وقد أُسْنِدَ إليه كونُه حقًّا، مفصولًا بهذا المسند بين البدل والمبدل منه، وهذا يؤكِّدُ أنّ الذي سيقع بينهم في النار مِن حِوارٍ، والذي هو من جنس التخاصم لا من جنس غيره: حقٌّ وواقعٌ لا شك فيه، وهذا المعنى المتحقِّقُ بهذه القراءةِ وذلك الوجهِ الإعرابيّ لقوله (تخاصم) مخالِفٌ للمعنى المقصود في التقديرين السابقين.

وعلى القول بأنّ قولَه (تَخاصُمُ) خبرٌ ثانٍ لِـ(إنّ) يكون المعنى على أنّ المشارَ إليه مما سيقع بينهم يومئذٍ مِن حوارٍ محكومًا عليه بشيئين مختلفين على الانفراد، أحدُهما كونُهُ حقًّا، والآخرُ كونُهُ تخاصُمًا ومنازعةً لا مجرّد تحاورٍ هادئٍ شأنه الترويحُ والتسلية.

وعلى القول بأنّ قولَه (تَخاصُمُ) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ والتقديرُ: هو (تخاصُمُ) يكون الكلامُ جملتين فُصِلَ بينهما لِما بينهما من استئنافٍ بيانيٍّ، فالثانيةُ كالجوابِ على السؤالِ الذي من شأنه أن يُثار بالجملةِ الأولى، وهذا السؤال يصحُّ أن يكون: وما ذلك الشيءُ المحكومُ عليه بأنه حقٌّ؟ ويصحّ أن يكون: وما ذلك الحقُّ المحكومُ به على ما سيدورُ بين هؤلاء يومئذٍ؟ والجملةُ الثانيةُ صالحةٌ للجواب بها على كلٍّ من السؤالين، وهذه المعاني وتلك التقديرات لا يكادُ يوجَدُ نظيرُها في غير ذلك الكلام المُعْجِزِ الحكيم.

٢ – وأما على قراءة ابن محيصن: فالمعاني كالتي في قراءة الجمهور مما يترتّب على أوجه الإعراب في قوله (تَخاصُمُ)، ويزيدُ هنا ما يفيده التعبير بالمصدر من دلالةٍ على وقوعِ التخاصُم وثبوته، فليس المعنى على أنه سيحدثُ، بل على أنه واقعٌ الآنَ وحادثٌ بالفعل، وأنهم هم الفاعلون له، القائمون به.

٣ – وأما على قراءة ابن أبي عبلة: فالمعنى – زيادةً على ما مرّ من اعتبارِ قولِهِ (تَخاصُمَ) بدلا مِن (ذلك)، أو عطفَ بيانٍ له، أو صفةً – على أنّ الـ(تَّخاصُمَ) هو المراد من المشار إليه بـ(ذلك) من الحوارِ الذي سيقع بين هؤلاء، بل كأنه هو، وكأنّ التأكيدَ بـ(إنّ) منصبٌّ على لفظه.

٤ – وأما على قراءة ابن السميقع: تكون الجملةُ الأولى قد أثارتْ سؤالا مضمونُهُ: ما الحقُّ المحكومُ به على هذا المشارِ إليه مِن الحوارِ الذي سيقع بين أهل النار؟ ولو خرج الكلامُ على مقتَضَى الظاهر لجاء في صورةِ الجملة الاسمية على ما مرّ في قراءة الجمهور، ولكنه عُدِل عنها إلى ما يصوّرُ وقوعه في الزمن الماضي، وذلك بإسناد الفعل (تَخَاصَمَ) إلى (أهل النار)، وفي التعبير بالماضي عما لم يقع بعدُ من التأكيد ما لا يخفى، فالفعلُ الماضي موضوعٌ لما تَقَضَّى وأتى عليه زمانان، زمانٌ وُجِدَ فيه، وزمانٌ خُبِّرَ فيه عنه كما قال الزجّاجي[1]، فاستعمالُ الصيغة التي تفيد هذا المعنى تعبيرًا عمّا سيقع في المستقبل تأكيدٌ لِوُقوعه، حتى كأنه وقع بالفعل وفي الحقيقة، لا سيما وأنّ المُخبِرَ به هو الله عز وجلّ.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ٨٦، ٨٧.

هكذا تنوّعت الاعتبارات، وتعدّدت الأغراض، وزادت المؤكِّداتُ، في هذا النص الموجز، تبعًا لتنوُّع القراءةِ فيه على النحو المذكور، وكلُّها يناسب الحالَ، ويقتضيه المقامُ.

(٣٠): قوله تعالى: ﴿إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الآية ٧٠].

﴿**أَنَّمَا**﴾ بفتح الهمزة قراءةُ: الجمهور.

﴿**إِنَّمَا**﴾ بكسر الهمزة قراءةُ: أبي جعفر(١).

هذا النصّ يشتمل على حصرَين، **الأولُ: طريقُهُ (النفيُ والاستثناءُ)**، **والآخر: طريقُهُ (إنما)**(٢)، والمقصورُ في الحصر الثاني هو النبيُّ محمدٌ (ﷺ) باعتبار ما يقوم به من صفاتٍ، فهو (ﷺ) مقصورٌ – في مثل هذا السياق – على صِفَتَيْ الإنذار والبيان، لا يتعداهما إلى سواهما مما مِن شأنه أن يُظنّ أنه موصوفٌ به، كعِلمه بالملأ الأعلى وهم يختصمون، فيما تحدَّثتْ في الآيات فيما بعدُ من جعله (تعالى) في الأرض خليفةً، وعلى ما يُؤْخَذُ من الآية السابقة، وكَحِساب البشر وهدايتهم وغيرهما، على ما يفيده قصرُ الإفرادِ في مثلَ هذا السياق.

والمقصورُ في الحصر الأول: هو الوحيُ الذي يُوحَى به إليه (ﷺ)، **والمقصورُ عليه** هو كونُه (ﷺ) مقصورًا على صفتي الإنذار والبيان

(١) ينظر: مختصر الشواذ ١٣٠، والمحتسب ٢: ٣٩٢، والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٦٢، وينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٦٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨: ٢٣٧، والبحر المحيط ٧: ٣٩١، والدر المصون ٩: ٣٩٦.

(٢) (أَنَّما) بالفتح تفيد الحصر كالمكسورة، والمفتوحةُ تفيدُ معنًى مصدريًّا مُشرَبًا بـ(أنْ) المصدرية إشرابًا بديعًا جُعِل شِعارُهُ فتحُ همزتها؛ لِتشابه (أنْ) المصدرية في فتح الهمزة، وتشابه (أنَّ) في تشديد النون، ينظر: التحرير والتنوير ٢٣: ٢٩٩.

لا يتعداهما إلى غيرهما، فلا يُوحَى إليه (ﷺ) إلا أنه لا وصفَ له سوى هذين الوصفين، فالمقصور عليه هو جملةُ القصر الثانية، وهي تفيد أنّ النبيَّ (ﷺ) مقصورٌ على هاتين الصفتين دون غيرهما، فتقديرُ المعنى في الآية: ما يُوحَى إليّ إلا ما أنا مقصورٌ عليه من الإنذار.

هذا على جَعْلِ جملة (أَنَما أنا نذيرٌ مبينٌ) في محلِّ رفعٍ نائبَ فاعلِ الفعلِ (يُوحَى)، أمّا على جعلها في محلِّ جرٍّ أو نصبٍ[1]، فالمعنى: ما يُوحَى إليّ إلا لأنّني مقصورٌ على الإنذارِ والبيانِ[2]، فأحدُ التقديرين معنيٌّ بما يوحَى إليه (ﷺ) من أنه مقصورٌ على الإنذار والبيان، والآخرُ معنيٌّ ببيان العلة التي جعلته أهلا لأن يوحى إليه وهي كونُه مقصورًا على صفتي الإنذار والبيان، وبما أنّ الوحيَ ليس مقصورًا في الواقع والحقيقة على كونه (ﷺ) مقصورًا على الإنذار والبيان، بل يشتمل الوحي على أوامرَ ونواهٍ وغير ذلك، كان المعنى في تقدير الرفع منصبًّا على بيان أهمية كونه (ﷺ) مقصورًا على هذين الوصفين.

وعلى قراءة الجمهور: وعلى تقدير الرفع في جملة (أَنَما أنا نذيرٌ مبينٌ) يكون المقصورُ (ما يوحَى به إليه (ﷺ))، والمقصورُ عليه هو (كونُهُ (ﷺ) مقصورًا على صفتَي الإنذار والبيان)، **وعلى قراءة غير الجمهور:** وعلى تقدير الرفع أيضًا يكون المقصورُ (ما يوحَى به إليه (ﷺ))، والمقصورُ عليه هو **قول الوحي له نَصًّا:** (إنما أنت نذيرٌ

(١) الجر على تقدير دخول اللام التعليلية، وبتقدير حذفها يُنصَبُ مجرورُها على نزع الخافض، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٤١٢.

(٢) قال الطاهر: "أي: ما أُوحيَ إليّ نبأُ الملأ الأعلى إلا لأُنذركم به، أي: ليس لمجرد القصص، فالاستثناءُ مِن عِلل" التحرير والتنوير ٢٣: ٢٩٩.

مبينٌ)، فهو (ﷺ) لا يُوحَى إليه من الأقوال ما يخالف هذا القولَ، والمنفيُّ هو ما عدا هذا القول مما قد يُظنّ أنه يقوله، كالتكلُّم فيما يخصّ الملأَ الأعلى، أو كالقول بأنّه يملك الهداية لأحد، أو يحاسبُ أحدًا، غاية الأمر أنه قيل: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ بدلا من أن يُقال: (إنَّمَا أنتَ نذيرٌ مبينٌ)؛ لأن الوحيَ قولٌ، فصار في معنى الحكاية ، كما في قول الشاعر:

رَجْلانِ مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرانا إنّا رَأَيْنَا رُجُلًا عُريانا[(١)]

الأصلُ: (أَخْبَرَانَا أَنهما رَأَيَا)، ولكنه عُدِل إلى قوله (أخبرانا إنَّهما رَأَيَا)، وإنما جاز ذلك لأنّ أصلَهُ الحكاية[(٢)].

فعلى قراءة الجمهور – وهي بفتح همزة (أَنما) – يكون المعنى: ما يُوحَى إليّ إلا ما أنا مقصورٌ عليه من الإنذار والبيان، وعلى قراءة أبي جعفر يكون المعنى: ما يُوحَى إليّ إلا قولُه: (إنما أنت نذيرٌ مبينٌ)[(٣)]، الأُولى بما تضمنه القولُ، والثانيةُ بالقول نفسه، وفي تنوُّع القراءة هنا إشارةٌ إلى التزامه (ﷺ) الحرفيةَ والدقةَ فيما يُبَلِّغُه عن ربه (ﷻ).

(١) ورد هذا البيتُ غير معزوٍ في: معاني القرآن للفراء ٢، ٤١٢، وتفسير الطبري ٢٠: ١٤٣، والمحتسب ١: ١٠٩، والخصائص ٢: ٣٣٨، وخزانة الأدب للبغدادي ٩: ١٨٣ الشاهد رقم (٧٢١).

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٠: ١٤٣.

(٣) قال الزمخشري: "وقُرِئَ "إنما" بالكسر على الحكاية، أي: إلا هذا القولُ، وهو أن أقول لكم: إنما أنا نذيرٌ مبينٌ ولا أدّعي شيئًا آخر" الكشاف ٥: ٢٨٠، وينظر: الدر المصون ٩: ٣٩٦.

(٣١): قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [من الآية ٧٥].

﴿**لِمَا خَلَقْتُ**﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم مفتوحةً قراءةُ: الجمهور.

﴿**لَمَّا خَلَقْتُ**﴾ بفتح اللام وتشديد الميم قراءةُ: عاصم الجحدري[1].

المعنى على قراءة الجمهور: ما منعك عن السجودِ لِمَا خلقتُه بيديَ؟ فالذي طُلِب مِن إبليس السجودُ له على هذا التقدير موجود في النص وهو (ما) الموصولة في قوله (لِما خلقتُ) وهو آدمُ (عليه السلام)، وجائزٌ عند قومٍ إطلاقُها على العاقل، أو أنّ هذا الأمرَ قد وقع قبلَ نَفْخِ الرُّوح في آدمَ (عليه السلام)، والعائدُ ضميرٌ مقدّرٌ في الفعل (خَلَقْتُهُ)، وعلى تقدير كون (ما) في قوله (لِمَا خَلَقْتُ) مصدرية يكون المعنى: ما منعك عن السجود لِخَلْقٍ خلقتُه بِيَدَيَّ؟ والمصدرُ (خَلْقٍ) بمعنى المفعول، أي: لِمَخْلُوقٍ خَلَقْتُهُ بيديّ.

وعلى قراءة الجحدري: وعلى مذهب سيبويه والجمهور، مِن أنّ (لَمَّا) هذه: حرفُ وُجودٍ لِوجودٍ، أو كما قيل: وُجوبٍ لِوُجوبٍ[2]، يكون المعنى: (ما منعك عن السجود وقد وجب عليك؛ لوجود ما يستوجبه وهو مفادُ جملةِ (خَلَقْتُ بيديّ)، فالسجود يوجد لوجود هذا الخَلْقِ، ويَجِبُ لِوُجوبِه، قال العلامة جار الله: "وقد قيل له: لِمَ تركتَه مع وجود هذه العِلّة، وقد أمرك الله

(١) ينظر: تفسير ابن عطية ٧: ٣٦٤، والبحر المحيط ٧: ٣٩٢، والدر المصون ٩: ٣٩٨، وفتح القدير ٤: ٥٨٥.

(٢) من أنواع (لمّا): تلك التي تختصّ بالماضي، وتسمَّى (لَمَّا) التعليلية، وهي تقتضي جملتين، وُجِدَتْ ثانِيَتُهما عند وجود الأولى، نحو: لَمَّا جاءني زيدٌ أكرمْتُهُ، هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وهي عند ابن السرّاج، وأبي علي الفارسي، وابن جني وغيرهم: اسمٌ بمعنى (حين)، وانتصر المالقي لرأي سيبويه ومن معه، ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد المالقي ٣٥٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٣: ٤٨٥ – ٤٩٠.

به"[١]، وعلى هذا التقديرِ يكون المخلوقُ الذي طُلِب مِن إبليسَ أن يسجد له غيرَ موجودٍ في النص، وهو آدمُ (عليه السلام)، إنما الموجود هو الخلقُ بمعنى الفعل الذي صدر من الله (عز وجل).

وبتنوُّع القراءة في هذا الموضع يتحقّق من المعاني ما لا يتحقّق بدونه، فلو كانت القراءةُ ما عليه الجمهورُ، لَظُنَّ أنّ السجود إنما طُلب من الملائكة لآدمَ باعتبار ذاته وصفاته وشخصه، ولكن بالقراءة الأخرى ظهر أنّ المسجودَ له في الواقع هو فعلُ الله الذي به خُلِق آدمُ ووُجِد، ولو كانت القراءةُ هي ما قرأ به الجحدري ليس غيرها، لَظُنَّ أنّ السجود لله نوعٌ واحدٌ، هو سجود العبادة، ولكن بهذه القراءة عُلِمَ أنّ من السجود لله (عز وجل) سجودًا من نوعٍ آخر، سجودٌ لقُدرته (عز وجل) وحكمته وعِزّه، فكلٌّ من القراءتين يُعدُّ عطفَ بيانٍ للأخرى، وتكميلًا لمعناها، واحتراسًا عن أن يكون المعنى هو ما تنفردُ به إحدى القراءتين دون الأخرى.

(٣٢): قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [الآية ٨٤].

﴿**فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ**﴾ بنصبهما قراءةُ: الجمهور (ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، والكسائي).

﴿**قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ**﴾ برفع الأول ونصب الثاني قراءةُ: عاصم وحمزة.

(١) الكشاف ٥: ٢٨٢.

﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ برفعهما قراءةُ: ابن عباس، ومجاهد، والأعمش(١).

على قراءة الجمهور يكون الكلامُ جملةً واحدةً مُصَدَّرَةً بقَسَمٍ، المقسَمُ به (الحقّ) وهو منصوبٌ على نَزْعِ الخافض(٢)، وقد فُصِلَ بين القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه بجملةٍ اعتراضيةٍ هي قولُهُ (والحقَّ أقولُ)، وتقديرُ الكلام بدون الاعتراض: (قال أُقسِمُ بالحَقِّ(٣) لأملأنّ جهنم منكَ ومِمّنْ تبعكَ من الناس أجمعين(٤).

وأمّا على قراءة عاصم وحمزة – برفع (الحقّ) الأولِ ونصب الثاني – فالنصُّ مشتملٌ على ثلاث جُمَلٍ، **الأولى:** اسميةٌ معرَّفةُ الطرفين، وهي تفيد الحصر، تقديرُها: فالحقُّ أنا(٥)، فكأنّ الحقّ عند غير الله (تعالى) بجانب ما عنده (تعالى) لا يُسمَّى حقًّا، **الثانية:** (الحقَّ أقولُ)، وهي جملةٌ فعليةٌ قُدِّم فيها المفعول فأفاد حصرَ أقوالِهِ (تعالى) على كونِها حقًّا، **الثالثة:** جملةٌ مُصَدَّرةٌ بِقَسَمٍ مُقَدّرٍ هي قوله: ﴿**لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾.

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات ٥٥٧، وكتاب التيسير ١٨٨، والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٦٢، والبحر المحيط ٧: ٣٩٢، ٣٩٣، والدر المصون ٩: ٤٠٠ – ٤٠٣، وأما قراءة ابن عباس، ومجاهد، والأعمش، بضم (الحق) الأول والثاني فقد قال العكبري عن توجيهها: "وهو ضعيفٌ في القياس" إعراب القراءات الشواذ ٢: ٤٠٢.

(٢) وقيل: منصوب على أنه مفعولٌ مطلق، والتقدير: أُحِقُّ الحقَّ، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢: ٢٣٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢: ٤٢٥،

(٣) المراد بالحقّ المقسمِ به هو الله (سبحانه)، أو ما هو ضدُّ الباطل.

(٤) في نصب قولِه (الحقَّ) الأولِ عدّةُ تقديرات، أقواها وأشهرُها كونُهُ مقسَمًا به.

(٥) وقيل إن التقدير: الحقّ مني، ينظر: الدر المصون ٩: ٤٠١.

وأمّا على قراءة ابن عباس ومجاهد والأعمش – بضمهما – فالكلامُ ثلاثُ جُملٍ كذلك، الأُولَى على ما مرّ في قراءة الجمهور، والثانيةُ مكوَّنةٌ من مبتدأ وخبر، المبتدأ: الحقُّ، والخبرُ: جملةُ (أقولُ)، والعائدُ مُقدَّر بِقولنا: (والحقُّ أقولُهُ)، والجملةُ الثالثةُ: جملةُ قَسَمٍ كما مرّ.

والفرقُ بين القراءات الثلاث أنّ الكلامَ **على القراءة الأُولى:** خبرٌ مُؤَكَّدٌ من الله (تعالى) بأنه سيملَأُ جهنم من كلٍّ مِن إبليسَ ومِمَن تبعه من الناس أجمعين، وقد أُكِّدَ هذا الخبرُ بمؤكِّداتٍ كثيرة هي: القَسَمُ، واللامُ التي في جوابه، والنونُ الثقيلةُ المقترِنةُ بالفعل الذي أُسنِدَ إلى الله (ﷻ)، والجملةُ المُعترِضةُ بين القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه، والتي بُنِيَتْ على أن تكون مفيدةً للحصرِ[(١)]، حصرِ جميع أقوالِه (ﷻ) في كونها واقعةً بحسب ما يجب، وبقدر ما يجب، وفي الوقت الذي يجب[(٢)].

وعلى القراءة الثانية: الكلامُ ثلاثُ جُمَلٍ: **الأُولى:** اسميّةٌ، وهي تفيد أنّ الحقَّ مقصورٌ عليه (ﷻ)، وكأنّ الحقّ الذي يُوجدُ عند غيره (تعالى) بجانب ما يوجد في جانبه (ﷻ) ليس جديرًا بأن يُسَمَّى حقًّا، **والثانيةُ:** جملةٌ فعليّةٌ تفيدُ حصرَ أقواله (تعالى) في كونها حقًّا، فلا شيءَ من أقواله (تعالى) ليس بحقٍّ، **والثالثةُ:** قسمٌ منه تعالى على أنه سيملأُ جهنم من كلٍّ مِن إبليس ومَن تبعه، **وعلى القراءة الثالثة:** الكلامُ كما في القراءة الثانية،

---

(١) بتقديم المفعول فيها صارت مفيدةً للحصر، بمعنى أنّ جميع أقواله (تعالى) حقٌّ لا غير، قال الزمخشري: "والحقَّ أقولُ: أي: أقوله، كقوله: كلُّهُ لم أصنعِ" الكشاف ٥: ٢٨٤، وهذا نصٌّ منه في إفادة هذا الأسلوبِ الحصرَ؛ لأن تقدُّمَ (كلّ) في قول أبي النجم: (كلُّهُ لم أصنعِ) أفاد عموم السلب، بمعنى أن ما ادَّعَتْهُ أمُّ الخيار عليه من الذنوب منفيٌّ كلُّهُ بلا استثناء.

(٢) ذكر الراغب لـ(الحقّ) عدّةَ معانٍ، قال: "الرابع: للفعل والقول الواقع بحسب ما يجب، وبقدر ما يجب، وفي الوقت الذي يجب، كقولنا: فِعلُك حقٌّ وقولُك حقٌّ" المفردات ١٦٥.

غيرَ أنّ الجملةَ الثانيةَ – في القراءة الثالثة – اسميّةٌ، بخلاف ما سبق فهي فعليةٌ قُدِّمَ فيها المفعول للحصر.

ففي القراءة الأُولَى: أُخبِرَ عن أنه (تعالى) سيملأُ جهنمَ من هؤلاء، خبرًا مُؤَكَّدًا بستَّةِ تأكيداتٍ ما سبق بيانُه، **وفي الثانية:** أُخبِرَ عن أنه (تعالى) سيملأُ جهنمَ من هؤلاء، بخبرٍ مسبوقٍ بخبرين، أولُهُما: يقصرُ (الحقَّ) على الله (تعالى)، والثاني: يُقصِرُ أقوالَه (تعالى) على الحقّ، **وفي الثالثة:** مسبوقٍ بخبرين، أحدُهما كالسابق، والثاني: جملةٌ اسميةٌ وهي تفيدُ الثبوتَ والدوامَ.

فإذا كان الاهتمامُ في القراءةِ الأُولى منصَبًّا على تأكيدِ الخبرِ، فهو في الثانيةِ منصَبٌّ على كلٍّ من: تأكيد وقوع الفعل، وعلى التدليل على صدقِ وُقوعه، وذلك بالجملة التي قبل جملة القسم، وهي التي تقصر أقوالَه (تعالى) على الحقّ، وعلى الاحتراس عن كون ذلك سيقعُ منه (تعالى) على وجه الظلم، وذلك في الجملة الأولى التي تقصر الحقّ عليه (تعالى)، وإذا كان الحالُ هكذا في القراءة الثانيةِ، فإنه في الثالثة قد جاء الدليلُ على صدق وُقوعه معبَّرًا به عن طريق الجملة الاسمية التي تفيد الثبوتَ والدوامَ، وفيه إشارةٌ إلى أنّ وعودَه (تعالى) نافذةٌ على وجه الثبوت فيما يتطلّبُ الثبوتَ، وعلى التجدُّد فيما يتطلّبُ التجدُّدَ.

ومن هنا ندرِكُ سرَّ تنوُّعِ القراءة في هذا الموضع، فقد عُبِّرَ من خلاله عن كلّ هذه المعاني والاعتبارات، دون ما تطويلٍ في الألفاظ، أو خللٍ في الأداء.

خاتمة البحث

الحمد لله واهبِ كلِّ فضل، وبنعمته تتمّ الصالحات، وأصلِّي وأسلِّمُ على خاتم رسله سيدنا محمد (ﷺ)، أفصح من نطق الضاد، بَلَّغ عن ربه، فتركنا على المحجّة البيضاء، أمّا بعد:

فقد توصّل البحثُ إلى عدة نتائج أذكر من أهمها ما يلي:

١ – تنوُّعُ القراءاتِ القرآنيةِ للنصِّ الواحدِ مع الإفادة الصحيحة في كلٍّ منها، وعدمِ التعارضِ بينها والاستغناءِ عن بعضها، لا يتحقّق في غير كلام الله، وهذا يُعدُّ وجهًا من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم.

٢ – من فروق التعبير المترتّبة على تنوُّع القراءات أنّ الكلامَ على أحد وجوهها يكون جملةً واحدةً، وعلى غيره يكون جملتين أو أكثر، ولكلٍّ دلالتُهُ، والعجبُ أنّ المقام يتسع فيشمل تلك الاعتبارات مجتمعةً، دون ما تعارضٍ أو تناقض.

٣ – في كثيرٍ من الأحوال يكون المعنى في كلٍّ من القراءتين أو القراءات مكمِّلا لِمعنى الأخرى أو الأخريات، فلا تكاد قراءةٌ تُغني عن غيرها في المعنى.

٤ – القواعد البلاغية لا يُستغنَى عنها في البحث عن أسرار تنوُّع القراءات القرآنية، بل لا يُتوصَّلُ إليها بدونها.

٥ – تنوُّعُ القراءاتِ القرآنيةِ مع إضافةِ معنى مترتِّبٍ على كلٍّ منها مظهرٌ من مظاهر الإيجاز؛ لِما فيه من دِلالةِ كلِّ وجهٍ من وجوه القراءة على معنى، وهذا يكون غالبا باختلافٍ في الضبط أو باختلاف في الحرف، كما أنه في الوقت ذاته صورةٌ من صور الإطناب، باعتبار ما يُفيده من المعاني الزائدة عن ألفاظ القراءة التي تختلف عن بعضها البعض ففيها ما هو كالاحتراس لمعنى الأخرى، ومنها ما هو كالدليل على ما في الأخرى،

ومنها ما هو كالمبالغة، ومنها ما يفيد عموم النفي لأنواعِ فعلٍ أُمرَ بتركه، ومنها ما هو كالتدرُّج في حصول الحدث، ومنها ما يصوِّر الخطأ، ومنها ما يُصوِّرُ ما أدّى إلى الوقوع فيه، ومنها ما هو كالترغيب في الفعل، ومنها ما يدلّ على النهي عن الفعل بجميع صوره وأحواله، ومنها ما يفيد الدوام، ومنها ما يفيد التجدّد، وكلاهما مطلوبٌ في المعنى على اختلاف أحوال في الفعل، وغير ذلك مما توصل إليه البحث في المواضع التي تنوعت فيها القراءة، مما تضمنته هذه الدراسة، وذلك لا يكاد يوجد مع هذه الصحة وتلك الدِّقَّةِ في غير القرآن الكريم، فهو مظهرٌ من مظاهر إعجازه.

وبعد: فلعلِّي بهذا العمل وهذا الجهد أكون قد وُفِّقْتُ وسُدِّدْتُ، وقدّمتُ عملًا يُنتفعُ به، وأظهرْتُ شيئا كان خفيًّا، سائلا المولى جلّ في علاه الصفحَ عن الخطأ، والعفوَ عن التقصير، وأن ينفعنا بما علّمنا، وأن يُعَلِّمنا ما ينفعُنا، وأن يهدينا ويهدي بنا، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الآيات محل الدراسة

مسلسل	رقم الآية	رقم الصفحة
١ – ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾	[١]	٤٢٣
٢ – ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾	[٢]	٤٢٩
٣ – ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	[٣]	٤٣١
٤ – ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾	[٥]	٤٣٣
٥ – ﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾	[١٥]	٤٣٥
٦ – ﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ﴾	[١٩]	٤٣٧
٧ – ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾	[٢٠]	٤٤٠
٨ – ﴿خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾	[٢٢]	٤٤٣
٩ – ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾	[٢٢]	٤٤٥
١٠ – ﴿أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾	[٢٣]	٤٤٧
١١ – ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾	[٢٣]	٤٤٨
١٢ – ﴿ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	[٢٤]	٤٥٠
١٣ – ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾	[٢٤]	٤٥٢
١٤ – ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾	[٢٦]	٤٥٤
١٥ – ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾	[٢٩]	٤٥٦
١٦ – ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾	[٢٩]	٤٥٨
١٧ – ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾	[٣٣]	٤٥٩

مسلسل	رقم الآية	رقم الصفحة
١٨ – ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ﴾	[٣٦]	٤٦٣
١٩ – ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾	[٤٠]	٤٦٥
٢٠ – ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي﴾	[٤١]	٤٦٧
٢١ – ﴿أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾	[٤٥]	٤٦٩
٢٢ – ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾	[٤٦]	٤٧٢
٢٣ – ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	[٥٠]	٤٧٤
٢٤ – ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾	[٥٣]	٤٧٧
٢٥ – ﴿وَغَسَّاقٌ﴾	[٥٧]	٤٧٨
٢٦ – ﴿وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾	[٥٨]	٤٨٠
٢٧ – ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾	[٦٣]	٤٨١
٢٨ – ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾	[٦٣]	٤٨٤
٢٩ – ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾	[٦٤]	٤٨٦
٣٠ – ﴿إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾	[٧٠]	٤٩٠
٣١ – ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	[٧٥]	٤٩٣
٣٢ – ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾	[٨٤]	٤٩٤

قائمة بأهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر – المسمَّى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات – لأحمد بن محمد البنا – حققه وقدم له الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب – بيروت – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٢ – أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري – تحقيق د/ محمد باسل عيون السود – منشورات: محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

٣ – إعراب القراءات الشواذ – لأبي البقاء العُكْبَري – دراسة وتحقيق/ محمد السيد أحمد عزوز – عالم الكتب – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤ – إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس – تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٥ – إعراب القرآن وبيانه – تأليف الأستاذ: محيي الدين الدرويش – طبعة: اليمامة، ودار ابن كثير – دمشق – بيروت – ١٤٠٠هـ ١٩٨٠هـ.

٦ – الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) – تحقيق الدكتور/ مازن مبارك – ط دار النفائس – بيروت – الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٧ – تاج العروس من جواهر القاموس – للسيد محمد مرتضَى الزَّبِيدي – تحقيق: عبد الستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م.

٨ – التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي – تحقيق: علي محمد البجاوي – طبعة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩ – تفسير ابن عطية المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي – تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني –

مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – دولة قطر – الطبعة الثانية – الدوحة – ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٠ – تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي– دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا النوتي، وأحمد النجولي– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

١١ – تفسير البغوي (معالم التنزيل) لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي – تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش – دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض – المملكة العربية السعودية – ١٤٠٩هـ.

١٢ – تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور– الدار التونسية للنشر – تونس – ١٨٨٤م.

١٣ – تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن) – لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري – تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية – دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م.

١٤ – تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ(التفسير الكبير) و(مفاتيح الغيب) للإمام محمد الرازي فخر الدين ٢١/ ١٨٠ – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

١٥ – تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير – تحقيق: سامي بن محمد السلامة – الطبعة الثانية ١٤٠هـ ١٩٩٩م.

١٦ – تفسير القرآن للإمام العلامة شيخ الإسلام أبي المظفر السمعاني – تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم – دار الوطن الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

١٧ – تفسير روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للعلامة الألوسي البغدادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون تاريخ.

١٨ – الجامع لأحكام القرآن والمُبَيِّنُ لِما تَضَمّنه من السُنَّة وآيِ الفرقان – لأبي عبد الله محمد القرطبي – تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي – مطبعة : الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٩ – الجَنَى الداني في حروف المعاني – صنعة الحسن بن قاسم المرادي – تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٢م ١٤١٣هـ.

٢٠ – حاشية الشهاب المسماة "عناية القاضي وكفاية الراضي" على تفسير البيضاوي للشهاب الخفاجي "أحمد ابن محمد" – دار صادر – بيروت – لبنان.

٢١ – حاشية القونوي عصام الدين بن محمد الحنفي على تفسير الإمام البيضاوي – ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبد الله محمود محمد عمر – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٢ – حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي – تحقيق: محمد عبد القادر شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٢٣ – حجة القرءات – لأبي زرعة بن زنجلة – تحقيق/ سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة – ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٢٤ – الحجة في علل القراءات السبع – لأبي علي الفارسي – تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ٢٠٠٧م ١٤٢٨هـ.

٢٥ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – لعبد القادر البغدادي – تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الرابعة – ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٢٦ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي – تحقيق: د: أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – بدون تاريخ.

٢٧ – رصف المباني في شرح حروف المعاني – للإمام أحمد بن عبد النور المالقي – تحقيق: أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٢٨ – زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي – المكتب الإسلامي – الطبعة الثالثة – ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٢٩ – شرح الهداية – لأبي العباس المهدوي – تحقيق ودراسة الدكتور/ حازم سعيد حيدر – مكتبة الرشد – الرياض.

٣٠ – شواذ القراءات – لأبي نصر الكرماني – تحقيق الدكتور/ شمران العَجلي – مؤسسة البلاغ – بيروت – لبنان.

٣١ – الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية – لإسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

٣٢ – فتح القدير الجامع بين فنَّيْ الدراية والرواية – من علم التفسير – تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني – حقّقه وخرّج أحاديثَه الدكتور: عبد الرحمن عميرة.

٣٣ – فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب – وهو حاشية على الكشاف – لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي – الإمارات العربية المتحدة – الطبعة الأولى – ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٣٤ – الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف الهذلي المغربي – تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٣٥ – كتاب التيسير في القراءات السبع – للإمام أبي عمرو الداني.

٣٦ – كتاب السبعة في القراءات – لابن مجاهد – تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف – دار المعارف بمصر.

٣٧ – كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي – ترتيب وتحقيق: الدكتور/ عبد الحميد هنداوي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م

٣٨ – كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – لمكي – تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٣٩ – الكتاب المُوضَح في وجوه القراءات وعللها – للشيخ/ نصر الفسوي – المعروف بابن أبي مريم – تحقيق ودراسة الدكتور/ عمر حمدان الكبيسي – جامعة أم القرى – ١٩٩٣م ١٤١٤هـ.

٤٠ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي.

٤١ – لسان العرب لابن منظور – طبعة دار المعارف – بدون تاريخ.

٤٢ – مجاز القرآن – لأبي عبيدة معمر بن المثني – عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سَزْكين – مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤٣ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي – الطبعة الثانية – ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.

٤٤ – المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده – تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٤٥ – مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه – عني بنشره: ج. برجشترا سر – المطبعة الرحمانية بمصر لجمعية المستشرقين الألمانية – ١٩٣٤هـ.

٤٦ – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المُقْرِي الفيومي – تحقيق الدكتور/ عبد العظيم الشناوي – دار المعارف – الطبعة الثانية – بدون تاريخ.

٤٧ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِي – شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولى – ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ.

٤٨ – معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق: عبد السلام هارون – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٩ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لابن هشام الأنصاري – تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية – الكويت – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٥٠ – المفردات في غريب القرآن – لأبي القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني – مكتبة نزار مصطفى الباز – بدون تاريخ.

٥١ – النشر في القراءات العشر للحافظ محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري المتوفى ٨٣٣ هـ – أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت – بدون تاريخ.

٥٢ – نظم الدرر في تناسب الآيات والسور – لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي – دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة – بدون تاريخ.

٥٣ – النكت والعيون تفسير الماوَرْدِي لأبي الحسن عليّ بن محمد الماوردي البصري – راجعه وعلق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم – دار الكتب العلمية – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – لبنان.

فهرس تفصيلي

الموضوع	رقم الصفحة
١ – نبذة مختصرة باللغة العربية	٤١٧
٢ – نبذة مختصرة بالإنجليزية	٤١٨
٣ – المقدمة	٤١٩
٤ – مواضع الدراسة	٤٢٣
٦ – خاتمة البحث	٤٩٨
٨ – فهرس الآيات القرآنية محل الدراسة	٥٠٠
٧ – قائمة بأهم المصادر والمراجع	٥٠٢
٩ – فهرس تفصيلي	٥٠٨